جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الإسلامية
قسم الشريعة

النماذج التطبيقية في مكافحة الفقر في الإسلام

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية ـ تخصص: معاملات مالية معاصرة

الطالبتين:
مروة خزان
عون الله يمينة

المشرف:
د. الصادق عاشور

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
علي باللموشي	أستاذ دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	رئيسا
الصادق عاشور	أستاذ محاضر–ب–	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
سمير تامة	أستاذ محاضر–ب–	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 1445–1446هـ / 2024–2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تُنال الغايات، والصلاة والسلام على خير من علّم وتعلّم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدّم بأسمى عبارات الشكر وخالص التقدير إلى أستاذنا المشرف الفاضل الدكتور الصادق عاشور، على ما بذله من جهد وتوجيهات علمية وما منحنا إياه من وقت ودعم متواصل كان لهما الأثر الكبير في إخراج هذا العمل بصورته النهائية. فجزاه الله عنّا خير الجزاء وبارك في علمه وعمله ورفع قدره في الدنيا والآخرة.

كما نتوجّه بالشكر والامتنان إلى أساتذتنا الكرام في قسم الشريعة، على ما غرسوه فينا من قيم علمية ومنهجية وما قدموه لنا من علم وتوجيه طيلة سنوات الدراسة.

ولا ننسى أن نعبّر عن شكرنا لكل من دعمنا ووقف بجانبنا في مسيرتنا العلمية من أهل وأصدقاء وزملاء، فلكم منّا كل التقدير والدعاء.

نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به ويكتب لنا به القبول والسداد.

الإهداء

إلى من كانت دعواتها سراج دربي وحنانها ملاذ روحي . . .

إلى أمي الحبيبة، نبض قلبي وسندي، أسأل الله أن يرزقها الصحة والعافية ويطيل عمرها في طاعته.

وإلى روح والدي الطاهرة، الرجل النبيل، صاحب السيرة العطرة والذكر الطيب،

يكفيني فخرًا أنني ابنته، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل نورًا في قبره، وصدقةً جارية له، وأن يسكنه الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

إلى إخوتي واخواتي الأعزاء، الذين كانوا لي بعد الله عونًا وسندًا،

وإلى أصدقائي الذين تقاسمت معهم درب العلم والتعب والنجاح.

وإن غاب ذكر البعض عن الكلمات، فما غاب حضورهم عن الدعوات والنية الطيبة.

مروة خزال

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحمد لله الذي وقفنا لهذا ولولا توفيقه لما كنا الآن هنا

أهدي هذا العمل إلى نور حياتي ودربي ونور قلبي إلى من أعطياني الأمل والقوة والدافعية نحو إكمال دراستي إلى من كانا قدوتي إلى أول معلمين في الحياة إلى والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما .

إلى من صبر معي وزادني دافعية وإلهاما إلى من تحمل معي ثقل هذه المسئولية إلى زوجي العزيز رعاه الله .

كما أهدي أيضا عملنا المتواضع إلى كل إخوتي وأخواتي وكل أقاربي من قريب أو بعيد إلى صديقاتي رفيقات مشواري الجامعي .

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

إلى نفسي التي قالت أنا لها سأنالها وأخيرا ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر

وإلى كل من يحبني بصدق وإخلاص، وكل من تلقيت منه النصح والدعم النفسي والمعنوي قبل الدعم المادي

ومهما كتبت من عبارات لن أجد أصدق من قوله عز وجل: "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

يمينة عون الله

الملخص

لا تزال ظاهرة الفقر مثار جدلا واسع في الوسط الأكاديمي والسياسي. يمتد هذا الخلاف من مفهوم الفقر وأسبابه إلى طرق تحجيمه. يبرز هذا الاختلاف بشكل خاص بين الفكر الاسلامي والفكر الوضعي. تهدف هاته المذكرة إلى دراسة ظاهرة الفقر من منظور إسلامي شامل، من خلال تحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة به واستعراض الأدوات الشرعية المعتمدة لمكافحته مثل الزكاة والوقف والصدقات والقرض الحسن. نعتمد في هاته المذكرة بالأساس على المنهج التاريخي من خلال عرض النماذج التأسيسية في العصر النبوي والخلافة الراشدة، ثم تقديم تطبيقات متنوعة في العصور الإسلامية اللاحقة، بما في ذلك الأموية والعباسية والعصور المتأخرة؛ كما استعرضت المذكرة الجهود الحديثة في بعض الدول الإسلامية من خلال تجارب مؤسسات الزكاة، وصيغ الوقف المعاصر، وبرامج التمويل الإسلامي المصغر. أكدت المذكرة على أن المنظومة الإسلامية بمنهجها المتكامل الذي يراعي الأبعاد الروحية والاقتصادية والاجتماعية تقدم نموذجًا فعالا في مكافحة الفقر، ويمكن الاستفادة منه في السياسات الحديثة المعنية بالتنمية والعدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: فقر، زكاة، وقف، صدقات، قرض حسن، الخلافة الراشدة، الدولة الأموية، الدولة العباسية.

Abstract:

The phenomenon of poverty remains a subject of extensive debate within academic and political spheres. This disagreement spans from the very concept and causes of poverty to the methods for its alleviation. The divergence is particularly pronounced between Islamic and secular thought. This thesis aims to study the phenomenon of poverty from a comprehensive Islamic perspective by analyzing its fundamental concepts and examining the Shari'ah-based instruments for combating it, such as Zakat (obligatory alms), Waqf (endowment), Sadaqat (voluntary charity), and Qard al-Hasan (benevolent loans).

The thesis primarily employs a historical methodology, presenting the foundational models from the Prophetic era and the Rightly-Guided Caliphate, followed by diverse applications in subsequent Islamic periods, including the Umayyad, Abbasid, and later eras. Furthermore, the study examines modern efforts in several Muslim countries through the experiences of Zakat institutions, contemporary forms of Waqf, and Islamic microfinance programs.

The thesis concludes that the Islamic framework, with its integrated approach that considers the spiritual, economic, and social dimensions, offers an effective model for poverty alleviation. It argues that this model can be drawn upon to inform modern policies concerned with development and social justice.

Keywords: poverty, zakat, Wakf, Sadaqah, Qard-Al-Hassan, Rashidun Caliphate, Umayyad Caliphate, Abbasid Caliphate.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــــوان	الصفحة
الشكر والتقدير	**I**
الإهداء	**II**
الملخص بالعربية	**V**
الملخص بالإنجليزية	**VI**
فهرس المحتويات	**VII**
مقدمة	**أ–ل**
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الفقر	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مفهوم الفقر بين الشريعة الإسلامية والنظريات الوضعية	**03**
المطلب الأول: التعريفات الأساسية للفقر	**03**
المطلب الثاني: الفقر: أنواعه ومؤشراته	**11**
المبحث الثاني: معالجة الفقر: بين الرؤية الوضعية والمنظور الإسلامي	**17**
المطلب الأول: آثار الفقر وآليات تحجيمه في الاقتصاد الوضعي	**17**
المطلب الثاني: المقومات والاسس الإسلامية المتكاملة لمواجهة الفقر	**20**
الفصل الثاني: النماذج التأسيسية في العصر النبوي والخلافة الراشدة	**26**
تمهيد	**27**
المبحث الأول: تطبيق المبادئ الإسلامية الأولى لمكافحة الفقر	**28**
المطلب الأول: المنهج النبوي في علاج الفقر	**28**
المطلب الثاني: الآليات التطبيقية لمكافحة الفقر في العصر النبوي	**30**
المبحث الثاني: نماذج أساسية في تخفيف حدة الفقر في الخلافة الراشدة	**37**
المطلب الأول: السياسات المنهجية في عهد أبي بوبكر الصديق وعمر بن الخطاب	**37**
المطلب الثاني: سياسات مكافحة الفقر في عهد عثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب	**42**
الفصل الثالث: نماذج تطبيقية لمكافحة الفقر في الدولة الإسلامية بعد الخلافة الراشدة	**47**

تمهيد	**48**
المبحث الأول: آليات معالجة الفقر في الخلافة الأموية	**49**
المطلب الأول: النموذج الاموي في محاربة الفقر	**49**
المطلب الثاني: نماذج مختارة في عهد الدولة الاموية	**57**
المبحث الثاني: آليات مواجهة الفقر من الخلافة العباسية إلى العثمانية	**61**
المطلب الأول: نموذج الخلافة العباسية في معالجة الفقر	**61**
المطلب الثاني: جهود مكافحة الفقر في العصور الإسلامية المتأخرة (الأيوبي، المملوكي، العثماني)	**67**
الفصل الرابع: النماذج التطبيقية الاسلامية في مكافحة الفقر في العصر الحديث	**69**
تمهيد	**70**
المبحث الأول: مكافحة الفقر في العصر الحديث بين إعادة إحياء وتطوير المؤسسات الإسلامية التقليدية والتمويل الإسلامي الأصغر	**71**
المطلب الأول: إعادة إحياء وتطوير المؤسسات الإسلامية التقليدية لمكافحة الفقر في العصر الحديث	**71**
المطلب الثاني: دور التمويل الإسلامي الأصغر والوسائل المالية المبتكرة في مكافحة الفقر	**89**
المبحث الثاني: المبادرات المعاصرة لمكافحة الفقر: تحليل شامل للفعالية، التحديات، والآفاق المستقبلية	**94**
المطلب الأول: المبادرات المجتمعية وريادة الأعمال الاجتماعية ذات الطابع الإسلامي	**94**
المطلب الثاني: تحليل وتقييم النماذج المعاصرة: التحديات، الفرص، والآفاق المستقبلية	**102**
الخاتمة	**107**
الفهارس العامة	**110**

المـقـدمـة

تمهيد

تعتبر مشكلة الفقر من أخطر المشكلات التي تواجه شعوب وحكومات العالم، نظرا لما قد ينجم عنها من مشكلات أمنية وصحية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية. ولأن المجتمع الإسلامي مجتمع إنساني يعاني عادة من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية الأخرى كالفقر، فإن أولى مهمات الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر هي العمل على صياغة النسق الحضاري الإسلامي وإصلاح المناهج في معالجة القضايا والمشكلات التي يعاني منها المجتمع الإسلامي والبشري ككل؛ كما أن التطور التاريخي لمشكلة الفقر وفشل الكثير من الجهود التي اتبعت لحلها؛ أثبت أن الاعتماد على المدخل المادي الكلاسيكي وحده لعلاج مشكلة الفقر غير كاف ويتطلب الأمر البحث عن مداخل أخرى تساند المدخل المادي وتكمل أوجه القصور المصاحبة له، والإسلام هنا يجب أن يطرح كبديل يوفر مثل هذه المداخل التي تعزز وتعالج أوجه القصور في هذا المدخل المادي.

يبرز دور الفكر الاقتصادي الإسلامي الذي لم يقتصر على التنظير للعدالة والكفاية، بل قدم عبر تاريخه الطويل نماذج عملية ومؤسسات مبتكرة تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة ومكافحة الفقر والحرمان. منذ بزوغ فجر الإسلام في العصر النبوي الشريف، مرورًا بعصر الخلفاء الراشدين والدول الإسلامية المتعاقبة، وصولًا إلى التجارب المعاصرة، شكّل السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتلبية الحاجات الأساسية للفقراء والمحتاجين محورا أساسيا في التطبيق العملي للمبادئ الاقتصادية الإسلامية.

لقد أسس الإسلام منظومة متكاملة تشمل آليات ربانية المصدر كالزكاة، ومبادرات مجتمعية كالأوقاف والصدقات، وترتيبات مؤسسية كديوان بيت المال، ومبادئ توجيهية كتحريم الربا والاحتكار والحث على العمل والكسب المشروع، وكلها تهدف في مجملها إلى إعادة توزيع الثروة، وتوفير شبكة أمان اجتماعي، وتمكين الفئات الضعيفة اقتصاديًا.

إنّ استدعاء هذا الإرث التاريخي الغني وتتبع تطور نماذجه التطبيقية لا يمثل مجرد نبش في الماضي، بل هو محاولة لاستلهام الحلول وفهم آليات النجاح والإخفاق في سياقات تاريخية متنوعة. ففي الوقت الذي يواجه فيه العالم الإسلامي تحديات اقتصادية معاصرة، بما في ذلك الحاجة إلى

نماذج تنموية شاملة ومستدامة تتوافق مع قيمه الثقافية والدينية، تصبح دراسة التجارب التاريخية في مكافحة الفقر ضمن الإطار الإسلامي ضرورة ملحة.

1. إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من الفجوة الملحوظة بين الإرث النظري والتاريخي الغني للإسلام في مكافحة الفقر، وبين استمرار التحديات الكبيرة لهذه المشكلة في الدول الإسلامية اليوم. فبالرغم من وجود آليات فعالة كالزكاة والوقف التي أثبتت نجاحها تاريخيًا، إلا أن فهمنا لكيفية عملها كنماذج تطبيقية متكاملة لا يزال ناقصا، حيث تتم دراستها غالبا بشكل مجزأ أو مثالي. كما أن هناك حاجة لربط الجهود المعاصرة (كمؤسسات الزكاة والتمويل الإسلامي) بجذورها التاريخية.

انطلاقًا من الإشكالية المذكورة يتمحور السؤال البحثي الرئيسي لهاته المذكرة حول:

ما هي أبرز النماذج التطبيقية التي استُخدمت لمكافحة الفقر في تاريخ الفكر والممارسة الاقتصادية الإسلامية منذ العصر النبوي وحتى الوقت الحاضر؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على السؤال الرئيسي بشكل معمق ومنهجي، تتفرع عنه الأسئلة البحثية الآتية:

1) ما هي الآليات والنماذج التطبيقية الأولية لمكافحة الفقر التي تم إرساؤها وتطبيقها في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين وعلى ماذا استندت؟
2) كيف تطورت مؤسسات وآليات مكافحة الفقر في العصور الإسلامية اللاحقة وما هي أبرز التجارب والممارسات العملية في تلك الفترات؟
3) كيف يتم استلهام أو تكييف النماذج التاريخية لمكافحة الفقر في السياقات المعاصرة؟
4) ما هي الدروس المستفادة من التحليل التاريخي لتطور وفعالية نماذج مكافحة الفقر، والتي يمكن أن تساهم في تعزيز جهود مكافحة الفقر المعاصرة في البلدان الإسلامية؟

2. فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة والأسئلة البحثية المنبثقة عنها، وفي ضوء القراءة الأولية للأدبيات ذات الصلة، يمكن صياغة الفرضيات الأولية الآتية:

1) استندت النماذج المبكرة لمكافحة الفقر في العصر النبوي والراشدي بشكل مباشر إلى نصوص القرآن والسنة ومقاصد الشريعة، وتميزت بتطبيق فوري لآليات مثل الزكاة والصدقات مع دور مركزي للدولة الناشئة (بيت المال) ومشاركة مجتمعية قوية كالمؤاخاة والكفالة؛

2) شهدت العصور الإسلامية اللاحقة تطورا مؤسسيا وتنظيميا ملحوظا لنماذج مكافحة الفقر، حيث تبلورت إدارة الزكاة وتوسعت مجالات الأوقاف وتنوعت لتشمل خدمات اجتماعية واسعة، وتطورت وظائف بيت المال لتصبح أكثر تعقيدا وتخصصا، مما يعكس تكيف هذه النماذج مع نمو الدولة واتساع رقعتها وتغير احتياجات المجتمع؛

3) تسعى التجارب المعاصرة كمؤسسات الزكاة والوقف الحديثة والتمويل الأصغر الإسلامي إلى استلهام المبادئ الأساسية للنماذج التاريخية، لكنها غالبا ما تتبنى هياكل إدارية وتقنيات حديثة تعمل ضمن أطر قانونية وتنظيمية مختلفة، مما يؤدي إلى نماذج هجينة؛

4) يكشف التحليل التاريخي لنماذج مكافحة الفقر الإسلامية عن دروس بالغة الأهمية للتجارب المعاصرة أبرزها أهمية التكامل بين الآليات المختلفة (الزكاة، الوقف، الصدقات، التمكين الاقتصادي) وضرورة وجود حوكمة رشيدة وشفافية إدارية، وأهمية تكييف النماذج مع السياقات المحلية المتغيرة، والحاجة إلى التركيز ليس فقط على الإغاثة الفورية بل أيضا على التمكين الاقتصادي المستدام.

3. منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

- **المنهج التاريخي**: سيتم استخدامه لتتبع نشأة وتطور نماذج مكافحة الفقر عبر العصور الإسلامية المختلفة، بدءًا من العصر النبوي وحتى العصر الحديث، بالاعتماد على المصادر التاريخية الأولية والثانوية الموثوقة.
- **المنهج الوصفي والتحليلي**: يُستخدم في وصف طبيعة هذه النماذج وآلياتها ومؤسساتها وكيفية عملها في سياقاتها التاريخية المحددة، وتوظيفه لتحليل المبادئ الشرعية والفقهية التي قامت عليها هذه النماذج، وتقييم فعاليتها النسبية بناءً على المعطيات التاريخية المتاحة، وتحليل عوامل النجاح والتحديات التي واجهتها، واستخلاص الدروس المستفادة منها للسياق المعاصر.

4.أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهمية متعددة الأوجه، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

1) تسهم الدراسة في سد فجوة معرفية في الأدبيات المتعلقة بتاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي، من خلال تقديم تحليل تاريخي شامل ومركز على النماذج التطبيقية لمكافحة الفقر، بدلاً من الاقتصار على دراسة المبادئ النظرية أو الآليات المنفردة؛
2) تقدم المذكرة إطارا نظريا وتاريخيا لفهم وتقييم التجارب المعاصرة في مجال التمويل الاجتماعي الإسلامي ومكافحة الفقر؛
3) تقدم لصانعي السياسات في الدول الإسلامية وللمؤسسات التنموية رؤى تاريخية ودروسا مستفادة يمكن أن تُرشّد في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج مكافحة الفقر المعاصرة ؛
4) تزود القائمين على مؤسسات الزكاة والأوقاف والتمويل الأصغر الإسلامي بفهم أعمق للجذور التاريخية لعملهم وللتحديات والفرص التي واجهت أسلافهم، مما قد يساعد في تطوير ممارساتهم وتحسين أدائهم.

5.أهداف البحث:

تسعى هاته المذكرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البحثية وهي كالآتي:

1) تحديد وتوضيح المبادئ والأصول الشرعية من القرآن والسنة والمقاصد والفقه والتي شكلت الأساس النظري والتوجه القيمي لنماذج مكافحة الفقر في الإسلام؛
2) وصف وتحليل النماذج التطبيقية الأولية لمكافحة الفقر في فجر الإسلام (العصر النبوي والراشدي)، وبيان خصائصها وآليات عملها الأساسية.
3) تتبع ورصد تطور مؤسسات وآليات مكافحة الفقر عبر العصور الإسلامية المختلفة، وإبراز أهم التحولات والتجارب العملية.
4) تحديد وتحليل أبرز التحديات والصعوبات (السياسية، الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية) التي واجهت تطبيق واستدامة هذه النماذج عبر التاريخ.
5) دراسة وتحليل كيفية استلهام وتكييف النماذج التاريخية في المبادرات والمؤسسات الإسلامية المعاصرة المعنية بمكافحة الفقر، ومقارنتها بالتجارب التاريخية.

6. الدراسات السابقة:

1) **دراسة يوسف محمد شيخ العرب(2022)**: دراسة بعنوان "اثر الوقف على التمويل" تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الوقف في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، من خلال توفير مصادر تمويل مستدامة للقطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة. اعتمد الباحث المنهج التحليلي المقارن، حيث قارن بين النماذج الوقفية التقليدية والمعاصرة، مع التركيز على أثرها في تحفيز التنمية وتخفيف حدة الفقر. وقد خلصت الدراسة إلى أن الوقف يمثل أداة فعالة في توزيع الثروة، وتنشيط الاقتصاد، وتوفير الخدمات الاجتماعية للفئات المحرومة، مما يجعله من أهم الآليات التمويلية في الاقتصاد المعاصر.[1]

2) دراسة محمود عبد الكريم ارشيد (2013): أجرى دراسة بعنوان" مكافحة الفقر في الاقتصاد الإسلامي" تهدف إلى بيان الفرق بين منهج الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي في معالجة الفقر، من خلال تحليل المفاهيم والأسباب والوسائل التي تشمل العالم الإسلامي من العصر النبوي إلى العصر الحديث. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي النظري، وأكدت أن أدوات الإسلام كالزكاة والوقف والصدقات أكثر شمولية وعدالة في المعالجة. [2]

3) **دراسة Bonner (2005)**: ويؤكد أن القرآن الكريم يُقدم "اقتصاد فقر" متميزًا يتميز بمبادئ تداول الممتلكات، والتطهير، والكرم، والتي تختلف عن المفاهيم الغربية للصدقة والمعاملة بالمثل. ويدعو إلى معاملة الفقراء معاملة عادلة، مشددًا على أهمية الزكاة كوسيلة للتطهير الاجتماعي والروحي، ويُبرز النظرة القرآنية للفقر كجزء لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية؛ كما يناقش المقال تحديات فهم السياق التاريخي للفقر في صدر الإسلام، مُشيرًا إلى ندرة السجلات المعاصرة والاعتماد على المصادر السردية اللاحقة التي قد تعكس اهتمامات عصرها بدلًا من حقائق القرن السابع. ويُشدد المقال على أهمية تفسير التعاليم القرآنية في سياقاتها السردية

[1] يوسف محمد شيخ العرب، أثر الوقف على التمويل: دراسة مقارنة، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، العدد10، 2022، ص44_67.

[2] ارشيد محمد عبد الكريم، مكافحة الفقر في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 30، 2013.

والتاريخية، ولكنه يُقرّ بمحدودية المصادر المتاحة في إعادة بناء الظروف المجتمعية الأصلية المتعلقة بالفقر بشكل كامل.[1]

4) **دراسة Sadeq (1997)**: تُحلل هذه الورقة وجهة نظر الإسلام بشأن الفقر استنادًا إلى معاييره وقيمه الأيديولوجية. وقد عُرّف الفقر من منظور إسلامي، مما يؤدي إلى مستويين للفقر، وبالتالي خطين للفقر يختلفان تمامًا عن المفاهيم التقليدية للفقر. وأكدت الدراسة أن المصادر الإسلامية الأساسية تشير إلى أن الإسلام يكره الفقر، ويوفر إطارا مواتيا للتخفيف من حدته. وقد تم تحليل ثلاث فئات واسعة من تدابير التخفيف من حدة الفقر. أولًا، التدابير الإيجابية التي تشمل نمو الدخل، والتوزيع الوظيفي للدخل، وتكافؤ الفرص للجميع. ثانيًا، التدابير الوقائية التي تشمل التحكم في الملكية ومنع الممارسات الخاطئة في الاقتصاد والأعمال التي تؤدي إلى تركيز الدخل. ثالثًا، التدابير التصحيحية التي تشمل المدفوعات التحويلية الإلزامية، والمدفوعات التحويلية الموصى بها ومسؤولية الدولة. من المتوقع أن تؤدي التدابير الإيجابية إلى ارتفاع مستوى الدخل وتوزيعه العادل، بينما يُتوقع أن تحد التدابير الوقائية من تركيز الثروة، بينما تهدف التدابير التصحيحية إلى تصحيح اختلالات توزيع الدخل والثروة، وتحسين الظروف الاقتصادية للفئات الأكثر فقرًا في المجتمع. وإذا طُبقت هذه التدابير، يُمكن حل مشكلة الفقر بشكل جوهري؛ واختتمت الدراسة ببعض التوصيات المتعلقة بتخفيف حدة الفقر في سياق الدول الأعضاء.[2]

تحديد الفجوة البحثية:

على الرغم من ثراء الأدبيات المذكورة وتنوعها، تظل هناك فجوة بحثية واضحة تتمثل في غياب دراسة أكاديمية شاملة ومتكاملة تتبنى منظورا تاريخيا طوليا لتحليل "النماذج التطبيقية" لمكافحة الفقر في الفكر والممارسة الاقتصادية الإسلامية كوحدة تحليل متكاملة ومترابطة، منذ نشأتها الأولى وحتى تجلياتها المعاصرة.

[1]- Bonner, M. D. (2005). Poverty and Economics in the Qur'an. Journal of Interdisciplinary History, 35(3), 391-406.

[2]- Sadeq, A.M. (1997), "POVERTY ALLEVIATION: AN ISLAMIC PERSPECTIVE", Humanomics, Vol. 13 No. 3, pp. 110-134.

معظم الدراسات القائمة تميل إلى التركيز على: إما جانب نظري أو فقهي مجرد؛ أو آلية واحدة (الزكاة أو الوقف) بمعزل عن الآليات الأخرى والتكامل بينها؛ أو فترة تاريخية محددة دون ربطها بالتطور الأوسع عبر العصور؛ أو التجارب المعاصرة دون تأصيل تاريخي كافٍ.

7. **هيكل البحث:**

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة إشكاليته والإجابة على أسئلته، سيتم تقسيم هاته المذكرة إلى أربعة فصول رئيسية، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للفقر: يناقش هذا الفصل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدراسة، مثل مفهوم الفقر، ومقاصد الشريعة المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وحفظ المال والنفس والكرامة الإنسانية؛ كما يتناول المبادئ الاقتصادية الإسلامية الكلية ذات الصلة بمكافحة الفقر (الملكية، التوزيع، دور الدولة، التكافل الاجتماعي، تحريم الاستغلال).

الفصل الثاني: النماذج التأسيسية في العصر النبوي والخلافة الراشدة: يركز هذا الفصل على فترة التأسيس ويحلل كيفية تطبيق المبادئ الإسلامية الأولى لمكافحة الفقر. يتناول بالتفصيل تشريع الزكاة وتطبيقها العملي الأولي، ودور الصدقات الطوعية، ونشأة وتطور مؤسسة بيت المال، وسياسات عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في التوزيع والرعاية الاجتماعية، ومبدأ المؤاخاة ودوره الاقتصادي، وغيرها من الممارسات التي شكلت النواة الأولى لنماذج مكافحة الفقر الإسلامية.

الفصل الثالث: نماذج تطبيقية لمحاربة الفقر في الدولة الإسلامية بعد الخلافة الراشدة: يتناول هذا الفصل التطور المؤسسي لنماذج الرعاية والتكافل الإسلامية، بدءًا من العصرين الأموي والعباسي، ويمتد ليشمل الفترات اللاحقة كالأيوبية والمملوكية والعثمانية.

الفصل الرابع: النماذج التطبيقية الإسلامية في مكافحة الفقر في العصر الحديث: ويركز على كيفية إحياء أو تكييف النماذج التاريخية لمواجهة تحديات الفقر الحالية، ويحلل تجارب مؤسسات الزكاة الوطنية والإقليمية، وتطور صناعة التمويل الأصغر الإسلامي، وصيغ الوقف الحديثة، وبرامج التكافل الاجتماعي المستلهمة من المبادئ الإسلامية.

في الأخير نعرض خاتمة هاته الدراسة ونعرض فيها النتائج التي تم التوصل إليها وتقديم توصيات، واقتراح لمجالات بحثية مستقبلية.

الفصل الأول:
مفاهيم أساسية حول الفقر

تمهيد:

يقدم الإسلام رؤية شاملة ومتكاملة لمفهوم الفقر تتجاوز البعد المادي المحض الذي تركز عليه غالبا المفاهيم الوضعية وتربطه بأبعاد روحية وأخلاقية واجتماعية، وتضعه في إطار مقاصد الشريعة العليا. يدرس هذا الفصل النظري مفاهيم حول ظاهرة الفقر من وجهة نظر إسلامية واختيار بالمقاربات الوضعية؛ كما يسلط الضوء على مقاصد الشريعة التي تختص بالعدالة الاجتماعية لحفظ المال والنفس والكرامة الإنسانية مثل البعد الجوهري في الفقر. ويوضح كذلك الأفكار الاقتصادية والإسلامية ذات التأثير المباشر في مكافحة الفقر مثل ضوابط الملكية وعدالة الضرائب ودور الدولة والتكافل الاجتماعية وتحريم الاستغلال.

المبحث الأول: مفهوم الفقر بين الشريعة الإسلامية والنظريات الوضعية.

المبحث الثاني: معالجة الفقر: بين الرؤية الوضعية والمنظور الإسلامي

المبحث الأول: مفهوم الفقر بين الشريعة الإسلامية والنظريات الوضعية

يعد الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات، وقد تنوعت مقاربات فهمه ومعالجته بين التصور الإسلامي والرؤية الوضعية. يتضمن هذا المبحث المفاهيم الأساسية للفقر من حيث التعريف والأسباب والأنواع والمؤشرات مع عرض لآثاره وأهداف مكافحته واليات معالجته.

المطلب الأول: التعريفات الأساسية للفقر

تناول الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي مفهوم الفقر من زوايا مختلفة، فبينما ركز الأول على الأبعاد المادية قدم الثاني رؤية شمولية تربط بين الحاجة المادية والخلل في العدالة الاجتماعية.

الفرع الأول: مفهوم الفقر في اللغة والاصطلاح

أولا: الفقر لغة

للفقر في اللغة عدة معاني أهمها أن الفقر مشتق من فقر وهي ضد استغنى، وأفقره ضد أغناه، وافتقر فقر، وافتقر إليه أي احتاج إليه وجمع الفقر فقراء، ومنه فان الفقر ضد الغنى، أي أن يصبح الإنسان محتاجا أو ليس لديه ما يكفيه.[1]

"فالفَقِير الْمَكْسُورُ الفَقَار؛ يُضْرَبُ مَثَلًا لِكُلِّ ضعيفٍ لَا ينفُذ فِي الأمور. مَعْنَاهُ المِفْقُور الَّذِي نُزِعت فِقَره مِنْ ظَهْرِهِ فَانْقَطَعَ صُلْبه مِنْ شِدَّةِ الفَقْر، فَلَا حَالَ هِيَ أَوكد مِنْ هذه".[2]

والفقير فعيل بمعنى فاعل، يقال: فقر يفقر من باب تعب إذا قل ماله.[3]

أما مصدر كلمة فقر فهو مأخوذ من العمود الفقري للإنسان، فالفقير هو الذي نزعت فقرة من ظهره فانقطع صلبه من قلة الفقر ولم يعد قادرا على الحركة، لان العمود الفقري للإنسان

---

[1] محي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص141.

[2] محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي، لسان العرب، ط3، ج3، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت، 1414، ص62.

[3] الفيومي، احمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، 1998، ص478.

هو الذي يجعله مستويا، واقفا قادرا على الحركة والقيام بنشاطاته، إذا فقد فقراته أصبح لا يقوى على الحركة، وهذا هو حال الفقير في المجتمع.[1]

ثانيا: تعريف الفقر اصطلاحا

سنوضح في اصطلاح الفقر عند الفقهاء وعلماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي.

1. **مفهوم الفقر عند الفقهاء:** لقد اختلف الفقهاء في بيان حد الفقر أو حد الحاجة التي تسمى الإنسان معها فقيرا، وسنذكر ذلك فيما يأتي:

- **الفقير عند الحنفية:** هو من يملك دون نصاب الزكاة فهو فقير، فالفقير عند الحنفية هو من يملك اقل من نصاب الزكاة أو قدر النصاب ولكنه مال ثابت لا يستثمر أو ينمو وهو مع ذلك معد لضروريات الإنسان وما لابد له منه أي انه ليس فائضا عن الضروريات.[2]
- **الفقير عند المالكية:** هو الذي لا يملك قوت سنة، سواء كان لا يملك شيء، أو يملك دون قوت العام.[3]
- **الفقر عند الشافعية:** هو من لا مال له ولا كسب يقع منه موقعا لكفايته، فان لم يملك إلا شيئا يسيرا بالنسبة إلى حاجته فهو فقير.[4]
- **الفقر عند الحنابلة:** الفقير هو الذي لا يجد ما يقع موقعا من كفايته وهو من لا يملك شيء.[5]

لقد اختلف العلماء هل الفقير أشد حاجة أم المسكين، وهل الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل. الفقهاء المعاصرون رجحوا رأي ابن تيمية لاتفاقه مع مقاصد الشريعة، حيث إن الفقير من ليس لديه ما يكفيه أو ليس لديه حد الكفاية، وهذا الحد يختلف باختلاف ظروف المجتمعات

---

[1] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ج2، دار الدعوة، القاهرة، 2010، ص697.

[2] محمد أمين الشهير بابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ط2، ج2، دار الفكر، بيروت، 1966، ص339.

[3] أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، الذخيرة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994، ص 144.

[4] الشافعي محمد بن إدريس، الأم، ج4، دار المعرفة، بيروت، 1990، ص97.

[5] إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين، المبدع في شرح المقنع، ط1، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ص404.

ومستويات المعيشة.[1] وقد أورد الإمام القرطبي تسعة أقوال في الفرق بين الفقير والمسكين وأن هناك من يعتبرهما سواء في المعنى، وان اختلف الاسم، منها:

- الفقير من له بعض ما يقيمه، أما المسكين فلا شيء له.
- الفقير من له مسكن وخادم إلى من هو أسفل منه، والمسكين الذي لا مال له.[2]

هناك العديد من الأحاديث الشريفة التي بين فيها الرسول صلى الله عليه وسلم الفرق بين الفقير والمسكين، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **"ليس المسكين الذي يطوف على الناس فترده اللقمة واللقمتان"**. وفي رواية: "الأكلة والأكلتان والتمرة والتمرتان ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له فيتصدق عليه ويستحي، أو لا يقوم فيسأل الناس إلحافا" وفي لفظ: إنما المسكين الذي يتعفف".[3] والحديث الثاني هو، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من سال الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه خموش أو خدوش، أو كدوح". قيل: يا رسول الله وما يغنيه؟ قال: خمسون درهما أو قيمتها من الذهب".[4]

---

[1] د مصطفى بوشامة ا مولود حواس، معالجة مشكلة الفقر من منظور الاقتصاد الإسلامي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد1، 2010، ص175.

[2] القرطبي، الجامع لأحكام القران، ج4، دار الحديث، القاهرة، 2002، ص 502.

[3] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب: ليس المسكين الذي يطوف على الناس، حديث رقم 1476؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب: المسكين الذي لا يجد غنىً يغنيه، حديث رقم 1039.

[4] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب من يُسأل وله ما يغنيه، حديث رقم (1625)، والنسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب من له خمسون درهماً فلا مسألة له، حديث رقم (2590)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، حديث رقم (1625).

ثالثا: الفقر عند علماء الاجتماع

يعرف الفقر لدى علماء الاجتماع على أنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد، وخط الفقر هو الحالة التي يكون فيها الفرد عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس والمأوى الضروري لنفسه، فهو مشكلة اجتماعية تصيب طائفة من أبناء المجتمع تعجزهم عن القيام بدورهم في تنمية المجتمع وترقيته وتثير في أنفسهم ألوان من الحسد والكراهية للميسورين من أعضاء المجتمع وقد تولد في نفوسهم النقمة على المجتمع.[1]

الفرع الثاني: تعريف الفقر في الاقتصاد الوضعي وأسبابه

يعد الفقر من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات البشرية، حيث تختلف وجهات النظر حول تعريفه وتحليل أسبابه باختلاف المنظورات الفكرية والمنهجية.

أولا: تعريف الفقر في الاقتصاد الوضعي

يعرف البنك الدولي الفقر المدقع بمن يقل دخله عن 1،9 دولارا يوميا، والفقر المعتدل بمن يقل دخله عن 3،10 دولارات يوميا، كما عرفت الأمم المتحدة في إعلانها الصادر (2009) فتصف الفقر بأنه حرمان من الخيارات والفرص، وانتهاك للكرامة الإنسانية، ويشمل نقص الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والمأوى والعيش في بيئات غير آمنة.

ويشار إلى أن الفقر يشمل ثلاثة أبعاد رئيسية: الرفاه الاقتصادي والقدرات الفردية والاندماج الاجتماعي، مما يستدعي تنوع أدوات قياسية لتغطية جوانبه المختلفة ويتضح من تعدد هذه الأبعاد أن تقييم ظاهرة الفقر يتطلب أدوات ومؤشرات متنوعة قادرة على استيعاب الرؤى المعقدة والمركبة للفقر كمشكلة إنسانية وتنموية.[2]

[1] محمود عبد الكريم أرشيد، مكافحة الفقر في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 2008، ص236.

[2] Muhammad Salman Shabbir, Poverty Reduction through Islamic Finance Methods, Social Science Research, Issue 4, 2018, p. 59.

تتمثل مشكلة الفقر في الاقتصاد الوضعي في ظاهرة الجوع والحرمان أو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية وهو ما يعبر عنه بمصطلح "حد الكفاف" بمعنى أن الفرد يعد فقيرا عندما لا تتوفر له متطلباته بالقدر الذي يحفظ له حياته وقدراته على العمل والإنتاج.[1]

نجد التعريف الذي يضع معيار إشباع الحاجات الأساسية والضرورية فاصلا بين الفقر والغنى، وتعرف الحلقة الدائرية للفقر بأنها: تلك الحلقة التي يترتب على كل نقطة منها مزيدا من الآثار السلبية على مستويات المعيشة وعلى الإنتاج والاستثمار والدخل...الخ. ويؤدي الفقر إلى مزيدا من الفقر ويؤدي التقدم إلى مزيدا من التقدم، وتعد أهم حلقات المجموعة الدائرية من العوامل المتشابكة في تقدير «نيركسيه» والذي يقف وراء هذه الفكرة، وهي تكوين رأس المال في الاقتصاد المتخلف.[2]

ثانيا: أسباب الفقر في الاقتصاد الوضعي

يتفق الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي على أن أساس المشكلة الاقتصادية المسببة للفقر هي الندرة ويعنون بها أن الموارد محدودة وحاجات البشرية ومطالبها متعددة ومتجددة، مما يدفع الناس إلى التنافس ثم ينفرد كل منهما بسبب آخر للفقر: [3]

1. **الاقتصاد الاشتراكي**: سبب الفقر هم الأغنياء أنفسهم بجشعهم وسيطرتهم على خيرات المجتمع دون الأغلبية الكادحة وبالتالي نشوء التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، فقضية الفقر في نظر الاشتراكية هي أساسا قضية سوء توزيع.
2. **الاقتصاد الرأسمالي**: سبب الفقر هم الفقراء أنفسهم لكسلهم وقلة إنتاجهم وضعف عملهم، فقضية الفقر في نظر الرأسمالية هي في الأساس قضية قلة إنتاج.

مما سبق نستنتج الفرق بين حد الكفاية وحد الكفاف: لا تقتصر حاجات الإنسان في الإسلام على الطعام والشراب واللباس والمسكن فقط وهي التي تمثل الحاجات الأساسية أي حد الكفاف، بل تتعداها إلى ما تستقيم به حياته وتصلح أمره وتجعله يعيش في مستوى معيشة سائد أي حد

[1] محمد شوقي الفنجري، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، وزارة الأوقاف المصرية، مصر، 1431هـ، ص35.
[2] محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص79.
[3] د يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص9.

الكفاية، فلكل فرد في المجتمع الإسلامي حاجات ضرورية تختلف باختلاف الزمان والمكان، بل يختلف في نفس المجتمع من فترة لأخرى، ويعتبر الحد الأدنى الذي تكفله الدولة للمواطن.[1]

الفرع الثالث: تعريف الفقر في الاقتصاد الإسلامي وأسبابه

يختلف تصور الفقر في الاقتصاد الإسلامي عن تصوره في الاقتصاد الوضعي، فبينما ينطلق الاقتصاد الوضعي من منظور مادي بحت، يربط الإسلام الفقر بأبعاد روحية واجتماعية وأخلاقية، ويجعله قضية تعالج ضمن منظومة شاملة من القيم والضوابط.

أولا: تعريف الفقر في الاقتصاد الإسلامي

للفقر عند علماء الاقتصاد الإسلامي مفهومان:

- **المفهوم الأول: نسبي ويعني التفاوت،** فالأقل يعتبر فقيرا مقارنة بالأكثر في مختلف المجالات لقوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ**﴾ (سورة النحل: 71) والمقصود بالتعريف في هذه الآية إن الفقر قد يعكس التفاوت الشديد في مستويات المعيشة، فالفقر النسبي ينصرف إلى مستوى فقر الإنسان بالنسبة للآخرين.[2]
- **المفهوم الثاني: مطلق،** هو مدى قدرة الفرد على إشباع احتياجاته بغض النظر عن وضع الآخرين، ومن هذا المنظور يمكن تعريف الفقر بأنه "عدم تحقيق حد الكفاية".[3] قال الإمام النووي رحمه الله في تحديد الكفاية التي بدونها يصبح الإنسان فقيرا: "المعتبر المطعم والملبس والمسكن، وسائر ما لابد منه على ما يليق بحاله، بغير إسراف ولا إقتار لنفس الشخص ولمن هو في نفقته."[4]

---

[1] عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد (دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة)، عالم المعرفة، الكويت، .199، ص138.

[2] شوقي، الفنجري، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص32.

[3] نوارج مصطفى احمد علي، الفقر وموقف الشريعة الإسلامية منه، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص 20.

[4] أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، ج6، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي، القاهرة، ١٣٤٤ - ١٣٤٧هـ، ص191.

يمكن القول بأن الفقر المطلق هو ما يقابل المسكنة في الإسلام، بينما يعبر الفقر فقط عن الفقر النسبي لكونه يقترن بسوء التوزيع للثروة والملكية ونقص الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى.[1]

ثانيا: أسباب الفقر في الاقتصاد الإسلامي

يضيف الاقتصاد الإسلامي إلى الأسباب المادية بعدًا أخلاقيا وتشريعيا، ويرى أن الأسباب الرئيسية تشمل:

1. الأسباب الخلقية (الربانية): وأهمها سببان:

- **التفاوت بين البشر**: إذ اقتضت حكمة الله تعالى إن يخلق الناس متفاوتين في قدراتهم ومواهبهم وميولهم وذكائهم من أجل أن يتعاونوا ويكملوا بعضهم بعض في مهمة الأعمار والخلافة والإكثار من الخير والتقليل من الشر، وبناء على ذلك فقد وجدت طائفة من البشر وفي كافة العصور لا تستطيع تلبية حاجياتها ورغباتها بما يعنيها عن مساعدة الناس وعونهم، وقد اعترف الإسلام بهذه الفئة وجعل لها حقوقا ثابتة على المجتمع والدولة.
- **الابتلاء والمصائب**: في كل مجتمع بشري لابد أن توجد فئة من المجتمع تصاب بالعجز أو المرض والإعاقة أو الإفلاس، وهذه الفئة تحتاج إلى من يقوم برعايتها والإنفاق عليها، وقد تكفل الإسلام بهذه الفئة وضمن لها حقوقا دائمة من بيت مال المسلمين.

2. الأسباب البشرية والأخلاقية: وأهمها سببان:

- **عجز الإنسان وكسله**: إذ يعاني الكثير من الناس من البؤس والشقاء بإرادتهم نتيجة كسلهم وعجزهم وقعودهم بإشباع أهوائهم والبذل والعطاء وعدم استخدام مواهبهم وطاقاتهم بما ينفعهم، وقد وضع الإسلام الكثير من الحوافز التي تدفعهم إلى العمل واستثمار الطاقات.
- **ظلم الإنسان وتعديه**: إن ظلم الإنسان لنفسه هو السبب الأول في استحقاقه العذاب الأليم في الدنيا والآخرة، ويكون ظلم النفس بإشباع أهوائها ونزواتها وإغراقها في الشهوات والملذات وصرفها عن طاعة الله. [2]

ويمكن تلخيص أسباب الفقر في الاقتصاد الإسلامي فيما يلي:

[1] حمدي عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، باكستان، 1995، ص 76.

[2] د زبيري رمضان، مكافحة الفقر في الاقتصاد الإسلامي، مجلة البشائر الاقتصادية، عدد2، 2019، ص23.

- **الإعراض عن منهج الله:** تعتمد الموارد الاقتصادية على سلوك الأفراد تجاهه، وهذا السلوك الذي نظمته الشريعة الإسلامية في منهج متكامل لم يتبناه المسلمون في حياتهم، لذلك وصلوا إلى هذا المستوى من التخلف والفقر، فالإسلام يشير إلى الفقر على انه عقاب نتيجة للكفر أو الشرك أو معصية الله يقول تعالى: ﴿ **وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**﴾ النحل [112]
- عدم قيام الإنسان بمسؤولياته تجاه الطبيعة وإهماله للجهود والوسائل التي يجب عليه أن يبذلها.
- عدم القيام بالإنتاج بسبب عدم القدرة على ذلك بسبب نقص قدرات الفرد.
- عدم القيام بتحقيق العدالة في توزيع الناتج.
- غياب التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، حيث لا تستطيع كل دولة بمفردها توفير الإمكانات اللازمة للتنمية من أراض ومواد أولية وأيد عاملة...الخ فلابد من التضامن والتكامل بين هذه الدول. [1]

[1] محمد محد الأمين أباه، الفقر وعلاجه من منظور إسلامي، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دكتوراه في المالية الإسلامية، موريتانيا، 2024، ص305.

المطلب الثاني: الفقر: أنواعه ومؤشراته

يهدف هذا الفرع إلى تسليط الضوء على ظاهرة الفقر من جوانب متعددة بدءا من التعرف على أنواعه المختلفة وتحديد مؤشراته الكمية والنوعية.

الفرع الأول: أنواع الفقر ومؤشراته في الاقتصاد الوضعي

يتناول هذا الفرع أبرز أنواع الفقر كما يصنفها الفكر الاقتصادي الوضعي، والمؤشرات الكمية والنوعية المستخدمة لقياسه وتقييمه.

أولا: أنواع الفقر في الاقتصاد الوضعي: يمكن إبراز أنواع الفقر فيما يلي:

1. **الفقر المطلق:** هو الحالة التي لا يمتلك فيها الفرد أو الأسرة الحد الأدنى من الوسائل الضرورية للحياة مثل الغذاء الكافي والمأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية. ويعد هذا المفهوم عالميا لأنه يحدد الحد الأدنى المطلوب للبقاء بغض النظر عن اختلاف المجتمعات، وغالبا ما يقاس باستخدام خط الفقر الدولي.[1]
2. **الفقر النسبي:** هو حالة يكون فيها دخل الفرد أو الأسرة اقل من مستوى الدخل السائد في المجتمع، مما يمنعه من المشاركة الفاعلة والكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حتى وان كانت حاجاته الأساسية مغطاة اللازمة للبقاء (الغذاء، الماء، المأوى، الصحة الأولية).
3. **فقر الدخل (الفقر النقدي):** هو الحالة التي لا يمتلك فيها الفرد أو الأسرة حدا أدنى من الدخل المالي الكافي لتلبية الحاجيات الأساسية من غذاء ومسكن وملبس وتعليم ورعاية...الخ. ويرتكز هذا المفهوم على المقياس النقدي للفقر، بمعنى أن المعيار الأساسي للحكم على حالة الفقر يتمثل في مقدار الدخل، دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب غير المادية لجودة الحياة[2].
4. **الفقر متعدد الأبعاد:** يقصد به الحالة التي يعاني فيها الأفراد أو الأسر من حرمان متعدد في مجالات أساسية كالتعليم والصحة ومستوى المعيشة؛ ويعتمد على مؤشرات مركبة منها:

[1] محمد عبد القادر ناصر، اقتصاديات الفقر والبطالة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص36.

[1] محمد عبد القادر ناصر، اقتصاديات الفقر والبطالة، ص38-47.

معدلات الوفيات بين الأطفال، سنوات التعليم، نوع السكن...الخ.مما يجعله أداة أكثر شمولية لقياس الفقر في الدول.[1]

5. **الفقر المزمن** :**حالة** فقر طويلة الأمد ومستمرة، حيث يعاني الأفراد أو الأسر من حرمان مستمر في الدخل والموارد الأساسية وقد يكون ذلك نتيجة أمراض مزمنة أو بطالة ممتدة أو تهميش اجتماعي، وغالبا ما ينتقل هذا النوع من الفقر بين الأجيال، مما يصعب الخروج منه دون تدخلات بنيوية قوية.[2]

6. **الفقر العابر**: فقر مؤقت ناتج عن صدمات اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية ويمكن تجاوزه عند تحسن الظروف ويعتبر أكثر قابلية للعلاج مقارنة بالفقر المزمن[3].

ثانيا: مؤشرات قياس الفقر في الاقتصاد الوضعي

يقاس الفقر في الاقتصاد الوضعي باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية التي تستخدم لرصد حجم الفقر وتحديد مدى انتشاره وعمقه في المجتمع. وتقسم المؤشرات إلى فئات وفقا لطبيعة الفقر (مطلق، نسبي، متعدد الأبعاد، مزمن أو عابر). وفيما يأتي نقدم أبرز هذه المؤشرات:

1. **مؤشرات الفقر المطلق**:

- **خط الفقر الدولي والوطني**: يحدد خط الفقر الدولي من قبل البنك الدولي، ويعني الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير الحاجات الأساسية للعيش، ويقدر عالميا ب2 دولار في اليوم (حسب أسعار2017)، أما الخط الوطني فيحسب بناءا على مستويات المعيشة المحلية.[4]

---

[2] محمود محمد سلامة، الفقر متعدد الأبعاد: مدخل تكاملي لقياس الفقر في الدول النامية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2017، ص45.

[3] احمد عبد الحافظ سعد، الفقر: المفهوم والقياس والسياسات، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص94.

[3] احمد عبد الحافظ سعد، الفقر: المفهوم والقياس والسياسات، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص94-95.

[4] محمد عبد القادر ناصر، اقتصاديات الفقر والبطالة، دار الصفاء، عمان، 2009، ص35.

- **نسبة الفقراء:** تمثل النسبة المئوية للأفراد الذي يقل دخلهم عن خط الفقر مقارنة بإجمالي عدد السكان، وهي مؤشر أولي لقياس مدى انتشار الفقر.[1]
- **فجوة الفقر**: تقيس مدى بعد الفقراء عن خط الفقر، أي كم يحتاج الفقراء لتجاوز خط الفقر وتحسب كنسبة مئوية من خط الفقر.[2]
- **مؤشر شدة الفقر**: يوضح مدى تفاوت مستويات الفقر بين الفقراء أنفسهم، ويعطي وزنا أكبر للأفراد الأشد فقرا.[3]

2. **مؤشرات الفقر النسبي:**

- **نسبة السكان تحت خط الفقر النسبي:** يحسب الفقر النسبي بمقارنة دخول الأفراد بالمتوسط العام للمجتمع، ويعتبر فقيرا من يقل دخله عن 50% من متوسط الدخل القومي.[4]
- **معامل جيني:** مؤشر لقياس توزيع الدخل أو الثروة، ويتراوح بين "0"مساواة تامة و"1" لا مساواة، وكلما ارتفعت قيمة معامل جيني كلما دل ذلك على وجود تفاوت اشد في توزيع الدخول.[5]
- **مؤشر الحرمان المادي:** يقيس عدم قدرة الأفراد على الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية بسبب ضعف الدخل.[6]

---

[2]عبد الحي زلوم، اقتصاديات الفقر والتنمية الاقتصادية، دار وائل، عمان، 2014، ص47.

[2] حسين شحاته، الفقر والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام، القاهرة، 2012، ص37.

[4]زلوم، مرجع السابق، ص48.

[4] ناصر، مرجع السابق. ص39.

[5] عبد الرحمان سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2015، ص 75.

[6] زلوم، مرجع السابق، ص52.

3. مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد:

يعتمد هذا المؤشر لقياس الفقر ليس بالدخل فقط، بل أيضا بنقص التعليم والخدمات الصحية ومستوى المعيشة، ويستخدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[1]

4. مؤشرات الفقر المزمن والعابر :

- **الفقر المزمن:** يقاس بمتوسط دخل الفرد على مدى طويل، ويشير إلى الفقر طويل الأمد الذي يعاني منه الأفراد عبر الأجيال.
- **الفقر العابر:** يقاس من خلال تقلب الدخل في الفترات القصيرة، ويشير إلى فقر مؤقت ناتج عن الأزمات الاقتصادية أو الطوارئ.[2]

الفرع الثاني: أنواع الفقر ومؤشراته في الاقتصاد الإسلامي

يختلف منظور الاقتصاد الإسلامي للفقر بشكل جوهري عن المنظور السائد في الاقتصاد الوضعي، على الرغم من وجود بعض نقاط الالتقاء. فبينما يميل الاقتصاد الوضعي للتركيز بشكل أكبر على الجوانب المادية والقابلة للقياس الكمي، مع تطور ليشمل أبعادًا متعددة، فإن الاقتصاد الإسلامي ينطلق من رؤية شمولية تستند إلى الوحي (القرآن والسنة) ومقاصد الشريعة، ليعالج الفقر ليس فقط كحرمان مادي، بل كقضية تمس كرامة الإنسان وقدرته على تحقيق غايات وجوده الروحية والاجتماعية والاقتصادية

أولا: أنواع الفقر

ينظر الاقتصاد الإسلامي إلى الفقر من منظور شامل يجمع بين الحاجات المادية والروحية والاجتماعية، ويهدف إلى تحقيق "الكفاية" للفرد والمجتمع وليس مجرد "حد الكفاف". تستند هذه المفاهيم إلى القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء، ويقسم الفقهاء الفقراء ضمن مصارف الزكاة إلى عدة أصناف مستمدة من قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا اَلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي اَلرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اَللَّهِ وَابْنُ اَلسَّبِيلِ فَرِيضَةً**

[1] شحاتة، المرجع السابق، ص45.

[2] زلوم، المرجع السابق، ص54.

مِنْ اَللَّهِ وَاَللَّهِ عَلِيمٍ حَكِيمٍ﴾ (سورة التوبة:60)، ومن بين هؤلاء يرتبط الفقر بأربعة أصناف هم الفقير، المسكين، الغارم، ابن السبيل.

1. **الفقير**: هو من لا يملك شيئا أصلا، أو يملك اقل من نصف كفايته قال الإمام النووي: "الفقير هو الذي لا يجد شيئا أو يجد اقل من نصف كفايته، والمسكين من يجد نصفها أو أكثر دون تمامها". [1]
2. **المسكنة**: "المسكين" هو من يملك ما يسد بعض حاجته ولكنه لا يكفيه لتحقيق الكفاية. قد يكون له دخل أو عمل ولكنه لا يفي بمتطلباته الأساسية وأسرته. قد يكون أيضًا من أسكنته الحاجة وأقعدته عن الحركة والكسب.

وقد يكون حالة من العوز تجعل الفرد غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، حتى لو كان يمتلك بعض الموارد قال الإمام الشافعي: "المسكين من له بلغة من العيش، والفقير من لا شيء له."[2]

3. **الغُرم**: الغارمون هم المدينون الذين استدانوا لأسباب مشروعة (مثل تلبية حاجات أساسية، أو إصلاح ذات البين، أو بسبب كوارث) ولا يستطيعون سداد ديونهم. هذا النوع من الفقر هو فقر طارئ بسبب الالتزامات المالية قال ابن قدامه: "والغارمون ثلاثة أقسام: أحدها من استدان لنفسه في غير معصية، والثاني من استدان لإصلاح ذات البين، والثالث من استدان في معصية وتاب منها.[3]
4. **ابن السبيل**: المسافر الذي انقطع عن ماله وبلده وأصبح بحاجة إلى المساعدة للعودة إلى وطنه أو إكمال سفره الضروري الذي يشرط أن يكون في غير معصية، ويعتبر فقيرا حتى لو كان غنيا في بلده فهذا فقر ظرفي مرتبط بالانقطاع عن الموارد.[4] لقوله تعالى: ﴿**وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا**﴾ (سورة الإسراء: 26).

---

[1] النووي، المجموع شرح المهذب، ط1، ج6، دار الفكر، بيروت، 1997، ص190.

[2] الشافعي، الأم، ط1، ج2، دار المعرفة، بيروت، 2001، ص48.

[3] ابن قدامة، المغني، ط1، ج6، دار الفكر، بيروت، 1992، ص43.

[4] النووي، المجموع شرح المهذب، ج6، ص190.

ثانيا: مؤشرات الفقر في الاقتصاد الإسلامي

ينظر الاقتصاد الإسلامي للفقر نظرة شمولية تتجاوز الجانب المادي لتشمل الجوانب الروحية والاجتماعية والأخلاقية من أبرزها:

1. **عدم بلوغ حد الكفاية:**

الكفاية تعني توفير الاحتياجات الأساسية للفرد ومن يعولهم بشكل لائق يحفظ كرامتهم الإنسانية، ولا يقتصر على الطعام والشراب والمسكن والملبس، بل يمتد ليشمل: (الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الضروري والأمن ووسائل كسب العيش وقضاء الديون) قال أبو عبيد: "يعطى الفقير من الزكاة ما يكفيه وكفاية من يعوله سنة كاملة".[1]

2. **الحاجة إلى الزكاة:**

من يعد مستحقا للزكاة دليل على وقوعه تحت خط الفقر الشرعي وهو مؤشر أساسي في الاقتصاد الإسلامي، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي"(رواه الترمذي).[2]

3. **غياب العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص:**

يعتبر الاقتصاد الإسلامي أن غياب العدالة في توزيع الثروات والفرص يؤدي إلى الفقر، مثل انتشار الاحتكار وصعوبة الوصول للموارد وعدم المساواة في الحقوق الاقتصادية يمكن أن تدل على بيئة مولدة للفقر..[3] فالفقر لا يقاس فقط بالدخل بل بعدم التمكين والفرص المتساوية. قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "ما رأيت نعمه موفورة إلا وإلى جانبها حق مضيع".[4]

---

[1] أبو عبيد، الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، ط1، دار الفكر، بيروت، 1981، ص537.

[2] النووي، شرح صحيح مسلم، ط2، ج7، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996، ص126.

[3] يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، ط5، مكتبة وهبة، القاهرة، 2001، ص145.

[4] ابن عبد ربه، العقد الفريد، ط1، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، ص47.

المبحث الثاني: معالجة الفقر: بين الرؤية الوضعية والمنظور الإسلامي

يهدف هذا المبحث إلى استجلاء الأسس النظرية والمنهجية التي اعتمدتها كل من المدرسة الاقتصادية التقليدية (أو الوضعية) والمنظور الإسلامي في مواجهة مشكلة الفقر. فبينما قدم الاقتصاد الوضعي تحليلات لآثار الفقر واقترح آليات متنوعة لتحجيمه، غالبًا ما ترتكز على النمو الاقتصادي وسياسات إعادة التوزيع المحدودة، فإن المنظور الإسلامي يقدم رؤية شمولية متكاملة تنطلق من أسس عقدية وتشريعية ومقاصدية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكريم الإنسان. وعليه سيسعى هذا المبحث إلى تحقيق أهدافه من خلال مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: آثار الفقر وآليات تحجيمه في الاقتصاد الوضعي

الفرع الأول: آثار الفقر

تتشابه رؤية آثار الفقر في الاقتصاد الوضعي مع الرؤية الاسلامية، ويمكن اعتبار أن الفقر له عدة آثار اجتماعية واقتصادية منها:

أولا: الآثار الاجتماعية للفقر

1. ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، بحيث الفقير غير المتعفف يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش
2. انتشار الأمية بين الأطفال، لعدم تمكنهم من الدراسة لارتفاع عبء الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم.
3. بروز ظاهرة عمالة الأطفال وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.
4. الأمراض أصبحت أكثر شيوعا وتؤثر على عدد أكبر من الناس، وأن الحالة الصحية العامة للسكان آخذة في الانخفاض والتراجع. [1]

[1] د. عبد الرحمان سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص25.

ثانيا: الآثار الاقتصادية للفقر

1. ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلدان، الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن اعتباره من مسببات الفقر.
2. تدهور معيشة واحتياجات الأفراد الأساسية مثل الغذاء والسكن والتعليم والرعاية الصحية أصبحت أقل جودة أو أصعب في التوفر، مما يؤثر سلبًا على حياتهم اليومية.
3. ظهور الآثار الاجتماعية يؤدي إلى قلة مردودية الأفراد وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي ما يؤدي إلى انخفاض دخل الدول.[1]

الفرع الثاني: آليات معالجة الفقر في الاقتصاد الوضعي

تعتمد استراتيجيات معالجة الفقر في الاقتصاد الوضعي على مجموعة متنوعة من النظريات والسياسات وتختلف باختلاف التوجهات (رأسمالية، اشتراكية). بشكل عام يمكن تلخيص أبرز الآليات في:

1. **شبكات الأمان الاجتماعي**: تعد شبكات الأمان الاجتماعي من الأدوات في التخفيف من حدة الفقر حيث توفر:

- **برامج المساعدات المباشرة** :مثل إعانات البطالة ومساعدات الدخل للمؤهلين.
- **التأمينات الاجتماعية** :مثل التأمين الصحي ومعاشات التقاعد[2].

2. **السياسات المالية والنقدية**: وتشمل هذه السياسات كل من:

- **الضرائب التصاعدية**: فرض ضرائب أعلى لأصحاب الدخول المرتفعة لتمويل الخدمات العامة وبرامج الدعم.
- **الإنفاق الحكومي الموجه** :الاستثمار في البنية التحتية، التعليم، والصحة، مما يخلق فرص عمل ويحسن رأس المال البشري.

[1] سيف سردار، مرجع سابق، ص26.

[2] عبير محمود مجاهد السيد، دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة مصر، مجلد 27، عدد1، 2022، ص343.

- **سياسات نقدية مستقرة** :تهدف لمكافحة التضخم الذي يؤثر بشدة على الفقراء.

3. **سياسات سوق العمل:**

- **تحديد حد أدنى للأجور** :لضمان دخل لائق للعاملين.
- **برامج التدريب والتأهيل المهني** :لرفع مهارات العاطلين وزيادة فرص توظيفهم.
- **برامج خلق الوظائف** :من خلال تحفيز الاستثمار الحكومي والخاص[1].

4.**تحفيز النمو الاقتصادي:** يعتبر وسيلة فعالة للحد من الفقر على المدى الطويل.

الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي الشامل سيؤدي إلى "تقاطر" الثروة إلى الشرائح الأقل دخلا وإن كانت محل جدل، تشجيع الاستثمار الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة[2].

5. **التمويل الأصغر:**

يساهم التمويل الأصغر في توفير قروض صغيرة لأصحاب المشاريع متناهية الصغر من الفقراء لمساعدتهم على بدء أو توسيع أعمالهم مما يساعد في تحسين مستويات المعيشة.[3]

6. **المساعدات الدولية وبرامج التنمية للدول النامية:**

تلعب المساعدات الدولية دورا مهما في تقديم الدعم المالي والفني من الدول الغنية والمؤسسات الدولية التي تهدف إلى تقليل معدلات الفقر[4].

[1] السعيد عادل حسن، سياسات مكافحة الفقر في الدول النامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص110.

[2] احمد سالم، النمو الاقتصادي ومشكلة الفقر، دار النهضة العربية، 2010، ص76.

[3] محمد يونس، عالم بلا فقر، ترجمة نزار صبري، الدار العربية للعلوم، 2009، ص45.

[4] زياد عبد الرحمن جودة، الفقر والتنمية في الوطن العربي، عمان، دار المسيرة، 2013، ص156.

المطلب الثاني: المقومات والأسس الإسلامية المتكاملة لمواجهة الفقر

الفرع الأول: الأهداف أو المقاصد الشرعية المتعلقة بمكافحة الفقر

جاءت الشريعة الإسلامية بمجموعة من المقاصد العليا التي تهدف إلى تحقيق الخير للناس ودفع الضرر عنهم، ومن أبرز هذه المقاصد حفظ النفس وحفظ المال والعدالة الاجتماعية وصيانة الكرامة الإنسانية، وتعد مكافحة الفقر من أبرز التطبيقات العملية التي تجسد هذه المقاصد في الواقع، حيث إن الفقر إذا ترك دون معالجة قد يهدد حياة الإنسان وماله وكرامته ويخل بتوازن المجتمع.[1] ويمكن تلخيص أهداف الإسلام أو المقاصد الشرعية في هذا المجال في النقاط الآتية:

1. **حفظ النفس**: وهي من أعظم المقاصد الشرعية، أمر الله تعالى بعدم التعدي على الأرواح لقوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَقْتُلُوا اَلنَّفْسُ اَلَّتِي حَرَمَ اَللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمِنْ قَتْلِ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلَنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي اَلْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا** ﴾ (الإسراء 33). والفقر المدقع قد يفضي إلى الهلاك أو التسول أو الذل، مما يستدعي تدخل الدولة والمجتمع لتحقيق هذا المقصد.[2]
2. **حفظ كرامة الإنسان**: الإسلام يقدّر الإنسان ويكرّمه فقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: 70]. وتحقيق الكرامة لا يتم إلا بتوفير الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم كالطعام والمسكن والملبس، مما يمنع امتهان الإنسان أو إذلاله نتيجة فقره وحاجته للآخرين.[3] فحماية الفقير ورعايته ليست منة بل واجب شرعي لضمان كرامته وحق من حقوقه.[4]
3. **حفظ المال**: تشريع الزكاة وتحريم الربا وتشجيع التكافل...الخ ولقد نص القران الكريم على تحريم أكل أموال الناس بالباطل لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا اَلَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اَللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا**﴾

---

[1] الشاطبي، أبو إسحاق، موافقات في أصول الشريعة، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005، 19.

[2] محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2006، ص125.

[3] البر عبد الرحمن، الاقتصاد الإسلامي مبادئه وأهدافه، دار السلام للنشر، 2005، ص55

[4] جمال الدين عطية، نحو تفعيل مقاصد الشريعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2001، ص102.

(النساء: 29)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم"كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه". (رواه مسلم). [1]

4. **تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي:** تعد العدالة الاجتماعية من المقاصد العامة للشريعة، حيث جاء في قوله تعالى ﴿**إِنَّ اَللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي اَلْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنْ اَلْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ (النحل: 90). وهي دعوة لتحقيق التكافل الاجتماعي وتقليص الفجوة بين الطبقات.[2]

الإسلام يحارب الفقر لضمان توازن اجتماعي بين جميع أفراد المجتمع، حيث لا تتكدس الثروات في أيدي فئة قليلة، ويُترك الباقون في حاجة وعوز. وقد قال تعالى: ﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾ [الحشر: 7]. وهذا يدل على أن توزيع الثروة مقصد أساسي لمنع حدوث فجوات طبقية حادة تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية.[3]

5. تحقيق التفرغ لعبادة الله: من أهداف محاربة الفقر في الإسلام أن يُتاح للإنسان أن يتفرغ للعبادة والطاعة دون أن يكون شغله الشاغل هو البحث عن لقمة العيش. فالفقر إذا استبد بالإنسان قد يشغله عن أداء عباداته وقد يدفعه إلى المحرمات. قال النبي صلى الله عليه وسلم: "كاد الفقر أن يكون كفرًا" (رواه البيهقي). لذلك يهدف الإسلام إلى تحرير الإنسان من ضغط الحاجة، ليعبد الله بإخلاص وخشوع.[4]

6. تقوية الروابط الاجتماعية: محاربة الفقر تعزز التكافل الاجتماعي وتبني جسور المودة بين أفراد المجتمع. فمن خلال الزكاة والصدقات والأوقاف، يشعر الغني بمسؤوليته تجاه الفقير، مما يغرس المحبة والتراحم، ويخفف من مشاعر الحقد والحسد التي قد يسببها التفاوت الاقتصادي.[5]

7. دعم التنمية الاقتصادية الشاملة: عندما يحارب الإسلام الفقر فهو لا يسعى فقط إلى إشباع حاجات الفقراء، بل إلى إدماجهم في دورة الإنتاج والعمل، وتحفيزهم على الكسب الحلال

---

[1] احمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط 2، دار الكلمة، 2001، ص231.

[2] يوسف القرضاوي، العدالة الاجتماعية في الإسلام، ط8، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص45.

[3] الندوي أبو الحسن علي، الإسلام ومعالجة الفقر، دار القلم، 1990، ص 103

[4] يوسف القرضاوي، دور الزكاة في معالجة المشكلات الاجتماعية، مكتبة وهبة، 1997، ص 89.

[5] أبو زهرة محمد، الزكاة، دار الفكر العربي، 1970، ص 72.

والاعتماد على النفس؛ وبذلك تتحقق التنمية الشاملة ويتحول الفقراء من متلقين للمساعدات إلى عناصر فعالة في بناء المجتمع.[1]

الفرع الثاني: المبادئ الاقتصادية الإسلامية الكلية ذات الصلة بمكافحة الفقر

اهتم الإسلام بمكافحة الفقر كجزء من تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد أسس لذلك مبادئ اقتصادية واضحة تم تطبيقها في التاريخ، ويتجلى هذا في سياسة الخلفاء والحكماء المسلمين الذين ترجموا هذه المبادئ إلى مؤسسات وأنظمة عملية ساعدت في رعاية الفقراء وتحقيق التوازن الاقتصادي، وهي كالآتي:

أولا: الملكية في الإسلام

هي حق الفرد في التملك بضوابط شرعية، مع كون المال أمانة بيد الإنسان لصالح الأمة، لأن المال في أصله هو مال الله والناس مستخلفون فيه، والملكية في الإسلام ليست مطلقة بل هي مقيدة بمصلحة المجتمع، فالإنسان يعتبر مستخلفا في ملكه وليس مالكا مطلقا، المال أمانة يجب أن يتم إنفاقه وفقا لمصالح المجتمع العامة، تهدف للحد من الاحتكار ومنع تراكم الثروات، وبالتالي تقليل الفقر قال تعالى:﴿ **وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ**﴾(سورة المعارج :24).

في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه رفض تقسيم أراضي العراق المفتوحة بين الجنود وأبقاها مملوكة للدولة ليوزع ريعها على بيت المال، وذلك لحماية حقوق الأجيال القادمة والفقراء، وتطبيق مبدأ الاستخلاف لا التملك المطلق.

بيت المال هو المؤسسة المالية العامة في الدولة الإسلامية، تجمع فيه الموارد مثل الغنائم والخراج والزكاة، ويستخدم في الإنفاق على المصالح العامة.[2]

ثانيا: التوزيع العادل للثروة

هو تنظيم انتقال المال بين أفراد المجتمع بوسائل شرعية تضمن وصولها إلى مستحقيها مثل الزكاة والخراج والفيء والميراث. وتهدف الشريعة الإسلامية إلى تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال

[1] الصديق الضرير، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار القلم، 1990، ص 45.

[2] عبد الله بن بيه، المقاصد في الملكية والعمران، دار الكلمة، 2008، ص89.

توزيع الثروة بشكل عادل، وتجنب الفوارق الاجتماعية التي تؤدي إلى الفقر. في عهد عمر بن عبد العزيز قام بتوزيع الثروة حتى قال أحد ولاته: بعثت إليكم بالزكاة فلم أجد أحدا يأخذها، لان نظام التوزيع عبر الزكاة والفيء والخراج.[1]

ثالثا: دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي

تتدخل الدولة لضمان الحد الأدنى من المعيشة الكريمة للمواطنين، ومكافحة الفقر وتتولى الدولة في الإسلام دورا أساسيا في تنظيم شؤون الاقتصاد، بما في ذلك تطبيق السياسات الاقتصادية التي تحقق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر، فالدولة مسئولة عن جمع الزكاة، تنظيم الأوقاف، توفير الأمن الاقتصادي والإنفاق العام، وتوفير فرص العمل للفقراء.[2]

أنشأ عمر بن الخطاب ديوان العطاء لصرف الرواتب للمستحقين من مال الدولة لتحقيق الأمن الاقتصادي.[3]

خامسا: التكافل الاجتماعي

يعد التكافل الاجتماعي أحد الأسس الرئيسية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، يتضمن هذا المبدأ العمل على توفير حماية اجتماعية للفقراء وإنشاء أوقاف مخصصة للفقراء والغارمين، خاصة عبر الزكاة، الوقف، الصدقة، وتحقيق التضامن بين أفراد المجتمع وضمان التوازن الاجتماعي عن طريق تشجيع الأفراد على التعاون في تخفيف معاناة الآخرين.[4]

من أبرز النماذج التاريخية ما قام به نور الدين زنكي أوقف أموالا لتسديد ديون الغارمين، كما أن السلطان قلاوون أنشا مستشفى المنصوري الوقفي المجاني في القاهرة واعتبر من أرقى

[1] ابن الجوزي، صفة الصفوة، ج2، دار الحديث، مصر، 2000، ص128.
[2] تقي الدين احمد بن علي المقريزي، الخطط المقريزية، ج2، 2014، ص450.
[3] ابو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج2، دار المعارف، مصر، 1967، ص572.
[4] ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج11، 2016، ص146.

مؤسسات الرعاية الصحية. وقد تمتع الوقف في تلك العصور باستقلالية مالية وإدارية جعلته أداة تنموية فعالة في تحقيق التكافل ومقاومة الفقر.[1]

سادسا: تحريم الاستغلال

الاستغلال وسيلة تؤدي إلى الفقر والظلم الاقتصادي مثل الربا أو الاحتكار، وهو محرم في الشريعة الإسلامية بكل أشكاله، فهو يضر بالطبقات الاجتماعية الضعيفة. يقول النبي صلى الله عليه وسلم "من احتكر فهو خاطئ"(رواه مسلم).[2] عمر بن الخطاب منع التجار من احتكار الطعام، ووظف المحتسب لمراقبة السوق. بسبب حماية الفقراء من الاستغلال الاقتصادي وغلاء الأسعار المفتعل.[3]

الفرع الثالث: الأسس التشريعية التي اعتمدها الإسلام في مكافحة الفقر

أولا: الجانب المالي

فرض الزكاة كأداة اقتصادية ثابتة لإعادة توزيع الثروة باعتبارها ركن من أركان الإسلام، قال النبي صلى الله عليه وسلم "اخبرهم ان الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم ". كما حث الإسلام على الصدقة واعتبارها بابًا للأجر والثواب ووسيلة لتوسيع نطاق التكافل، قال تعالى ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا**﴾ (الانسان:8).

ثانيا: البعد السلوكي والاجتماعي

حث الإسلام على الإيثار والتكافل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس المؤمن الذي يبيت شبعان وجاره جائع إلى جنبه"(رواه البخاري)، تشريع الكفارات (كفارة اليمين، وكفارة الإفطار في رمضان، وغيرها) التي تشمل إطعام الفقراء والمساكين و النهي عن البخل والكنز كما في قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ**

[1] عبد الكريم بكار، الأوقاف ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الحضارة الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2008، ص93.

[2] صحيح مسلم، كتاب المساقات، حديث رقم 1605.

[3] محمد الأشقر، الاقتصاد في الإسلام، دار النفائس، عمان، 2003، ص122.

أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34]. وقد شكلت لهذه المبادئ مؤسسات عملية مثل بيت المال، الذي تطور من كونه خزانة بسيطة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى إدارة مالية متكاملة في العصور التالية، تعنى بجمع الزكاة، وتوزيعها على مستحقيها وتمويل المشاريع العامة، مما يعكس رؤية الإسلام المتكاملة في محاربة الفقر.[1]

[1] حسين شوقي ضيف، النظم الإسلامية، دار الفكر العربي، ص87.

الفصل الثاني:
النماذج التأسيسية في العصر النبوي والخلافة الراشدة

تمهيد:

بعد أن تناول الفصل الأول الأسس النظرية والشرعية التي يقوم عليها التصور الإسلامي لمكافحة الفقر، ينتقل هذا الفصل إلى دراسة النماذج العملية التي تجسدت في التطبيق الفعلي خلال العهد النبوي وخلافة الراشدين، مثلت هذه المرحلة حقبة تأسيسية جسدت المبادئ الإسلامية في واقع الأمة، فقد بذل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعه من الخلفاء الراشدون مجهودا كبيرا في معالجة قضايا الفقر بشكل يتماشى مع القيم الإسلامية من العدالة الاجتماعية والتكافل، من خلال تنظيم موارد الزكاة وتفعيل مبدأ التكافل الاجتماعي، واعتماد سياسات عادلة في التوزيع والملكية، مما يجعلها نموذجا أصيلا في التصدي للفقر بصورة واقعية ومستدامة.

المبحث الأول: تطبيق المبادئ الإسلامية الأولى لمكافحة الفقر.

المبحث الثاني: نماذج أساسية في تخفيف حدة الفقر في الخلافة الراشدة.

المبحث الأول: تطبيق المبادئ الإسلامية الأولى لمكافحة الفقر

تميزت الفترة التأسيسية من العصر النبوي إلى الخلافة الراشدة بوضع أسس تطبيقية فعالة لمكافحة الفقر، من خلال جملة من التشريعات والممارسات العملية التي دمجت البعد الروحي والاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الأول: المنهج النبوي في علاج الفقر

يمثل المنهج النبوي الأساس النظري والعملي في التصور الإسلامي لمكافحة هذه الظاهرة، وتميز بالشمول والواقعية والتدرج مع حفظ الكرامة الإنسانية جامعا بين الوقاية والعلاج.

الفرع الأول: مكافحة الفقر في العصر النبوي

تمثل التجربة النبوية في مكافحة الفقر نموذجا فريدا، حيث استطاع الرسول صلى الله عليه وسلم في غضون سنوات قليلة تحويل مجتمع الجاهلية الذي كان يعاني من التفاوت الطبقي والاستغلال الاقتصادي إلى نموذج للتكافل والعدالة الاجتماعية. شهد المجتمع المسلم العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في ظهور بعض أشكال الفقر، فالأنصار قدموا كل ما يستطيعون لإخوانهم المهاجرين ومن ذلك مؤاخاتهم في الأهل والمال، ولقد استمر عطاؤهم طيلة حياة النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء الخير وعم في أواخرها، يقول تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [الحشر: 9]. وقد أسهم القادرون من المهاجرين كأبي بكر وعمر وعثمان وعبد الرحمان بن عوف وقدموا الشيء الكثير، وعليه فقد قدم كل قادر على العطاء ما يستطيع، ولم يكن الضيق ناتجا عن تقصير أو بخل وإنما هي ظروف اقتضتها طبيعة هذه المرحلة من حركة الدعوة.[1]

[1] ماجد بن صالح مشعان الموقد، وسائل معالجة الفقر في العهد النبوي_ أهل الصفة نموذجا _، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الشريعة، قسم الاقتصاد الإسلامي، 1435_1436، ص4.

الفرع الثاني: أسباب الفقر في العصر النبوي

1. **قلة الموارد الطبيعية:** المدينة بلد زراعي وزراعته تقوم على النخيل بالدرجة الأولى والمزارع تسقى بالماء الذي يحمله الرجال على أكتافهم أو تحمله الإبل، وهو أمر صعب ليس هناك من انهار تسقي المزارع كما في البلاد الزراعية الأخرى، والميدان الزراعي مجاله محدود والأيدي العاملة التي يستهلكها قليلة خاصة أن الزراعة الأولى هي النخيل، والعمل فيها مواسم محدودة.[1]
2. **الهجرة والنزوح الجماعي:** إن كثرة الوافدين والقادمين وما ينشا عنه كثرة الحقوق والالتزامات، فكل قادم يحتاج إلى أمرين أساسيين هما السكن له ولأسرته وتأمين مورد رزق له، ولم يكن هذا الأمر بالسهل لأن المهاجرين أغلبيتهم من قريش ولا يجيدون غير التجارة عملا، ولم يكن فيهم من يحسن الصناعات المختلفة لاحتقارهم للصنعة فهم يرونها من عمل العبيد.
3. **الحروب والغزوات:** إن المدينة عاشت في أكثر أيام الرسول صلى الله عليه وسلم في حالة حرب والحرب تنهك الاقتصاد وتذهب بالثروات، وفي كثير من الأحيان يتوفر وجود مقاتلين ولا يوجد المال الذي يجهزهم للوصول إلى أرض المعركة. [2].
4. **الحصار الاقتصادي للمسلمين:** كانت حركة تجارية بين المدينة ومكة قبل الهجرة وتوقفت هذه الحركة بعد الهجرة، مما اثر على النشاط الاقتصادي، الهجرة من مكة إلى المدينة بحد ذاتها، وترك المهاجرين لأموالهم، اغلبها في مكة لعدم استطاعة حملها أو مساومة كفار قريش على أموالهم ليخلوا سبيلهم للهجرة.[3]

[1] الموقد، مرجع سابق، ص6.

[2] علي الصلابي، السيرة النبوية، ج2، 2010، ص340

[3] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990، ص210.

المطلب الثاني: الآليات التطبيقية لمكافحة الفقر في العصر النبوي

شهد العهد النبوي مجموعة من الإجراءات التي ساهمت في محاربة الفقر نذكر منها:

الفرع الأول: المؤاخاة:

ورد في السيرة أن المؤاخاة كانت مرتين، المرة الأولى كانت بين المهاجرين بعضهم بعض قبل الهجرة على الحق والمواساة، آخى بينهم النبي صلى الله عليه وسلم فآخى بين أبي بكر وعمر وبين حمزة وزيد بن الحارثة وبين علي ونفسه، وبين عثمان وعبد الرحمان بن عوف...الخ.

وكما هو معلوم أن نموذج المؤاخاة نموذج اقتصادي لغرض إعادة توزيع الثروة، وأغراض التكافل الاجتماعي، اقتضته مرحلة ما بعد الهجرة، فكان الأنصاري يقسم شطر ماله لأخيه المهاجر، وكان هذا النموذج فعال في القضاء على الفقر في تلك المرحلة.[1]

أبرز مثال قصة مؤاخاة سعد بن الربيع الأنصاري وعبد الرحمن بن عوف المهاجر، حيث عرض سعد على عبد الرحمن نصف ماله وإحدى زوجتيه بعد طلاقها وانقضاء عدتها ليتزوجها عبد الرحمن إن شاء)، فشكر له عبد الرحمن ودعا له بالبركة وقال: "بارك الله لك في أهلك ومالك، دلني على السوق". (رواه البخاري). ونظرا لهذا عمق التكافل والإيثار والاستعداد للتضحية من أجل الأخوة، مع التمتع على عزة نفس الفقير (عبد الرحمن بن عوف في هذه الحالة) اضطره إلى العمل والكسب بدلا من قبول العرض الواضح.[2]

الفرع الثاني: تشريع الزكاة وتطبيقها العملي

كانت الزكاة نظاما ماليا متكاملا يضمن توزيع الثروة وتغطية حاجات الفقراء الأساسية، وهي أحد أركان الإسلام الخمسة، وقد أتت كثيرا مقرونة بالصلاة التي هي عمود الإسلام، ومصالح الزكاة وزيادة الإيمان بها، وآثارها على المجتمع وعلى الاقتصاد الإسلامي ظاهرة أيضا، فإن فيها من مواساة الفقراء والقيام بمصالح العامة ما هو معلوم ظاهر من مصارف هذه الزكاة.

---

[1] صفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، دار الهلال، 2002، ص180.

[2] ابن هشام، السيرة النبوية، ج1، ط2، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1955، ص504.

لقوله تعالى قال: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[التوبة: 60] وهؤلاء الأصناف الثمانية منهم من يأخذها لدفع حاجته ومنهم من يأخذها لحاجة المسلمين إليه، فالفقراء والمساكين والغارمين لأنفسهم هؤلاء يأخذون لحاجتهم، وكذلك ابن السبيل والرقاب، ومنهم من يأخذ لحاجة الناس إليه، كالغارم لإصلاح ذات البين والعاملين عليها والمجاهدين في سبيل الله.[1]

أولا: المراحل التشريعية للزكاة

يمكن تفصيلها كالتالي بمرحلتين رئيسيتين:

- **المرحلة المكية:** التركيز على الإنفاق الطوعي والتربية الروحية ومساعدة المحتاجين دون إلزام بمقادير محددة، وحثت الآيات المكية على البذل والعطاء فقد قال تعالى: ﴿**وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ**﴾ (الذاريات: 19)
- **المرحلة المدنية (بعد الهجرة):** مع قيام الدولة الإسلامية في السنة الثانية للهجرة تم فرض الزكاة بمقادير وأنصبة ومصارف محددة، وتفصيل أحكامها، وفقا لقوله تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا**﴾ (التوبة: 60)

ثانيا: التطبيق العملي للزكاة

1. **عمال الزكاة:**

كان النبي صلى الله عليه وسلم يرسل عمالا متخصصين (السعاة) إلى القبائل والمناطق المختلفة مع تزويدهم بتعليمات بالعدل والرفق لجمع الزكاة من الأغنياء. من أشهرهم معاذ بن جبل رضي الله عنه حين أرسله إلى اليمن.

2. **تحديد أنواع الأموال الزكوية وأنصبتها:**

بينت السنة تفاصيل الأموال التي تجب فيها الزكاة (الأنعام، الزروع والثمار، الذهب والفضة، وعروض التجارة) وشروطها مثل:

[1] يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج1، ص 183.

- **الأنصبة:** وهو المقدار الذي إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة مثل (خمس من الإبل، أربعون من الغنم، خمسة أوسق من الزروع والثمار، عشرون مثقالا من الذهب ومائتا درهم من الفضة).
- **المقادير الواجب إخراجها:** ربع العشر في الذهب والفضة والنقود وعروض التجارة، العشر أو نصف العشر في الزروع والثمار حسب طريقة الري، ومقادير متفاوتة في بهيمة الأنعام ..الخ.[1]

كانت الزكاة تجمع وتحفظ مؤقتا في أماكن معينة كالمساجد أو لدى العامل تمهيدا لتوزيعها. لم يكن هناك بيت مال للمسلمين بالمعنى المؤسسي المتطور، ثم يقوم بالتوزيع على أسماء الفئات أو الأصناف الثمانية المذكورة في الآية (التوبة: 60).

كان النبي صلى الله عليه وسلم يشرف بنفسه على توزيعها، أو يأمر السعاة بتوزيعها في أماكن جمعها على فقراء تلك المناطق. عن زياد بن الحارث الصدائي قال :"أتيت رسول الله صلى الله وسلم فبايعته، فذكر حديثا طويلا، فاتاه رجل فقال: أعطني من الصدقة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزئها ثمانية أجزاء، فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك".(رواه أبو داوود وحسنه الألباني). وهذا يدل على الالتزام بالمصارف المحددة، إذ كانت لإغناء الفقير وليس مجرد إطعامه. وعامة المسلمين في العهد النبوي يبادرون إلى أداء الزكاة وطاعة الله ورسوله، امتثالا لموقف أبي بكر الصديق رضي الله عنه الحازم من مانعي الزكاة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم: "والله لاقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فان الزكاة حق المال"

كما تميزت إدارة الزكاة في العهد النبوي بالوضوح والشفافية والرقابة، مما جعلها تؤدي دورا فعالا في محاربة الفقر وتقليل الفوارق الطبقية، وتعزيز روح التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

وهو ما يدل على مدى استقرار مفهوم الزكاة كفريضة وركن من أركان الإسلام في نهاية العصر النبوي وبداية عصر الخلفاء.[2]

---

[1] ابو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، دار الكتب العلمية، 2004، ص135.120.

[2] ابن كثير، البداية والنهاية، دار إحياء التراث العربي، ج3، 1988، ص265.

الفرع الثالث: الصدقات التطوعية والوقف

أولا: الصدقات التطوعية

بعد تشريع الزكاة في السنة الثانية للهجرة استمرت الصدقات الطوعية (التبرعات والهبات والوقف) فاعتنى الإسلام عناية فائقة بتربية النفس الإنسانية على البذل والعطاء، فحث المسلمين على الصدقة والتبرع، وجعل من ذلك سبيلًا لمرضاة الله تعالى وتزكية للنفوس وتطهيرا للأموال، فقد تبرع عثمان بن عفان ببئر رومه للمسلمين، وإنفاق أبي بكر جميع ماله للمسلمين[1] وإغاثة المنكوبين والمحتاجين في الأزمات مثل ما حدث في عام الرمادة في زمن عمر بن الخطاب فأمر بعمل موائد للإطعام من الصدقات وتم إنشاء ديوان العطاء لتنظيم وتوزيع الأموال والطعام على المنكوبين. [2]

لقد أنقذت الصدقات الطوعية الأرواح حتى انتهت المجاعة، فقد قال عمر رضي الله عنه: "لو استمرت الرمادة لأخرجت كل مال في بيت المال"؛ فالصدقة في الإسلام ليست مجرد مظهر من مظاهر الإحسان العابر بل هي عبادة عظيمة تربط العبد بخالقه وتربط المجتمع بعضه ببعض بروابط الرحمة والإخاء.[3] وقد ضربت النصوص الشرعية أروع الأمثلة في الحث على التصدق، كما في قوله تعالى: ﴿ **مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[سورة البقرة: 261] وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما نقص مال من صدقة، وما زاد الله عبدًا بعفو إلا عزًّا، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله"(رواه مسلم). ويذكر الإمام الغزالي منزلة الصدقة في تنقية النفوس وتزكيتها، ويعدُّها باباً من أبواب الاجتهاد في طلب مرضاة الله تعالى: "الصدقة بابٌ من أبواب الخلق الإنساني الذي يُظهِر كرَمَ صاحبه وتعفّفه."[4] قال النبي صلى الله عليه وسلم: "اتقوا النار ولو بشق تمرة"(متفق عليه).[5]

---

[1] ابن سعد، الطبقات الكبرى، بيروت، 1957، ج2، ص147.

[2] أبو يوسف، الخراج، باب الصدقات، دار المعرفة، بيروت، 1979، ص88.

[3] الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ج3، ص1843.

[4] الإمام الغزالي، أحياء علم الدين. دار إحياء التراث العربي. الجزء 3. ص 632.

[5] البخاري، كتاب الزكاة، حديث 1417، ج2، ص 514.

ثانيا: الوقف

لقد روى ابن ماجه في سننه عن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما علمه ونشره، وولدا صالحا تركه، ومصحفا ورثه، أو مسجدا بناه أو بيتا لابن السبيل بناه، أو نهرا أجراه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته يلحقه من بعد موته" وأكثر أهل العلم من السلف ومن بعدهم على القول بصحة الوقف قال جابر رضي الله عنه: لم يكن احد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذا مقدرة إلا وقف، وانتشر ذلك فلم ينكره أحد فكان إجماعا" ومعلوم أن مصارف الوقف عادة ينال منها النصيب الأكبر الفقراء، فكانت من وسائل القضاء على الفقر في العهد النبوي.[1]

الفرع الرابع: التكافل الاجتماعي (نموذج أهل الصفة)

لقد زاد عدد المهاجرين وبذلك أصبحت المدينة موطنا لكل من يريد اللحاق بالرسول صلى الله عليه وسلم، لم يستوعب نموذج المؤاخاة كل تلك الأعداد فعمل الرسول صلى الله عليه وسلم نموذج الصفة لاستيعاب الفقراء المهاجرين الذين لم يجدوا مكانا ينزلون فيه، وأول من نزلها مهاجرون مكة.[2]

روى البيهقي عن عثمان بن اليمان قال: "لما كثر المهاجرون بالمدينة ولم يكن لهم دار ولا مأوى أنزلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد وسماهم أصحاب الصفة فكان يجالسهم ويأنس بهم".

وأهل الصفة هم جماعة من فقراء المسلمين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين سكنوا في نهاية مسجد المدينة ويدرسون فيه، وكانوا يهتمون بالعلم كله ويعيشون في الفقر.[3]

[1] ابن عابدين، رد المحتار، دار الفكر، ج4، ص356.

[2] ابن هشام، السيرة النبوية، دار ابن كثير، بيروت، ط1، ج1، ص504.

[3] Ahmad Azrin Adnan, Rosalina Bokida, Poverty and Religiosity: The "Missing Link" from an Islamic Perspective, Al-Seerah Al-Ilmiyyah Journal, Vol. 18, 2020, p. 182.

الفرع الخامس: التأسيس لبيت مال المسلمين

تأسس بيت المال في المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية، حيث أنشئ النبي صلى الله عليه وسلم نظاما ماليا يعتمد على الموارد الشرعية إذ لم تكن هناك خزانة دائمة، بل كان المال يصرف فورا في وجوهه الشرعية بالأخص في مكافحة الفقر والاحتياجات الاجتماعية.[1]

أولا: موارد بيت مال المسلمين في العهد النبوي

تعددت الموارد التي تدخل بيت مال المسلمين ومن أهم هاته الموارد هي:

1. الموارد الإلزامية:[2]

1.1 **الزكاة:** كانت الزكاة هي أهم مورد مالي في موارد بيت مال المسلمين، فقد كانت تجمع وتوزع على الأصناف الثمانية المذكورة في القران وأهمهم الفقراء.

2.1 **خمس الغنائم:** يوضع خمس الغنائم في بيت مال المسلمين ويقسم إلى خمسة أسهم والتي من بيها الفقراء (الْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) فقد قال تعالي ﴿۞ **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [سورة الأنفال: 41]

4.1 **الخراج:** ضريبة تفرض على الأراضي الزراعية المفتوحة صلحا أو عنوة.

1.1 **الجزية:** مبلغ يدفعه غير المسلمين مقابل حماية الدولة لهم.

2. الموارد الاختيارية:

1.2 **الصدقات التطوعية:** تبرعات الصحابة مثل: أبو بكر الصديق تبرع بكل ماله، وعمر بن الخطاب بنصف ماله.

2.2 **الوقف:** تخصيص ارض أو عقار للإنفاق على جهة خيرية (مدارس، مستشفيات) مثل وقف بئر رومه في المدينة لسقاية الفقراء.

2.3 **الفيء:** أموال غير حربية يحصل عليها المسلمون (كأموال الكفار الهاربين).

---

[1] شوقي أبو خليل، بيت المال في الدولة الإسلامية، دار الفكر، دمشق، 2002، ص37.

[2] يحي بن ادم القرشي، الخراج، دار المعرفة، 2010، ص80.

ثانيا: الوظائف الرئيسية لبيت المال في العهد النبوي

- توزيع الموارد على الفقراء والمساكين.
- تمويل المشاريع العامة.
- إعالة المحتاجين من غير المسلمين.

الفرع السادس: دور الدولة النبوية في التوزيع العادل وتخفيف الفقر

لقد أدّت الدولة النبوية دورا محوريا في ضمان العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، ولم تكن السياسات الاقتصادية في العهد النبوي عشوائية أو ارتجالية، بل قائمة على توجيهات تشريعية دقيقة تحفظ الحقوق وتراعي حاجات المجتمع. فقد اهتم النبي صلى الله عليه وسلم بتوزيع الفيء والغنائم بما يحقق مصلحة الجماعة، ويمنع تكدّس المال في يد فئة دون أخرى، قال تعالى:﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾ (الحشر: 7)

كما أسّس النبي صلى الله عليه وسلم لمنهجٍ في التدخل المباشر عند الضرورة، حيث كان يعطي من بيت المال لأصحاب الحاجات، ويدعو إلى التكافل بين القبائل، ويحث الأغنياء على إعانة المحتاجين، كما ظهر في حادثة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، والتي تجاوزت التضامن العاطفي إلى تقاسم الموارد والممتلكات وفي حالات الطوارئ أو الحاجة، لم تتردد الدولة في تنظيم المبادرات العامة مثل حفر بئر، أو توزيع الطعام من موارد الدولة، مما يعكس فاعلية دور الدولة في التخفيف من آثار الفقر، دون إلغاء دور الفرد والمجتمع.[1]

[1] يوسف القرضاوي، السياسة المالية في الإسلام، مكتبة وهبة، 1998، ص139.

المبحث الثاني: نماذج أساسية في تخفيف حدة الفقر في الخلافة الراشدة

تشكل تجربة الخلافة الراشدة نموذجا مميزا في تاريخ السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث أرسى الخلفاء الراشدون منظومة متكاملة لمعالجة الفقر تجمع بين الأسس الشرعية والابتكارات المؤسسية والمرونة السياسية

المطلب الأول: السياسات المنتهجة في عهد أبي بوبكر الصديق وعمر بن الخطاب

اتسعت الدولة الإسلامية بشكل كبير وزاد عدد السكان وازدادت احتياجاتهم، بنى هذا العهد على أسس العهد النبوي، لكنه طوّر مؤسسات وأنظمة إدارية مثل بيت المال ودواوين العطاء للتعامل مع اتساع الدولة وزيادة تعقيداتها، فكان هناك انتقال من الإدارة المباشرة إلى الإدارة المؤسسية المنظمة.

الفرع الأول: سياسة أبو بكر الصديق رضي الله عنه 632-634

لم يختلف النظام المالي في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن عهد النبي صلى الله عليه وسلم حيث كانت الموارد المالية للدولة في عهده هي نفس الموارد التي كانت موجودة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، من زكاة وغنائم وجزية، وقد سار أبو بكر الصديق على نفس السياسة المالية في العصر النبوي، فساوى أبو بكر رضي الله عنه في العطاء بين الناس، فقد روى عنه أنه قال: من كان له عند النبي صلى الله عليه وسلم عدة فليأت، يعني من كان قد وعده بشيء من المال فليأتي إلينا، فأوفى بالعهود المالية للصغير والكبير والحر والمملوك والذكر والأنثى، وقد اشتهر أبو بكر الصديق بالمساواة بين الناس في العطاء[1]. وتعد المساواة بين الناس في الأعطيات هنا من أنجح السياسات التي حاربت الفقر في عهد الصديق رضي الله عنه.

على الرغم من قصر مدة خلافته فقد كان له الأثر الكبير في تعزيز أسس التكافل الاقتصادي، فقد واصل تطبيق نظام الزكاة بصرامة، وشن حروب الردة لحماية هذا الركن المالي من أركان الإسلام، إدراكا منه لأثره المباشر لتحقيق التوازن الاجتماعي ودعم الفقراء، قائل مقولته

[1] مناهج جامعة المدينة العالمية، السياسات الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة المدينة العالمية، ص 95-96.

الشهيرة: "والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله لقاتلتهم عليه". كما انفق من ماله الخاص في سبيل تجهيز الجيوش ومساعدة الفقراء، وكان أول من أسس بيت المال وإن كان بسيط ما يمثل البذرة الأولى للمؤسسة المالية الإسلامية التي تطورت لاحقا.[1]

الفرع الثاني: سياسة عمر بن الخطاب رضي الله عنه

تميزت خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بتوسع اقتصادي وتنظيم مالي غير مسبوق. فقد أسس ديوان العطاء، وجعل بيت المال مؤسسة لتوزيع الثروات، ووضع نظامًا دقيقًا لإحصاء المحتاجين وتلبية حاجاتهم، قائلاً: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين". وهو أول من أقر نظام العطاء الدوري دون مقابل عمل، بما يضمن الحد الأدنى من الكفاية.

أولا: بيت المال: تطوره ووظائفه

1. تطور بيت مال المسلمين:

يعد بيت المال مؤسسة مالية إسلامية نشأت عهد النبوة وتطورت عبر العصور الإسلامية، لتشكل أداة مركزية لإدارة الموارد المالية العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، لاسيما في مكافحة الفقر والاحتياجات الاجتماعية.

كان من مقتضيات اتساع الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين خصوصا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه إنشاء أول بيت مال منظم في المدينة المنورة، وأنشئت أول فروع له في الأمصار.[2] فقد كان بيت مال المسلمين في العهد النبوي صندوق بسيط يعين به الفقراء بشكل مباشر، وموارده محدودة ونفقاته محدودة، لكن مع ذلك وضع لبنة أساسية لتطويره في عصر الخلفاء الراشدين.

حافظ أبو بكر الصديق رضي الله عنه على النظام النبوي، ورفض صرف أموال بيت المال لنفسه قال :"إنما أنا خازن للمسلمين"، أما في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد أنشأ

[1] د علي محمد الصلابي، أبو بكر الصديق، شخصيته وعصره، دار المعرفة، بيروت، 2002، ص 112.
[2] شوقي أبو خليل، بيت المال في الدولة الإسلامية، دار الفكر، دمشق، 2002، ص37.

الدواوين وعبارة عن سجلات مرتبة لأسماء المستحقين وأعطياتهم وقسم العطاء وفق أولوية الإسلام والجهاد السابقة في الإسلام وأدخل موارد جديدة مثل خراج الأراضي المفتوحة.[1]

2. وضائف بين المال في الخلافة الراشدة: لدى بيت المال وظائف عدة نذكر منها:[2]

- **الضمان الاجتماعي:** شمل العاجزين والعاطلين عن العمل وهنا يتمثل دور بيت المال في دعم الفقراء والمحتاجين؛
- **تمويل الجيش:** شراء الأسلحة وإعانة المجاهدين.
- **الصحة والتعليم:** بناء المستشفيات ودعم العلماء، وفيها جانب مهم من علاج الفقر لدى فئة محددة وهم طلاب العلام ومدرسوه وكذلك المرضى.

ثانيا: ديوان العطاء أو ما يسمى ديوان الأموال:

هو ديوان توزيع الأموال على الرعية والعاملين في مختلف أجهزة الدولة، واتجه هذا الديوان إلى مسائل الأموال وإحصائها وإحصاء المستحقين وطريقة توزيع الأموال عليهم؛ كما كان عمر حريصا أشد الحرص على أن يصل العطاء والمال إلى كل ذي حق، وأصبح كل والٍ مسئولًا عن إيصال العطاء إلى أصحابه في ولايته، كما كان عمر رضي الله عنه يوصل العطاء لأصحابه في المدينة وحولها. وقد ترك عمر رضي الله عنه هذه الوظائف في يد غير المسلمين، وذلك لأن الفاتحين كانوا عربًا أميين، لا يحسنون الكتابة والحساب، فكانوا يستعملون في الحساب أهل الكتاب، أو أفرادا من الموالي العجم ممن يجيده، وكان قليلًا فيهم.[3]

أمر عمر بن الخطاب كتَّابه أن يكتبوا الناس على ترتيب الأنساب، ابتداء من قرابة الرسول صلى الله عليه وسلم وما بعدها، الأقرب فالأقرب، وكانت تلك سياسة عمر، يفاضل منها في العطاء بين أقارب الرسول، وسواهم، الأقرب فالأقرب، فإذا تساوى اثنان في درجة القرابة فضَّل ذا السابقة في الإسلام وقد عبر عمر عن سبب ذلك الاتجاه بقوله: "ما أدركنا الفضل في الدنيا، ولا رجونا الثواب في الآخرة، إلا بمحمد صلى الله عليه وسلم فهو أشرفنا، وقومه أشرف العرب

[1] حسين شوقي ضيف، بيت المال في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1978.

[2] الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج2، ص273.

[3] السياسة الشرعية، مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية، ص 687.

"وفي غير أقارب الرسول –صلى الله عليه وسلم– كان عمر يفضل السابقين على اللاحقين ويؤيد ذلك بقوله:" والله لا أجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه أي في العطاء".ومما يذكر أن أبا بكر كان يعطي المسلمين عطاءً متساويا، دون أن ينظر إلى النسب، أو للسبق في الإسلام، وحين أشير عليه بأن يفاضل بين الناس تبعا للفضل والسبق، قال: أما ما ذكرتم من السبق والفضل فما أعرفني به؟ وإنما ذلك شيء ثوابه عند الله، وهذا معاش، يعني الأموال التي توزع على الناس هي معاش، فالأسوة فيه خير من الأثرة، يعني أن يأخذ الناس بالتساوي بدل أن نفاضل بينهم، على أن عمر في آخر أيامه مال إلى رأي أبي بكر، وأُثر عنه قوله: لئن عشت إلى هذه الليلة من قابل لألحقن آخر الناس بأولهم، حتى يكونوا في العطاء سواء، ولكنه توفى قبل ذلك.كما فرض عمر للنساء والأطفال، فرض لهم من العطاء، وكان يفرض للطفل بعد فطامه، فأدرك أن الناس يتعجلون فطام أطفالهم؛ ليحظوا بالعطاء، فأمر مناديًا أن ينادي: لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فإنا نفرض لكل مولود في الإسلام، وكتب بذلك إلى الآفاق أن يُفرض لكل مولود في الإسلام، ففرض عمر لكل مولود مائة.

ثالثا: توسيع نطاق مستحقي الزكاة والصدقات

إضافة إلى سياسة الدواوين والعطاء فقد قام بتوسيع نطاق مستحقي الزكاة والصدقات ورعاية غير المسلمين. إذ لم يقتصر عمر رضي الله عنه على المسلمين فقط في الرعاية الاجتماعية، بل شمل أهل الذمة من اليهود والنصارى الذين كبروا في السن أو أصابتهم عاهة أو فقر. والدليل على ذلك، عندما رأى عمر شيخا يهوديا كبيرا يسأل الناس، فسأله عن حاله، فلما علم أنه يدفع الجزية وليس لديه ما يكفيه قال: "ما أنصفناه، أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم"، ثم أمر له ولأمثاله برزق من بيت مال المسلمين وأسقط عنه الجزية.

رابعا: تقوية ايرادات الخراج

من بين السياسات التي انتهجها عمر رضي الله عنه أيضا إدارة أراضي الفتح مثل أراضي السواد. فبعد فتح العراق (أرض السواد)، رفض عمر تقسيمها على الفاتحين كما جرت العادة

في الغنائم المنقولة، بل أبقاها للمسلمين جميعا وفرض عليها الخراج، وأصبحت إيرادات هذه الأراضي مصدر دخل دائم لبيت المال يُنفق منه على مصالح المسلمين العامة بما في ذلك الفقراء.

خامسا: تطوير البنية التحتية وتشجيع العمل

عرفت في عهد عمر رضي الله عنه تطوير في البنية التحتية وتشجيع العمل فقد اهتم عمر بشق الترع والقنوات (مثل قناة أمير المؤمنين التي وصلت النيل بالبحر الأحمر لتسهيل نقل المؤن إلى الحجاز)، وإنشاء المدن الجديدة (مثل الكوفة والبصرة)، وتعبيد الطرق. كما كان يحث الناس على العمل والاحتراف وينهى عن البطالة والتسول. وأشهر أقواله هي: "إني لأرى الرجل فيعجبني، فأسأل: هل له من حرفة؟ فإن قالوا: لا، سقط من عيني"[1]؛ وقوله: "لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول: اللهم ارزقني، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة"[2]. هذه المشاريع وفرت فرص عمل كثيرة، وسهلت التجارة والزراعة، مما أدى إلى زيادة الإنتاج وتحسين الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وهو ما ينعكس إيجابا على مكافحة الفقر. كما أن تشجيع العمل يهدف إلى جعل الأفراد منتجين وقادرين على إعالة أنفسهم.

سادسا: المراقبة والمساءلة الصارمة للولاة والعمال

مما عُرف على عمر رضي الله عنه شدة مراقبته للولاة والعمال ومساءلتهم بصرامة، كما كان يراقب سلوكهم المالي والإداري ويمنعهم من استغلال مناصبهم للإثراء غير المشروع أو ظلم الناس. منع هذا الإجراء الفساد الذي يمكن أن يؤدي إلى سوء توزيع الثروة وحرمان الفقراء من حقوقهم. ضمان وصول أموال الزكاة والخراج إلى بيت المال ومن ثم إلى مستحقيها.

[1] أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تاريخ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ص202.

[2] علي الطنطاوي ناجي الطنطاوي، أخبار عمر وأخبار عبد الله بن عمر، المكتب الإسلامي، ص264.

المطلب الثاني: سياسات مكافحة الفقر في عهد عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب

الفرع الأول: سياسة عثمان بن عفان رضي الله عنه (35-23 هـ / 644-656 م)

تميز عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه باستمرار النمو الاقتصادي وتوسع الدولة الإسلامية. ورغم التحديات التي واجهها في أواخر عهده، إلا أنه اتخذ عدة إجراءات وسياسات ساهمت في محاربة الفقر وتحقيق الرفاهية للمجتمع، مستكملا ما بدأه الخلفاء قبله. ومن أبرز هذه الإجراءات:

أولا: استمرار وتوسيع ديوان العطاء

حافظ عثمان رضي الله عنه على نظام الديوان الذي أسسه عمر رضي الله عنه، والذي كان يهدف إلى توزيع عطاءات (رواتب) منتظمة على المسلمين. ومع زيادة موارد الدولة نتيجة الفتوحات، يُعتقد أن العطاءات زادت أو على الأقل استمرت بشكل كفء، مما ضمن هذا النظام دخلا لكثير من الأسر وساعد على تأمين احتياجاتهم الأساسية وحمايتهم من الفقر.

ثانيا: الإنفاق على المصالح العامة والبنية التحتية

قام عثمان بن عفان بتوسيع المسجد النبوي توسعة كبيرة، وبناء الأساطيل البحرية (أول أسطول إسلامي بقيادة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه) وإنشاء دور للضيافة وتأمين الطرق وحفر الآبار والقنوات. هذه المشاريع وفرت فرص عمل كثيرة للناس وسهلت حركة التجارة والزراعة، مما أدى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية وزيادة الدخل للأفراد وبالتالي تقليل الفقر.

ثالثا: التوسع في سياسة الإقطاع واستصلاح الأراضي

قام عثمان رضي الله عنه بإقطاع بعض الأراضي البور أو غير المستغلة لبعض الصحابة أو الأفراد بهدف استصلاحها وزراعتها، مما يزيد من الإنتاج الزراعي.[1] فاستصلاح الأراضي يوفر الغذاء وفرص العمل ويزيد من دخل الدولة من خلال الزكاة والخراج، مما يعود بالنفع على الفقراء والمحتاجين.

[1] أنظر: أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري، فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال- بيروت، 1988.

رابعا: تشجيع التجارة وتأمينها

مع توسع الدولة أصبحت التجارة أكثر ازدهارا. عملت الدولة على تأمين الطرق التجارية البرية والبحرية. فازدهار التجارة يعني زيادة الفرص الاقتصادية للأفراد وتوفير السلع وخلق فرص عمل في مجالات النقل والتوزيع والبيع.

خامسا: الكرم الشخصي والإنفاق من ماله الخاص

فقد كان عثمان بن عفان رضي الله عنه معروفا بثروته الكبيرة وكرمه الشديد حتى قبل الخلافة (مثل تجهيز جيش العسرة وشراء بئر رومة). واستمر على هذا النهج خلال خلافته، فكان ينفق من ماله الخاص على الفقراء والمحتاجين وعلى مصالح المسلمين.[1] كما تكريم الغرباء أبناء السبيل وفي فك الرقاب.[2]

الفرع الثاني: سياسة علي بن أبي طالب رضي الله عنه (40–35 هـ / 656–661 م)

تميز عهد الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالتركيز الشديد على العدل والمساواة خاصة في توزيع الثروة وإدارة بيت المال. ورغم أن خلافته كانت مليئة بالتحديات الداخلية والحروب الأهلية (مثل معركة الجمل وصفين وظهور الخوارج)، مما حدّ من قدرته على إطلاق مشاريع تنموية واسعة النطاق كما فعل بعض من سبقه، إلا أن سياساته كانت تهدف بشكل أساسي إلى ضمان وصول الحقوق إلى أهلها ومنع تركز الثروة وهي جوهر محاربة الفقر.

أولا: المساواة التامة في توزيع العطاء من بيت المال

ألغى علي بن أبي طالب رضي الله عنه نظام التفاضل في العطاء الذي كان يعتمد على السبق في الإسلام أو القرابة أو المكانة، وقام بتوزيع العطاءات بالتساوي بين جميع المسلمين عربهم وعجمهم شريفهم ووضيعهم. فقد علي رضي الله عنه مقولته المشهورة: "أتأمروني أن أطلب النصر بالجور فيمن وُلّيتُ عليه؟ والله لا أطور به ما سمر سمير، وما أم نجم في السماء نجماً. لو كان المال لي لسويت بينهم، فكيف وإنما المال مال الله". [3] لقد ضمن هذا الإجراء دخلا متساويا للجميع

[1] أنظر: شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء،

[2] قطب إبراهيم محمد، السياسة المالية لعثمان بن عفان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص 150

[3] ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 8، ص 109.

من بيت المال، مما يرفع مستوى معيشة الفئات التي كانت تحصل على عطاءات أقل في السابق، ويمنع تراكم الثروة بناءً على معايير غير الحاجة الفعلية، وحجته في ذلك أن المال هو مال الله ويجب أن يُقسم بين عباد الله بالسوية.

ثانيا: التشدد في إدارة بيت المال ومحاربة الإثراء غير المشروع

كان علي رضي الله عنه شديد الحرص على أموال المسلمين فهو يراقب الولاة والعمال بدقة ويحاسبهم على أي تجاوزات مالية؛ كما سعى إلى استرداد الأموال والإقطاعات التي رأى أنها أعطيت بغير وجه حق في عهد من سبقه. فقد قال علي رضي الله عنه "والله لو وجدته (المال الذي أُخذ من بيت المال بغير حق) قد تُزُوّج به النساء، ومُلِكَ به الإماء، لرددته، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل، فالجور عليه أضيق."[1] وكذلك قصة عقيل أخيه عندما طلب منه زيادة في عطائه من بيت المال، فأحمى له حديدة وقربها من يده ليريه كيف أن نار الدنيا أهون من نار الآخرة ورفض طلبه. منع الفساد واستغلال النفوذ يضمن بقاء الأموال في بيت المال لتوزيعها على مستحقيها من الفقراء والمحتاجين وعموم المسلمين بدلا من أن تذهب إلى جيوب قلة من الناس.

ثالثا: الزهد الشخصي والقدوة الحسنة

كان علي رضي الله عنه يعيش حياة شديدة البساطة والزهد، يلبس الخشن ويأكل جشب الطعام ولم يستأثر لنفسه أو لأهل بيته بشيء من فيء المسلمين. بسلوكه هذا ضرب أروع الأمثلة للحكام في عدم استغلال مناصبهم للإثراء، وفي الشعور بمعاناة الفقراء. كما أن عدم استهلاكه لجزء كبير من موارد الدولة يعني توفرها للإنفاق على العامة.

رابعا: التأكيد على حقوق الضعفاء والعمال

أولى علي بن أبي طالب اهتمامًا خاصًا بحقوق الضعفاء والعمال، وأوصى ولاته بهم خيرًا، وحث على إعطائهم أجورهم قبل أن يجف عرقهم. فقد قال "ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البؤسى والزمنى، فإن في هذه الطبقة قانعاً ومعتراً،

[1] نفس المرجع السابق، ص 269.

واحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد..."[1] يعد ضمان حقوق العمال وأصحاب الحرف الصغيرة يحميهم من الاستغلال والفقر ويمكنهم من العيش الكريم.

خامسا: التمكين والاحياء:

هاتين السنتين ستمكن أفراد المجتمع وبالأخص الفقراء من الاستفادة من كل الخيرات وبالتالي تقل عليهم التكاليف.[2] فمثلا يساهم هذين المبدأين في توفير الأراضي والأحجار والمعادن والأخشاب....الخ بالمجان للناس من أجل بناء مساكن ومحلات أو مراعي ومزارع وشبه ذلك، مما ساهم في توفير فرص عمل هائلة، كما زاد من فرص الفقراء على الاستثمار وذلك من خلال توفير الأراضي واستصلاحها، وتوفير قسم من رأس المال الذي يحتاجه أصحاب الدخل المحدود لناء مزارع تربية الدواجن والأغنام والأبقار وغيرها، وسائر المشاريع الإنتاجية غذ لكون الإنسان بحاجة إلى دفع مبالغ للدولة للعمل في أرض زراعية أو غيرها.

سادسا: ترشيد الإنفاق

حث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله على ترشيد الإنفاق من أجل القضاء على الفقر وقد تجلى ذلك في سلوكه رضي الله عنه وحرصه على حفظ أموال المسلمين وعدم تبذيرها، حيث كان يطفئ السراج في الليل، ويقارب بين السطور في كتابة رسائله والحرص على عدم تضييع أوقات الموظفين.

سابعا: الضمان الاجتماعي

يوصي علي عليه السلام مالك الأشتر " ثم الله في الطبقة السفلى من الذين لا حلية لهم من المحتاجين والمساكين وأهل البؤس وذوي العاهات فهو معرض للسؤال، كما يوصيه أحفظ الله ما استحفظك من حقه فيهم واجعل لهم قسما من بيت مالك من الغلات صوافي الإسلام في

[1] نفس المرجع السابق، ص53.

[2] آية الله السيد مرتضى الحسيني الشيرازي، إستراتيجية مكافحة الفقر في منهج الإمام علي بن أبي طالب، هيئة محمد الأمين، ط1، 2012، ص 38.

كل بلد، فإن للأقصى مثل للذي في الأدنى وكل قد استرعيت حقه فلا يشغلنك عنه بطر أي الطغيان بالنعمة.

ثامنا: التوازن بين الريف والحضر في التخطيط الاقتصادي

إن من أهم أسباب اختلال التوازن الاقتصادي وشيوع الفقر اهتمام الحكومات في البلدان بالمدن على حساب القرى والأرياف، مما يسبب نزوح الكفاءات والخبرات من الأرياف إلى المدن نتيجة وجود فرص عمل أكثر، ووجود الراحة والرفاهية وسائر المغريات ويسبب ذلك كله ضعف الإنتاج الزراعي وزيادة نسبة الفقر في الأرياف وتخلف الأرياف علميا وثقافيا، أيضا مما ينعكس بدوره على الاقتصاد. وقال عليه السلام: "وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فان في صلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم" فالعناية بالريف هي سبب أساسي في الحفاظ على اقتصاد سليم ومتطور.[1]

[1] آية الله السيد مرتضى الحسيني الشيرازي، مرجع سابق، ص 49.

الفصل الثالث:

نماذج تطبيقية لمكافحة الفقر في الدولة الإسلامية بعد الخلافة الراشدة

تمهيد:

بناءً على الأسس النظرية والتشريعية التي أرساها الإسلام لمكافحة الفقر، والتي تجلت تطبيقاتها الأولية في العهد النبوي وعصر الخلفاء الراشدين كما تم استعراضه في الفصل السابق، يتجه هذا الفصل إلى دراسة تطور هذه النماذج التطبيقية وامتداداتها في المراحل اللاحقة من التاريخ الإسلامي. مع توسع رقعة الدولة الإسلامية وتزايد تعقيداتها الإدارية والاقتصادية، شهدت آليات مكافحة الفقر تطورا في أساليب تطبيقها وتوسعا في نطاق عملها مع الحفاظ على جوهرها المستمد من الشريعة.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الآليات العملية التي وظفتها الدولة الإسلامية، ابتداءً من العصر الأموي ومرورا بالعصر العباسي وما تلاه من دول متأخرة كالأيوبيين والمماليك، في سعيها لمعالجة ظاهرة الفقر. سيركز التحليل على الأدوات المؤسسية الرئيسية مثل الزكاة والأوقاف وبيت المال ودورها المتنامي في إعادة توزيع الثروة وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية. سنتعرف على كيفية تكييف هذه المؤسسات مع المتغيرات السياسية والاقتصادية، وتقييم مدى فعاليتها في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التكافل الاجتماعي في تلك الحقب التاريخية الممتدة. ولتحقيق هذا الهدف نُقسّم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: آليات محاربة الفقر في الخلافة الأموية

المبحث الثاني: آليات مواجهة الفقر من الخلافة العباسية إلى العثمانية

المبحث الأول: آليات معالجة الفقر في الخلافة الأموية

يمثل العصر الأموي مرحلة مفصلية في تاريخ الدولة الإسلامية، حيث شهد تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة إثر انتقال نظام الحكم من الخلافة الراشدة القائمة على الشورى إلى نظام وراثي. وقد ترتب على هذا التحول، بالإضافة إلى الاتساع الجغرافي الهائل للدولة الذي امتد من حدود الصين شرقا إلى الأندلس غربا، تحديات إدارية ومالية جديدة. فمع تزايد الثروات وتنوع التركيبة السكانية التي ضمت أعراقا وثقافات متعددة، برزت الحاجة إلى تطوير آليات مؤسسية قادرة على إدارة موارد الدولة بكفاءة، وفي الوقت ذاته الاستمرار في تطبيق المبادئ الإسلامية الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. لقد ورثت الدولة الأموية عن العصر الراشدي نظما مالية واجتماعية راسخة، كبيت المال والزكاة، إلا أن التطور الجديد فرض عليها تكييف هذه النظم وتطويرها لمواجهة المستجدات.

إن التحديات التي واجهت الدولة الأموية لم تقتصر على إدارة التنوع وضمان الاستقرار، بل شملت أيضا كيفية التعامل مع التفاوت الاقتصادي الذي بدأ بالظهور وضمان وصول الحقوق إلى مستحقيها خاصة في ظل تزايد أعداد الموالي وتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك.

المطلب الأول: النموذج الأموي في محاربة الفقر

الفرع الأول: سمات النظام المالي في الدولة الأموية

اتسم النظام المالي في الدولة الأموية بملامح مميزة، نذكر أهمها في الآتي:

أولا: استمرارية وتطور دور بيت المال في العصر الأموي

شكل بيت المال العصب المالي للدولة الإسلامية منذ نشأته، واستمر في أداء دوره المحوري خلال العصر الأموي، وإن شهد تطورات ملحوظة في تنظيم موارده وأوجه إنفاقه ليتلاءم مع متطلبات الدولة المتوسعة.

1. مصادر بيت المال وتطورها في العصر الأموي:

اعتمد بيت المال في العصر الأموي على مصادر متنوعة، بعضها امتداد لما كان عليه الحال في العصر الراشدي، وبعضها الآخر شهد تطورا في آليات الجباية أو نطاق التطبيق.

1.1 الزكاة: شهدت بداية الدولة الأموية جدلا بين العلماء حول مشروعية دفع الزكاة للسلطة، ففي حين أجازها بعضهم كالسيدة عائشة وابن عمر والحسن البصري، رأى آخرون كابي هريرة وابن عباس أن الزكاة يجب أن تعطى مباشرة لمستحقيها إذا لم يكن السلطان يضعها في مواضعها الشرعية. ورجع ابن عمر لاحقا عن موقفه السابق عندما تأكد من سوء تصرف الولاة بأموال الزكاة.[1] ومع ذلك ظلت الزكاة رافدا أساسيا من روافد بيت المال، وإن كانت تخصص بشكل رئيسي لمصارفها الشرعية الثمانية. يذكر الطبري أن الولاة كانوا مسؤولين عن جمع الزكاة في أقاليمهم، وكان يتم أحياناً إرسال الفائض إلى بيت المال المركزي في دمشق[2]. وقد توسع نطاق الأموال التي تجب فيها الزكاة ليشمل "زكاة المستغلات"، وهي الأصول المؤجرة التي تدر دخلا كالعقارات والمراكب، وهو ما ناقشه الفقهاء لاحقا بناءً على الممارسات التي بدأت بالظهور. كما يشار إلى الاهتمام بجمع الزكاة من مختلف أنواع الأموال بما في ذلك عروض التجارة والماشية والزروع والثمار. وكانت إدارة الزكاة تتسم باللامركزية أحيانا حيث يُصرف جزء كبير منها داخل الإقليم الذي جُمعت فيه، تلبية لاحتياجات فقرائه، وهو ما يتوافق مع مقاصد الشريعة في توزيع الزكاة محليا ما أمكن.

2.1 الخراج والجزية: شكّلا هذان المصدران الدخل الأكبر لبيت المال العام، خاصة مع اتساع الأراضي المفتوحة وبقاء أهلها على أراضيهم مقابل دفع الخراج، وبقاء الذميين على دينهم مقابل دفع الجزية. يوضح الماوردي في الأحكام السلطانية أن الخراج كان يفرض على الأرض، بينما الجزية على الرؤوس. وقد واجهت سياسات جباية الخراج والجزية تحديات، لا سيما فيما يتعلق بالموالي (المسلمين من غير العرب) الذين كانوا يطالبون بإعفائهم من الجزية أسوة بالعرب المسلمين،

[1] محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989، ط1، ص319.

[2] أنظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج6، ص550.

وهو ما استجاب له عمر بن عبد العزيز لاحقا.[1] قبل ذلك كان بعض الولاة الأمويين، مثل الحجاج بن يوسف الثقفي، يصرون على جباية الجزية حتى ممن أسلم من أهل الذمة، مما أثار استياء واسعا. وقد أثرت هذه السياسات بشكل مباشر على الأوضاع المعيشية لدافعيها، حيث كان استقرار مقدارها وعدالة جبايتها عاملاً مهماً في تجنب إفقارهم.

3.1 الغنائم والفيء: مع استمرار حركة الفتوحات الإسلامية في العصر الأموي، ظلت الغنائم والفيء تشكل مصدرا هاما لبيت المال. كان خُمس الغنائم يؤول إلى بيت المال ليوزع وفق المصارف المحددة شرعا، بينما الفيء يخصص بكامله للمصالح العامة وللفقراء والمساكين.

4.1 العشور: هي ضريبة كانت تُجبى على أموال التجارة التي تمر عبر حدود الدولة الإسلامية (التجارة الخارجية). وقد شكلت هذه العشور موردا متناميا مع ازدهار الحركة التجارية في أرجاء الدولة الأموية.

5.1 موارد أخرى: شملت هذه الموارد دخل أراضي الصوافي (الأراضي التي أصبحت ملكاً للدولة)، وإيرادات المعادن والمناجم واللقطات والتركات التي لا وريث لها. كان يتم توجيه هذه الإيرادات المتنوعة لتمويل نفقات الدولة، بما في ذلك الإنفاق على الجوانب الاجتماعية.

2. أوجه إنفاق بيت المال على الفقراء والمحتاجين:

كان لبيت المال في العصر الأموي دور بارز في الإنفاق على الفئات المحتاجة، وإن اختلفت الأولويات وآليات التوزيع أحيانا عن العصر الراشدي.

1.2 **نظام العطاء:** استمر نظام العطاء الذي أرساه عمر بن الخطاب، وإن شهد بعض التعديلات. كان العطاء في الأساس يخصص للمقاتلين وأسرهم، ولكن هناك إشارات إلى توسيع نطاقه ليشمل فئات أخرى. يذكر ابن سعد في كتابه الطبقات الكبرى أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كان يفرض العطاء لأهل المدينة. ومع ذلك هناك نقاش بين المؤرخين حول مدى شمولية العطاء لغير المقاتلة في العصر الأموي بشكل منتظم، حيث تشير بعض الروايات إلى أن التركيز ظل على الجند. يرى بعض الباحثين أن العطاء في العصر الأموي اتخذ طابعا سياسيا

[1] أنظر: عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث بن رافع، أبو محمد المصري، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ط.6، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٨٤، ص83-84.

أحيانا لكسب الولاءات. ومع ذلك لا يمكن إغفال دوره في توفير دخل ثابت لفئات واسعة، مما يساهم في منع وقوعها في براثن الفقر.

2.2 **رعاية الفئات الضعيفة:** أولت الدولة الأموية خاصة في عهد بعض الخلفاء مثل عمر بن عبد العزيز، اهتماما برعاية الفئات الضعيفة. تشير المصادر إلى تخصيص أموال من بيت المال لرعاية الأيتام والأرامل والعجزة والمرضى وأبناء السبيل.[1] يروي ابن الجوزي أن عمر بن عبد العزيز أمر ولاته بإحصاء الفقراء والمساكين والمرضى والزمنى (المقعدين) ليفرض لهم ما يكفيهم. كما أمر بتزويج من لا قدرة له على الزواج من الشباب وقضاء ديون الغارمين.

3.2 **مواجهة الأزمات والكوارث:** كان بيت المال يتدخل لتقديم الإغاثة في أوقات المجاعات والأوبئة والجفاف. فيذكر أنه في بعض سنوات الجدب كان يتم توزيع الطعام والمؤن من مخازن الدولة على المتضررين. هذا الدور الإغاثي كان حيويا للحفاظ على الأرواح ومنع تفاقم الفقر المدقع نتيجة للكوارث الطبيعية.

4.2 **تفريج كرب المدينين (الغارمين):** استمر النهج الإسلامي في مساعدة الغارمين، وهم الذين أثقلتهم الديون ولم يستطيعوا سدادها بشرط ألا تكون ديونهم في معصية. كان بيت المال يتكفل بسداد ديون هذه الفئة، مما يحررهم من عبء الدين ويساعدهم على استئناف حياتهم الاقتصادية بشكل طبيعي. ويعد هذا من المصارف الثمانية للزكاة ولكن بيت المال العام كان يساهم فيه أيضا.

3. تفعيل الزكاة كآلية مركزية لمكافحة الفقر: سعت الدولة الأموية إلى تنظيم إداري لجمع الزكاة وتوزيعها لتفعيل هذه الآلية في محاربة الفقر.

1.3 **دور الولاة وعمال الزكاة (السعاة):** كان الولاة في الأقاليم يشرفون بشكل مباشر على عملية جمع الزكاة ويعينون لذلك عمالا متخصصين يُعرفون بالسعاة. كان هؤلاء العمال يجوبون المناطق لتقدير الأموال الزكوية وجمعها من أصحابها. يشدد أبو يوسف في كتابه الخراج على ضرورة اختيار العمال الأمناء الأكفاء لهذه المهمة[2].

[1] ابن الجوزي، مرجع سابق.

[2] أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق.

2.3 **الرقابة على جمع وصرف أموال الزكاة:** كانت هناك محاولات لفرض الرقابة على عملية جمع الزكاة وصرفها لضمان وصولها إلى مستحقيها ومنع التلاعب. لكن ومع اتساع الدولة كانت هذه الرقابة تشكل تحديا، وقد تفاوتت درجة فعاليتها من والٍ لآخر ومن فترة لأخرى. يذكر أن عمر بن عبد العزيز كان شديد التدقيق في اختيار عمال الزكاة ومحاسبتهم.

3.3 **تحديد مصارف الزكاة الثمانية وتطبيقاتها العملية في العصر الأموي:** التزمت الدولة الأموية بالمصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم (سورة التوبة: 60). كان التطبيق العملي يقتضي تحديد هذه الفئات في كل منطقة وتوزيع أموال الزكاة عليها بما يكفي حاجتهم. وقد اجتهد الفقهاء والولاة في تفسير هذه المصارف وتنزيلها على الواقع المتغير.

ثانيا: دور الأوقاف في محاربة الفقر

بدأ نظام الوقف يتخذ شكلا أكثر تنظيما وتوسعا في العصر الأموي، وإن لم يصل إلى درجة النضج والانتشار الذي شهده في العصور اللاحقة كالعصر العباسي والمملوكي.

1. نشأة وتطور الأوقاف الخيرية في العصر الأموي:

1.1 الأوقاف الأهلية (الذرية) وتأثيرها غير المباشر:

استمر وجود الأوقاف الأهلية التي يحبس فيها الواقف أصل ماله على ذريته ثم على جهة خيرية بعد انقطاع النسل. وبالرغم من أن هدفها المباشر ليس مكافحة الفقر العام، إلا أنها ساهمت في الحفاظ على ثروات بعض الأسر ومنع تدهورها إلى الفقر، كما أن مآلها النهائي كان في الغالب لجهات خيرية.

2.1 بدايات ظهور الأوقاف العامة الموجهة للفقراء والمصالح العامة:

شهد العصر الأموي نموا في الأوقاف ذات النفع العام. يذكر السباعي في كتابه من روائع حضارتنا أن الأمويين اهتموا بوقف الأراضي على المساجد والمدارس والمستشفيات (البيمارستانات)، وإن كانت الأخيرة أكثر ظهورا في أواخر العصر الأموي وبدايات العباسي.

كما ظهرت أوقاف لتوفير المياه (مثل حفر الآبار وإنشاء السقايات) ودعم طلبة العلم الفقراء، وإيواء الغرباء وأبناء السبيل. [1]

كانت الأوقاف تُوكل مهام أمورها من حيث تنفيذ شروطها إلى الواقف نفسه، أو من يختاره الواقف ليتولى الوقف وتنفيذ شروطه، وقد استمر هذا الوضع إلى عام (118هـ) في عهد هشام بن عبد الملك، حيث أُقيم في عهده أول ديوان للأحباس –الأوقاف–، وكان أول قاضي بمصر وضع يده على الأوقاف توبة بن نمر في زمن هشام ابن عبد الملك، وإنما كانت الأوقاف في أيدي أهلها وأيدي أوصيائهم، فلما كان توبة قال: ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين، فأرى أن أضع يدي عليها حفظا لها، فلم يمت توبة حتى صار للوقف ديوانا عظيما وكان ذلك سنة 118هـ، وبعد هذا أخذ القضاة ينظرون في أمور الحجر وغيره، ثم جمعوا النظر في الحدود إلى النظر في الحقوق.[2] ولقد كان للخلفاء والأمراء والأثرياء دور مهم في تأسيس الأوقاف، فقد ساهم بعض الخلفاء الأمويين، مثل الوليد بن عبد الملك، في إنشاء أوقاف على منشآت عامة كالجامع الأموي بدمشق، وما تبعه من خدمات للفقراء والدارسين. كما قام الأمراء والأثرياء في مختلف أنحاء الدولة بوقف أجزاء من ممتلكاتهم على أعمال البر. يذكر هنا أيضا أوقاف الخليفة معاوية رضي الله عنه والتي كان من أبرز دور له بمكة ومنها الست المتقاطرة، كما قام بإجراء عدة عيون في مكة لتوفير المياه، وجعل الحوائط العشرة بالحرم.

3.1 مجالات إنفاق ريع الأوقاف ودورها في التخفيف من حدة الفقر:

- **الأوقاف على الحرمين الشريفين:** أولى الأمويون اهتماما بالحرمين الشريفين، وتم تخصيص أوقاف للإنفاق على صيانتهما وتوفير الخدمات للحجاج والمعتمرين، بما في ذلك الفقراء منهم (مثل توفير الماء والطعام والمأوى).[3]

[1] مصطفى سباعي، من رائع حضارتنا، دار السلام، دمشق، 1959، ص 137.

[2] علي محمد الصلابي، الدولة الأموية عوامل الإزدهار وتداعيات الإنهيار، دار بن كثير، ط.2، بيروت، لبنان، 2010.

[3] أنظر: مختار عمارة، مساهمة الأسرة الأموية في النهضة العلمية والفكرية بالأندلس (422-138هـ/755-1030م)، مجلة الحقيقة، المجلد.17، العدد.2، 2020، ص، ص 174-205.

- **الأوقاف المخصصة لإطعام الفقراء أو توفير الكسوة:** بدأت تظهر أوقاف تخصص ريعها لإطعام الفقراء بشكل منتظم أو لتوفير الكساء لهم، خاصة في المناسبات والأعياد. وإن كانت هذه النماذج أكثر تفصيلا في العصور اللاحقة، إلا أن بذورها وُجدت في العصر الأموي.

ثالثا: دور سياسات اقتصادية واجتماعية أخرى ذات أثر في مكافحة الفقر

إلى جانب المؤسسات المالية كالزكاة وبيت المال والأوقاف، انتهجت الدولة الأموية سياسات اقتصادية واجتماعية أخرى كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر، على مستويات الفقر.

1. **سياسات الأراضي:** انتهجت الدولة الأموية سياسة تخص الأراضي –كانت مسألة ملكية الأراضي وإدارتها من القضايا الحيوية– ذات دور مهم في معالجة الفقر.

- **سياسة إحياء الأرض الموات:** استمر العمل بمبدأ "من أحيا أرضاً ميتة فهي له"، مما شجع على استصلاح الأراضي وزيادة الإنتاج الزراعي، وكان قد ساهم في تمكين صغار الفلاحين، مما يمكن اعتباره عاملا أساسيا في مكافحة الفقر.
- **نظام الإقطاع:** بدأ نظام الإقطاع يتوسع في العصر الأموي، حيث كان الخلفاء يقطعون أراضي واسعة للأمراء والقادة وكبار الموظفين. يرى بعض المؤرخين أن هذا أدى في بعض الحالات إلى تمركز الثروة في أيدي قلة، وربما أسهم في إضعاف وضع صغار المزارعين الذين قد يصبحون مجرد عاملين في هذه الإقطاعات. [1](الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ص 150 – مع الأخذ بعين الاعتبار أن الكتاب يركز على فترة لاحقة ولكنه يشير إلى جذور بعض الممارسات). ومع ذلك، كان الهدف من بعض الإقطاعات هو تعمير المناطق وتشجيع الاستثمار.

2. **رعاية الموالي:** شكل الموالي (المسلمون من غير العرب) نسبة كبيرة من سكان الدولة الأموية.

- **قضية الجزية على الموالي قبل إصلاحات عمر بن عبد العزيز:** كان بعض الولاة يفرضون الجزية على الموالي، أو يطالبونهم بالعودة إلى قراهم الأصلية لدفع الخراج عنها، مما حرمهم من المساواة الاقتصادية مع المسلمين العرب وأبقى الكثير منهم في أوضاع معيشية صعبة.

[1] عبد العزيز الدورى، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995، ص 46.

- **إصلاحات عمر بن عبد العزيز:** ألغى عمر بن عبد العزيز هذه الممارسات، وأكد على المساواة بين المسلمين جميعا في الحقوق والواجبات المالية، مما أدى إلى تحسن كبير في أوضاع الموالي الاقتصادية والاجتماعية.

3. **العطاءات والهبات الخاصة من الخلفاء والأمراء:** كانت هذه العطاءات والهبات التي تُمنح بشكل شخصي من الخلفاء والأمراء للشعراء أو الوفود أو بعض المقربين أو حتى لعامة الناس في مناسبات معينة، شكلاً من أشكال المساعدة المباشرة. وبالرغم من أنها لم تكن جزءا من نظام مؤسسي دائم لمكافحة الفقر، إلا أنها كانت تساهم في تخفيف الأعباء عن البعض وتوزيع جزء من ثروة الطبقة الحاكمة. يذكر أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كان معروفا بكرمه وحلمه في توزيع العطايا.

4. **مشاريع البنية التحتية**

اهتم بعض الخلفاء الأمويين كالوليد بن عبد الملك بإنشاء مشاريع بنية تحتية واسعة مثل بناء الطرق وحفر الآبار والقنوات وإنشاء الأسواق وتوسيع المساجد. هذه المشاريع وإن لم تكن موجهة مباشرة لمكافحة الفقر، إلا أنها ساهمت في تحسين الظروف المعيشية بشكل عام وتسهيل حركة التجارة وتوفير فرص عمل وزيادة الإنتاج الزراعي، مما انعكس إيجابا على مستويات الدخل لقطاعات من السكان.

المطلب الثاني: نماذج مختارة في عهد الدولة الأموية

الفرع الأول: السياسات الاقتصادية في عهد عبد الملك بن مروان

اعتمد عبد الملك بن مروان خامس الخلفاء الأمويين (685–705م) على حزمة من السياسات الاقتصادية والإدارية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي والنهوض باقتصاد الدولة. وتميزت هذه السياسات بالشمول والفعالية، وشملت عدة محاور:[1]

أولا: إحكام إدارة الدولة عبر ديوان البريد

أنشأ ديوان البريد لتعزيز سرعة نقل المعلومات بين الولايات، مما مكّنه من متابعة التطورات وحل المشكلات بسرعة، وهو ما ساهم في تعزيز الاستقرار الإداري والمالي.

ثانيا: الحد من التحضر العشوائي

واجه عبد الملك تحدي تزايد الهجرة إلى المدن نتيجة دخول أعداد كبيرة في الإسلام تجنبًا للجزية، فسعى إلى ضبط هذا التوسع العمراني حفاظًا على التوازن المالي والاجتماعي.

ثالثا: تنمية القطاع الزراعي:

أولى عبد الملك اهتماما خاصا بالزراعة، من خلال استصلاح الأراضي وشق القنوات وتنظيم توزيع المياه من دجلة والفرات، مما حول مناطق مستنقعية إلى أراض منتجة، وساهم في تحقيق الأمن الغذائي والدخل للدولة.

رابعا: تشجيع الإنتاج الحيواني

منع ذبح الأبقار في فترات الشدة، إدراكًا لأهميتها في الإنتاج الزراعي، ما يعكس سياسة حكيمة في إدارة الموارد الاقتصادية.

[1] Muhammad Hafez Hassan, A Comparative Analysis of the Economic Success of Islam: A Historical Study of the Economic Reforms of Abd al-Malik ibn Marwan and Umar ibn Abd al-Aziz, Vol. 17, No. 2, 2024, p. 231.

خامسا: ازدهار التجارة

امتدت طرق التجارة من الهند إلى الأندلس، وازدهرت تجارة السلع مثل التوابل والمنسوجات والمعادن، ما عزز دخل الدولة.

سادسا: تنظيم موارد الدولة من الفيء

استفادت الدولة من الغنائم الناتجة عن الفتوحات، فشكل الفيء مصدرا كبيرا للدخل، خاصة من مناطق مثل العراق والشام وفلسطين، التي كانت مراكز استراتيجية واقتصادية.

سابعا: إصلاح نظام الضرائب والزكاة

خفف الأعباء عن المسلمين بإعفائهم من الضرائب مقابل الزكاة، بينما ألزم غير المسلمين بالخراج والجزية. وعند محاولة البعض التحايل باعتناق الإسلام لأغراض اقتصادية، أعادهم إلى مواقعهم الإنتاجية وأبقى عليهم الواجبات المالية، ما حفظ موارد الدولة وعدالتها.

الفرع الثاني: تاريخ النجاح الاقتصادي لعمر بن عبد العزيز

تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة الأموية كثامن الخلفاء بعد أن ولاّه سليمان بن عبد الملك العهد. ويُعدّه عدد من العلماء خامس الخلفاء الراشدين، نظرًا لما تميزت به خلافته من عدالة وإصلاح. وقد ورد ذكره في كتب الفقه المختلفة كمرجع شرعي تستند إليه المذاهب، مما يعكس تأثيره العميق في الفكر الإسلامي. أدرك عمر بن عبد العزيز أن ازدهار الدولة لا يتحقق من خلال قطاع واحد فقط بل يتطلب إصلاحات شاملة تمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد تجلّى ذلك في حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثت نقلة نوعية في حياة المسلمين، فقد مثلت خلافته لحظة مضيئة في التاريخ الإسلامي حيث أثبتت أن العدالة في توزيع المال، والنزاهة في الإدارة كفيلتان بالقضاء على الفقر أو تقليصه إلى حد أدنى.[1]

ومن أبرز هذه السياسات:

أولا: القضاء على التمييز الاجتماعي:

سعى عمر بن عبد العزيز إلى إزالة التمايز بين العرب وغير العرب، وقوّض الأسس الطبقية التي سادت في بداية الدولة الأموية، خاصة فيما يتعلق بفرض الخراج والجزية على الموالي. فقد

[1] ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ص94,ص101.

رأى أن استمرار فرض الضرائب على من دخلوا الإسلام يتعارض مع مقاصد الشريعة فخفف العبء الضريبي عنهم وقلص الفجوة الاجتماعية. كما حرص على توفير معاشات للأيتام وأجور عادلة للعمال، وركز على إلغاء التفاوت الطبقي بإرساء مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات. عيّن وُلاة وقضاة عرفوا بالنزاهة والورع، وقام بمحاسبة المتجاوزين في استخدام السلطة أو التعدي على الضعفاء. وجّه إلى سداد ديون الغارمين والإنفاق على الفقراء من بيت المال دون شروط معقدة وحافظ على كرامة الفقراء عبر دعم مباشر وغير مهين، وجعل التكافل الاجتماعي مسؤولية الدولة، لا مجرد تطوع فردي.[1]

ثانيا: مبادئ العدالة والرقابة على الولاة

شدد عمر بن عبد العزيز على العدالة القضائية، فاختار القضاة من أهل العلم والتقوى ورفض تدخل الدولة في أحكامهم وأرسل رسائل إلى ولاته يحثهم على الرفق بالرعية وتحقيق العدل ورفع المظالم، كما أصدر أوامر بإرجاع الأراضي والممتلكات التي تم الاستيلاء عليها من قبل بعض الأمراء وفرض رقابة شديدة على عماله وولاته، وسجّل ذلك في مراسلات تُعد من أوائل الوثائق الإدارية ذات الطابع الحقوقي.[2]

ثالثا: إصلاح القطاع الزراعي

أولى عمر بن عبد العزيز عناية كبيرة بالإنتاج الزراعي، فحرّم بيع وشراء الأراضي الخراجية باعتبارها ملكًا عامًا، ووفّر إعفاءات ضريبية للمزارعين، كما ألغى الضرائب التي لا تتوافق مع الشريعة. وشجّع على استصلاح الأراضي المهجورة وقدم حوافز للبحث عن مصادر المياه، وأمر بشق قنوات وإنشاء مشاريع ري، مما ساهم في تنمية مستدامة للقطاع الزراعي.

رابعا: تنظيم نظام الزكاة

سمح الخليفة للمناطق بتنظيم شؤون الزكاة بشكل محلي، دون تحويل الفائض إلى الخلافة، وهو ما أدى إلى تحقيق فوائض في عدة أقاليم. وقد ذكر يحيى بن سعيد، أحد عمال الزكاة: "أرسلني عمر بن عبد العزيز لجمع الزكاة في أفريقيا، فلم أجد أحدًا يأخذها مني، حتى اشتريت

[1] يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، ص 93.

[2] الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص305. 310.

عبدًا وحررته بها"، كما نظّم توزيع الزكاة لتشمل بناء المساجد، والإنفاق على الدعوة، والمساعدات التعليمية، والإغاثة في الكوارث، اعتنى بتحصيل الزكاة وضمان وصولها إلى مستحقيها، ووسع نطاق صرفها ليشمل الغارمين، والعاجزين عن الكسب شاعت روايات عن اختفاء الفقر أو ندرته في بعض الأقاليم الإسلامية في عهده كاليمن، حيث لم يُوجد من يأخذ الزكاة.[1]

خامسا: إصلاح نظامي الخراج والجزية

حقق عمر بن عبد العزيز أعلى دخل خراجي للدولة في عهده، إذ بلغ دخل العراق وحده 124 مليون درهم، مقارنة بـ40 مليونًا في عهد الحجاج. وربط نظام الجباية بمستوى خصوبة الأرض وكفاءة الري وإنتاجية المحاصيل ومنع فرض الضرائب على الأراضي غير الخصبة. كما اشترط إخلاص الداخلين في الإسلام، ومنع التحايل الضريبي من خلال شراء الأراضي بلا تصريح من الدولة.

سادسا: تنظيم العشور والفيء

نظم عمر بن عبد العزيز نظام العشور بدقة حيث أمر بكتابة إيصالات للمدفوعين، ومنع التجاوزات من قبل عمال العشور. أما الفيء، فرغم محدوديته بسبب قلة الفتوحات في عهده، فقد استُخدم بحكمة في تحسين أحوال الرعية.

سابعا: إصلاح بيت المال

منذ توليه الحكم ألغى الخليفة الامتيازات التي كان يتمتع بها بنو أمية، فبدأ بنفسه وباع جميع ممتلكاته الخاصة التي بلغت 23 ألف دينار، ثم أعاد الأموال إلى بيت المال. وأعاد توزيع الثروة على أساس العدالة والمساواة، وأوقف استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية.[2]

[1] ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، دار الفكر، ص72.

[2] Muhammad Hafez Hassan, A Comparative Analysis of the Economic Success of Islam: A Historical Study of the Economic Reforms of Abd al-Malik ibn Marwan and Umar ibn Abd al-Aziz, Vol. 17, No. 2, 2024, p. 234.

المبحث الثاني: آليات مواجهة الفقر من الخلافة العباسية إلى العثمانية

أولت الخلافة العباسية والعصر الأيوبي والمملوكي والعثماني هذا الجانب اهتماما خاصا من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق التكافل بين أفراد الأمة. فقد شهدت هذه الحقبة تطورا ملحوظا في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، كبيت المال والأوقاف، إلى جانب تشجيع العمل والإنتاج وتطبيق مبادئ الزكاة والصدقات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: نموذج الخلافة العباسية في معالجة الفقر.

الفرع الأول: البيروقراطية وتوسع وظائف الدولة

بدأت الخلافة العباسية عام (132هـ-750م) بعد سقوط الدولة الأموية واستمرت بشكل رسمي حتى 1258م بسقوط بغداد على يد المغول. في الخلافة العباسية تطورت الدولة وأصبحت إمبراطورية واسعة من العالم الإسلامي من شمال إفريقيا غربا إلى حدود الهند شرقا، ومن آسيا الصغرى شمالا إلى اليمن جنوبا، هذا الاتساع الجغرافي جعلها تتوسع أكثر في وظائفها لتتماشى مع حجم واتساع رقعتها التي يحكمها العباسيون.[1]

طورت الدولة العباسية جهازا إداريا (بيروقراطيا) معقدا، يشمل الدواوين المتخصصة مثل: ديوان الخراج (الضرائب) وديوان الزكاة وديوان الجند[2]. وقد تميزت هاته الدواوين بالآتي:

- حسن التنظيم سمح بجمع وتوزيع الموارد بشكل أكثر عدلا.
- تخصيص الأموال للمحتاجين بشكل مباشر من خلال ديوان الزكاة وديوان بيت المال.
- توظيف الناس في جهاز الدولة خفف البطالة ورفع من مستوى المعيشة.

[1] د. حسن نؤنس، الدولة العباسية: النشأة والتطور، دار المعارف، الطبعة الخامسة، 1989، ص 12.

[2] د. شوقي ضيف، تاريخ الدولة العباسية، دار المعارف، الطبعة الثالثة، 1990، ص 53.

ثانيا: توسيع وظائف بيت المال

لم يعد بيت المال في عصر الدولة العباسية مجرد خزانة لجمع الضرائب، بل أصبح مؤسسة اقتصادية واجتماعية، حيث ساعد بيت المال الفقراء والمساكين من خلال:

- تمويل إعانات الفقراء والأرامل والأيتام والعجزة.
- بناء وتعمير البنية التحتية (كالطرق والجسور) مما وفر فرص عمل.

كما شمل التوسع في الوظائف الدواوين: والتي كانت مؤسسات إدارية متخصصة في شؤون الدولة مثل:

- **ديون الخراج:** مسؤول عن ضرائب والأموال.
- **ديوان البريد:** لمتابعة أحوال الأقاليم؛
- **ديوان الجند:** لإدارة الجيوش والرواتب.
- **ديوان الرسائل:** للإشراف على المراسلات الرسمية وغيرها.
- **ديوان القضاء:** لتنظيم شؤون القضاء والفصل في الخلافات والنزاعات.

ثالثا: نمو المراكز الحضرية (المدن)

مع انتقال الخلافة إلى بغداد نمت المدن العباسية كمراكز حضرية مزدهرة مثل بغداد، سامراء، الكوفة، البصرة، الموصل...وغيرها. حيث ساعد هذا المرتكز في[1]:

- الاستقرار السياسي والإداري.
- توفير فرص تجارية وصناعية للفئات الفقيرة.
- ساهمت الحركة العلمية والتعليمية في ترقية بعض الفقراء من خلال التعليم والعمل.
- تنشيط حركة الوقف لدعم الخدمات العامة.

وعليه كان لنمو وتوسع هذه المدن أثر واضح في الحد من مظاهر الفقر من خلال توفير بيئة اقتصادية نشطة وشبكة خدمات وقفية وخيرية، مما ساهم في دعم الفئات الفقيرة من جهة، وتحقيق نوع من التوازن الاجتماعي من جهة أخرى.

[1] سهى الهداء: مدينة بغداد ودورها السياسي والحضاري خلال العصر العباسي الأول132-232هـ، رسالة ماجستير، جامعة قالمة، الجزائر، 2022، ص 20.

رابعا: التطور المبكر لنظام الوقف

لقد ازدهر الوقف في العهد العباسي، وعُدّ من أهم الوسائل الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في معالجة الفقر وتحقيق التكافل بين طبقات المجتمع، حيث لعب هذا النظام دورا جوهريا في دعم الفئات الضعيفة، كما ساعد هذا النظام في: [1]

- إنشاء الأوقاف لرعاية الفقراء، تمويل المستشفيات، والمدارس؛
- تخصيص بعض الأوقاف لتزويج الفقراء أو مساعدة الغارمين.

ساهم الوقف في معالجة الفقر في عصر الخلافة العباسية من خلال: [2]

1. **تمويل المستشفيات:** حيث وقفت أموال وأراضي لصالح بناء مستشفيات وتوفير العلاج بالمجان للفقراء والمستضعفين، حيث كان الفقراء يتعالجون على نفقة الوقف دون مقابل.
2. **توفير الغذاء والمأوى:** حيث أنشئت أوقاف لتوزيع الخبز والطعام اليومي على الفقراء والمحتاجين، وخصصت أوقاف لتوفير مساكن مجانية للفقراء والعاجزين.
3. **دعم الأرامل واليتامى:** حيث خصصت أوقاف لرعاية الأيتام وتعليمهم وتوفير احتياجاتهم وكذلك للأرامل وتوفير مورد كريم لهم.
4. **الوقف على المساجد والخدمات الدينية:** وأشهر مثال على ذلك الجامع العباسي في بغداد والذي أنشأ من أموال الوقف، مع تخصيص رواتب الأئمة والمؤذنين، كذلك توفير المصاحف والسجاد والكتب الدينية للمصلين.
5. **دعم طلاب العلم:** أسست في العصر العباسي مدارس تعليمية على نفقة الوقف، فقد كانت تستقبل الطلاب والباحثين عن العلم بالمجان، كما تعمل على توفير الطعام والمأوى لهم، مثل المدارس النظامية التي أسسها الوزير السلجوقي في العصر العباسي الثاني والتي كانت ممولة بالكامل من أوقاف خصصت لرواتب المدرسين والطلاب وسكنهم، كذلك "دار الحكمة" في بغداد التي وقفت لها أموال لشراء الكتب وتوظيف العلماء والمترجمين بهذه المكتبة.

---

[1] علي محمد الزهراني: نظام الوقف في الإسلام حتى نهاية العصر العباسي الأول، رسالة ماجستير في الحضارة والنظم الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1987، ص 65.

[2] عبد الحميد عبد الله: الوقف ودوره الحضاري في المجتمع الإسلامي، مجلة ديالي للبحوث الإسلامية، العراق، 2019، ص123.

وعليه ساهم الوقف في الخلافة العباسية في خلق شبكة اجتماعية آمنة قوية من خلال تمويل الخدمات العامة وتحقيق التكافل بين الفقراء والأغنياء، مما جعل منه أداة فعالة في معالجة مشكلة الفقر آنذاك.

خامسا: التكيف مع الإمبراطورية الواسعة

إن حكم الدولة العباسية لأراضي شاسعة ذات موارد متنوعة ساعدها في نقل الموارد من المناطق الغنية (مثل مصر وخراسان) إلى المحتاجين في أماكن أخرى وتبادل اقتصادي وثقافي سمح بانتقال الخبرات والحلول الاجتماعية بين الأقاليم.

يمكن القول أن الدولة العباسية اعتمدت على تنظيم إداري قوي وتوظيف اقتصادي ذكي ومؤسسات دينية واجتماعية (كالوقف) إضافة إلى استغلال تنوع موارد الإمبراطورية لمواجهة الفقر بطرق منهجية ومستدامة بالنسبة لعصرها.

الفرع الثاني: السياسات العامة لمعالجة الفقر خلال الخلافة العباسية

أولت الخلافة العباسية اهتماما كبير لمعالجة الفقر حيث تبنت سياسات عامة مستمدة من الشريعة الإسلامية التي تعلي شأن العدالة الاجتماعية والتكافل من خلال مؤسسات بيت المال ونظام الوقف وغيرها.

أولا: العدالة في توزيع الثروة ومسؤولية الدولة الشرعية والأخلاقية

حاولت الدولة العباسية تحقيق العدالة في توزيع الثروة من خلال: [1]

- تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال تشريعات مالية مثل الزكاة والخراج والصدقات.
- السعي لأن يشعر الجميع أن ثروات الدولة مخصصة لجميع المسلمين لا نخبة معينة.
- كان ينظر للفقر على أنه مسؤولية الدولة لا مجرد حظ عاثر للفرد، لذلك صُممت السياسات الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الكفاف للفرد.

[1] فؤاد عبد الله العمر: مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، 2004، ص 34.

ثانيا: دور بيت المال في معالجة الفقر في الدولة العباسية

كان بيت المال في العصر العباسي مؤسسة رسمية مستقلة مرتبطة بالخليفة مباشرة أو بوزيره وكان مقسم إلى: ديوان الزكاة لصرف الزكاة للفقراء، وديوان النفقات لصرف الرواتب والعطاءات والمساعدات، وديوان الخراج لجمع ضرائب الأراضي.[1] أما الدور الذي قام به بيت المال في العصر العباسي فهو:

1. **صرف العطاءات الدورية:** قد كانت الدولة تصرف "عطاءً" سنويا أو شهريا للفئات المحتاجة ويشمل العطاء المال والطعام والكساء.
2. **صناديق مخصصة للفقراء:** أنشأ بيت المال صناديق خاصة لليتامى، وللأرامل، ولأبناء السبيل، وللعجزة والمعاقين
3. **تمويل التعليم والعلاج:** موّلت الدولة المدارس والمستشفيات التي تقدم خدماتها مجانا للفقراء، كما خصصت بعض المؤسسات للعلاج أجنحة خاصة للمحتاجين.
4. **الاستجابة للأزمات:** عند حدوث فيضانات أو جفاف أو مجاعة كان بيت المال يخصص جزءًا من موارده للإغاثة مثل توزيع الحبوب بالمجان، تأجيل أو إسقاط الضرائب، إرسال القوافل الإغاثية.

ثالثا: الأوقاف

كما أشرنا سابقا الوقف هو حبس الأصل (العقار أو المال) وتخصيص ريعه لمصلحة دينية أو اجتماعية، حيث يلعب الوقف دورا أساسيا في سد فجوات الرعاية التي لا تغطيها الدولة[2].

1. **أوقاف الطعام والغذاء:** توفر هذه الأوقاف الخبز أو الطعام يوميا للفقراء، كما كانت بعض الأسواق كان فيها "أفران وقفية" تقدم الخبز للفقراء مجانًا.
2. **أوقاف الصحة:** تقوم هاته الأوقاف بتمويل بناء وصيانة المستشفيات، وتقدم رواتب الأطباء والصيادلة والممرضين كانت من الأوقاف.

[1] عبد القادر عبد العزيز، المالية العامة في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص 65.

[2] محمد عبد الله: دور الوقف في خدمة التنمية البشرية عبر العصور، الرياض، 2012، ص: 42.

3. **أوقاف التعليم**: تقوم بتمويل الكتاتيب والمدارس الكبرى مثل المدرسة النظامية، وتعمل على توفير الكتب والسكن والطعام والملابس للطلبة الفقراء.
4. **أوقاف المسافرين والفقراء**: وتكون ببناء الخانات (مراقد مجانية للمسافرين) وبناء دور تأوي من لا مأوى له خصوصا في المدن الكبيرة مثل بغداد وسامراء.
5. **أوقاف خاصة بالنساء والأرامل**: فقد قامت بعض النسوة الثريات بوقف أملاكا لرعاية النساء الأرامل والمطلقات وتعمل على توفير الحماية والسكن وحتى فرص العمل.

رابعا: مؤسسات الرعاية الاجتماعية[1]

1. **البيمارستانات**: وهي مستشفيات ذات خدمات طبية عالية ومجانية للفقراء وتعمل على توفير الدواء والطعام، وقد كانت بعض المستشفيات مثل "بيمارستان العضدي" في بغداد كانت نموذجا للرعاية المتكاملة.
2. **المدارس والكتاتيب المجانية**: وقد كانت متاحة للجميع مع دعم خاص للطلبة الفقراء كما كانوا يحصلون على سكن وطعام وكتب بدون مقابل.
3. **دار الضيافة ودور الغرباء**: وهي مؤسسات لإيواء المسافرين والفقراء تقدم فيها الطعام والشراب والنوم دون مقابل.
4. **رعاية كبار السن والعاجزين: وقد أقيمت** دُور لرعاية المسنين والمعاقين والمرضى النفسانيين توفر لهم العلاج والرعاية اليومية بتمويل حكومي أو وقفي.

خامسا: أدوات الرقابة والدعم غير المباشر

كان في الدولة العباسية أدوات عدة للرقابة والدعم غير المباشر نذكرها في الآتي:[2]

1. **نظام الحسبة**: كان المحتسب يراقب السوق ويمنع الاحتكار والغش، ويراقب الموازين والأسعار ويحمي المستهلك خاصة الفقير.

[1] أحمد عبد الرحيم أحمد، المؤسسات الاجتماعية في الدولة العباسية، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2005، ص 61.

[2] محمد بن عبد الله: الحسبة في الإسلام دارسة تاريخية، دار السلام، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، 2003، ص 32.

2. **النظام الضريبي العادل:** طوّر العباسيون نظام خراج مرن لا يرهق الفلاح الفقير كما كانت الضرائب كانت تؤجل أو تعفى عند الأزمات.
3. **الرقابة على الأغنياء:** تعمل الرقابة على تشجيعهم على التصدق والوقف، كما كان هناك تدقيق ديني واجتماعي على من يحتكر المال ويمنع الزكاة.

المطلب الثاني: جهود مكافحة الفقر في العصور الإسلامية المتأخرة (الأيوبي، المملوكي، العثماني)

يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في حقبة العصور الإسلامية المتأخرة، وتحديدا خلال فترات حكم الدول الأيوبية (567-648هـ/1171-1250م) والمملوكية (648-923هـ/1250-1517م) والعثمانية (699-1342هـ/1299-1923م). تمثل هذه العصور مراحل مهمة في تاريخ العالم الإسلامي، شهدت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، كما ورثت وطورت العديد من المؤسسات التي عنيت بالشأن الاقتصادي والاجتماعي.

إن دراسة جهود مكافحة الفقر في هذه الفترات لا توضح فقط عن مدى التزام هذه الدول بالمبادئ الإسلامية في رعاية الفئات المستضعفة، بل تبين أيضا طبيعة الآليات المؤسسية والفردية التي تم توظيفها لتحقيق هذا الهدف، كما أنها تساهم في فهم أعمق للبنية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المجتمعات، والتحديات التي واجهتها، والحلول التي ابتكرتها.

الفرع الأول: جهود الدولة الأيوبية في مكافحة الفقر

شهد العصر الأيوبي اهتماما ملحوظا بالمؤسسات الوقفية كوسيلة أساسية لمكافحة الفقر وتعزيز التكافل الاجتماعي. فقد أولى صلاح الدين الأيوبي أهمية خاصة لدعم الفئات الضعيفة عبر إنشاء أوقاف متعددة شملت المدارس والمستشفيات والمراكز الخيرية. وكان البيمارستان النوري في دمشق، الذي واصل صلاح الدين دعمه وتوسعته، يقدم العلاج المجاني للفقراء، كما انشأ السلطان عددا من المطاعم التي كانت توزع الطعام للفقراء بشكل منتظم، وخاصة في أوقات المواسم الدينية أو الطوارئ. اعتمدت هذه المؤسسات على أوقاف مخصصة تضمن استدامتها بعيدا عن تقلبات الموارد العامة.[1]

[1] الجميلي محمد سهيل، تاريخ الوقف في الحضارة الإسلامية، بيروت، دار ابن كثير، 2001، ص223.

الفرع الثاني: الجهود المملوكية في مكافحة الفقر

واصلت الدولة المملوكية تطوير البنية الوقفية، واعتبرت من أكثر الدول الإسلامية اهتماما بتنظيم الوقف لخدمة الفقراء والمحتاجين. ومن ابرز النماذج في هذا السياق "البيمارستان المنصوري" الذي أنشئه السلطان قلاوون عام1285م في القاهرة، وكان يقدم خدمات طبية مجانية للفقراء دون تمييز. كما أنشا المماليك مراكز لتوزيع الغذاء والكساء، وخصصت أوقاف لدور الأيتام وكفالة الأرامل. كذلك لعبت الأسواق الوقفية دورا في توفير فرص عمل وتوليد عائدات تعاد استثمارها في رعاية الفقراء.[1]

الفرع الثالث: الجهود العثمانية في مكافحة الفقر

تعد الدولة العثمانية من أكثر الدول الإسلامية تنظيما لمؤسسات الوقف وتوظيفها في مكافحة الفقر بصورة مؤسسية دقيقة. فقد أنشئت "المطاعم العامة" أو "ايمارت" التي كانت تقدم الطعام اليومي للفقراء مجانا خاصة في اسطنبول. كما أنشئت دور للضيافة و الحجاج، وأسست صناديق التعاون والتكافل في الأحياء إلى جانب نظام "الوقف الإنتاجي "، حيث تخصص أصول تجارية أو زراعية ويتم توزيع ريعها على الفقراء، كانت الدولة تدير هذه الأوقاف من خلال ديوان الأوقاف، وقد لعبت النساء العثمانيات دورا مهما في تمويل مشاريع وقفية خيرية ضخمة.[2]

[2]ابراهيم عبد الرحمن، موسوعة الحضارة الإسلامية، القاهرة، دار المعرفة، 2003، ص212.

[2]وائل حلاق، الدولة الإسلامية التاريخ والممارسة، بيروت، دار المدار الإسلامي، 2006، ص273.

الفصل الرابع:
النماذج التطبيقية الإسلامية في مكافحة الفقر في العصر الحديث

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى استعراض وتحليل أبرز النماذج التطبيقية والمبادرات المعاصرة التي تستلهم من المبادئ والقيم الإسلامية لمكافحة الفقر، وسيسعى إلى تقييم فعالية هذه النماذج وتشخيص التحديات التي تواجهها واستشراف آفاق تطويرها، إن فهم هذه النماذج الحديثة وتطوراتها يكتسب أهمية خاصة في ظل سعي العديد من المجتمعات الإسلامية إلى تفعيل دور الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، سيتم تنظيم هذا الفصل في مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: مكافحة الفقر في العصر الحديث بين إعادة إحياء وتطوير المؤسسات الإسلامية التقليدية والتمويل الإسلامي الأصغر

المبحث الثاني: المبادرات المعاصرة لمكافحة الفقر: تحليل شامل للفعالية، التحديات، والآفاق المستقبلية

المبحث الأول: مكافحة الفقر في العصر الحديث بين إعادة إحياء وتطوير المؤسسات الإسلامية التقليدية والتمويل الإسلامي الأصغر

يشكل الفقر تحديا اقتصاديا واجتماعيا معقدا ومتعدد الأبعاد يستدعي استجابات شاملة ومبتكرة، وفي إطار البحث عن حلول مستدامة تتوافق مع القيم والمبادئ الإسلامية يبرز اتجاهان رئيسيان في العصر الحديث لمكافحة الفقر: الأول يتمثل في إعادة إحياء وتطوير المؤسسات الإسلامية التقليدية التي أثبتت فعاليتها تاريخيا، والثاني يتجلى في ظهور وتطور أدوات التمويل الإسلامي الأصغر كآلية معاصرة تستهدف تمكين الفئات ذات الدخل المحدود.

المطلب الأول: إعادة إحياء وتطوير المؤسسات الإسلامية التقليدية لمكافحة الفقر في العصر الحديث

شهدت الحقبة المعاصرة جهودا حثيثة لإعادة الاعتبار لمؤسسات مثل الزكاة والأوقاف، ليس فقط كشعائر تعبدية أو ممارسات خيرية فردية، بل كأدوات مؤسسية منظمة قادرة على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد صاحب هذا الإحياء محاولات جادة لتطوير آليات عمل هذه المؤسسات وتحديث أطرها الإدارية والقانونية وتعزيز حوكمتها وشفافيتها لتواكب متطلبات العصر وتحدياته المتجددة، يهدف هذا التوجه إلى استعادة الدور المحوري الذي لعبته هذه المؤسسات تاريخيا في بناء شبكات الأمان الاجتماعي وتحقيق التكافل مع تكييفها لتلبية الاحتياجات المعاصرة للفقراء والمحتاجين.

الفرع الأول: مؤسسات الزكاة المعاصرة

في العصر الحديث شهدت ممارسة الزكاة تحولا هاما في العديد من الدول الإسلامية حيث انتقلت من كونها عبادة فردية في الغالب إلى نظام مؤسسي منظم تشرف عليه هيئات رسمية متخصصة أو منظمات أهلية ذات مصداقية، مما عزز من كفاءة جمعها وتوجيهها نحو مصارفها الشرعية بفعالية أكبر.

أولا: نماذج تطبيقية

تتعدد وتتباين نماذج إدارة الزكاة في العالم الإسلامي المعاصر، عاكسة التنوع في الهياكل الإدارية والأولويات التنموية.

1. ماليزيا

تعد التجربة الماليزية في إدارة الزكاة من التجارب الرائدة عالميا، حيث أنشئت مراكز لجمع الزكاة على مستوى الولايات الفيدرالية، وتتمتع هذه المراكز بصلاحيات واسعة واستقلالية نسبية في عمليات جمع وتوزيع الزكاة. يتميز النموذج الماليزي بتركيزه الاستراتيجي على برامج تأهيل الفقراء وتمكينهم اقتصاديا، بدلا من الاقتصار على تقديم المساعدات النقدية المباشرة قصيرة الأجل[1]. أفاد مجلس الزكاة لولاية سلانجور وهو أحد أنجح مراكز الزكاة في ماليزيا، عن جمع ما يقارب 1.05 مليار رينجيت ماليزي (حوالي 230 مليون دولار أمريكي) في عام 2022، وتم توزيع 980 مليون رينجيت ماليزي على أكثر من 70،000 أسرة من الأصناف الثمانية.[2] وتوجه نسبة كبيرة من هذه الأموال نحو برامج التعليم والرعاية الصحية وتطوير المشاريع الصغيرة، مما ساهم في إخراج المستحقين من دائرة الفقر بشكل مستدام، وتعد التجربة الماليزية نموذجا في استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل عمليات الدفع وتعزيز الشفافية وتتبع أثر التوزيع.

2. إندونيسيا:

يلعب "مجلس الزكاة الوطني" في إندونيسيا دورا محوريا في تنسيق جهود جمع وتوزيع الزكاة على المستوى الوطني، بالتعاون مع العديد من مؤسسات الزكاة المعتمدة، تهدف إلى تعظيم إمكانات الزكاة في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

كما تشير التقارير إلى أن إجمالي حصيلة الزكاة التي جمعتها BAZNAS والمؤسسات المعتمدة قد بلغت حوالي 26 تريليون روبية إندونيسية (حوالي 1.7 مليار دولار أمريكي) في عام 2022، واستفاد منها ملايين الأفراد والأسر.[3]

---

[1] MUIS (Majlis Ugama Islam Singapura). Annual Report 2020. Singapore.p39.

[2] LZS Annual Report, 2022, p. 15-18 .

[3] Annual Report-BAZNAS Jabar Final Print-Dikompresi2022; P: 25.

أظهرت دراسة "Beik & Arsyianti"سنة 2016[1]، أن برامج الزكاة في إندونيسيا كان لها أثر إيجابي ملموس في تقليل معدلات الفقر بنسبة تتراوح بين 0.5% إلى 1.5% في المناطق التي تم تطبيق برامج مكثفة فيها، بالإضافة إلى زيادة مؤشر استهلاك الأسر المستفيدة بنسبة تقارب 5%. تركز BAZNAS على برامج مثل "تنمية مجتمع الزكاة" التي تهدف إلى تطوير قرى نموذجية تعتمد على مواردها المحلية بدعم من أموال الزكاة.

3. الكويت

يبرز دور بيت الزكاة الكويتي كنموذج لمؤسسة حكومية رائدة تتمتع بشخصية اعتبارية وميزانية مستقلة، وتعمل على جمع وتوزيع الزكاة والخيرات داخل الكويت وخارجها، يتميز بيت الزكاة بتركيزه على الشفافية العالية والحوكمة الرشيدة، وتنوع برامجه التي تشمل مساعدة الأسر المحتاجة ودعم الطلبة ورعاية الأيتام وتقديم المساعدات للمنكوبين في مختلف أنحاء العالم[2].

في عام 2021 أعلن بيت الزكاة الكويتي عن إجمالي إيرادات بلغت حوالي 58 مليون دينار كويتي، تم إنفاق جزء كبير منها على مشاريع داخل الكويت، بالإضافة إلى مساهمات دولية هامة.[3] على سبيل المثال، قدم بيت الزكاة مساعدات لأكثر من 15،000 أسرة داخل الكويت، ودعم مشاريع تعليمية وصحية في أكثر من 30 دولة حول العالم.

4. الجزائر:

يعد صندوق الزكاة في الجزائر نموذجا مؤسسيا محوريا لتفعيل فريضة الزكاة، ويعمل تحت الإشراف المباشر لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف. يهدف الصندوق بشكل أساسي إلى تجميع أموال الزكاة من الأفراد والمؤسسات وتوجيهها نحو مصارفها الشرعية، مع التركيز على تحقيق بعدين متكاملين: البعد الإغاثي المباشر، والبعد التنموي المستدام. تظهر التقارير الدورية والإعلانات الصادرة عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف حجم الجهود المبذولة والأثر المتحقق من خلال هذا الصندوق. ففيما يتعلق بعمليات الجمع، تشير الإحصائيات عادة إلى ارتفاع

[1] Beik, I. S., & Arsyianti, L. D. (2016). Measuring zakat impact on poverty and welfare using CIBEST Model. Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, 1(2), 141-160.

[2] بيت الزكاة، متاح على الموقع: https://www.zakathouse.org.kw/encyclo.aspx?id=1824

[3] Kuwait Zakat House, Annual Report, 2021, p.12.

ملحوظ في حصـــيلة أموال الزكاة المجمعة ســـنويا، هذه الأرقام تعكس مدى تجاوب المجتمع مع الدعوات المؤسسية لأداء هذه الفريضة والثقة المتزايدة في القنوات الرسمية[1].

عند الانتقال إلى جانب الصرف، يتضح جليا النهج المزدوج الذي يتبناه الصندوق: فجزء كبير من الأموال المجمعة، يخصص للمساعدات المباشرة والعاجلة للأسر الفقيرة والمحتاجة حيث يمكن أن يتجاوز عدد العائلات المســتفيدة من المســاعدات المباشــرة (نقدية وعينية) أكثر من 200 ألف أو 300 ألف عائلة وطنيا في سنة معينة. أما الجزء الآخر، فهو تخصيص جزء من أموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء، وذلك بشكل رئيسي من خلال آلية "القرض الحسن"، وقد أكد بعض التقارير السنوية يشار إلى تمويل آلاف المشاريع المصغرة تصل إلى 6000 مشروع أو أكثر في ســـنة واحدة، بقيمة إجمالية للقروض قد تتجاوز 2 مليار دج أو أكثر. إن آلية القرض الحسن، كما تؤكد عليه الوزارة، لا تهدف إلى الربح، بل هي أداة تمويلية إسلامية أصيلة تساهم في محاربة البطالة والفقر بشكل جذري، وتحفظ كرامة المستفيدين.

ثانيا: آليات العمل

تتضمن آليات عمل مؤسسات الزكاة المعاصرة سلسلة من العمليات المتكاملة التي تبدأ بتحديد الأوعية الزكوية الخاضــعة للزكاة بدقة، والتي تشــمل عروض التجارة، والأنعام، والزروع والثمار، والذهب والفضــة، والمســتغلات، والأصــول المالية الحديثة مثل الأســهم والصــناديق الاستثمارية، وهو ما يتطلب اجتهادا فقهيا معاصرا. يلي ذلك حساب النصاب الشرعي لكل وعاء وجمع الأموال من المزكين عبر قنوات متنوعة تشمل التحصيل المباشر والتحويلات البنكية والبوابات الإلكترونية، وتولي هذه المؤسســات أهمية كبيرة لتطوير برامج توعية وتثقيف للجمهور بأهمية الزكاة وكيفية حسابها ودورها التنموي. وفي جانب التوزيع، تسعى هذه المؤسســات إلى تحديد المستحقين بدقة وفقا للمصارف الشرعية الثمانية، مع إعطاء الأولوية للفقراء والمساكين.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية (APS) ، تغطيات إخبارية سنوية متعلقة بحملات الزكاة وبرنامج القرض الحسن في الجزائر.

ويشـــير التقرير الســـنوي لبنك الكويت (2021) [1] إلى أهمية تطوير معايير علمية وموضوعية لتحديد خط الفقر، واستهداف المستحقين بفعالية لضمان وصول الزكاة إلى الفئات الأكثر حاجة وحرمانا، ولم يعد التوزيع يقتصـــر على المســـاعدات النقدية أو العينية المؤقتة، بل بدأت العديد من المؤســـســـات الرائدة في تبني برامج تنموية تهدف إلى تأهيل الفقراء وتمكينهم اقتصـاديا واجتماعيا. تشـمل هذه البرامج توفير التدريب المهني والحرفي ودعم المشـاريع الصـغيرة ومتناهية الصـغر بالقروض الحسـنة أو بمنح تأسـيسـية وتوفير الأدوات والمعدات اللازمة للعمل، وذلك بهدف نقل المســـتفيدين من دائرة الحاجة والاعتمادية إلى دائرة الإنتاج والاكتفاء الذاتي، تحقيقا لمقصد "الإغناء" الذي يعتبر من أهم مقاصد توزيع الزكاة.

ثالثا: التحديات والابتكارات

على الرغم من التطورات الإيجابية والنجاحات المتحققة، تواجه مؤسسـات الزكاة المعاصـرة تحديات عديدة ومتنوع، من أبرز هذه التحديات، ضـعف الثقة في بعض المؤسـسـات خاصـة الحكومية منها في بعض الســـياقات، مما قد يؤدي إلى عزوف بعض المزكين عن دفع زكاتهم عبر القنوات الرسمية وتفضيلهم توزيعها بأنفسهم وهو ما يقلل من الأثر الجماعي والتنموي للزكاة. [2]

وهناك أيضا تحديات تتعلق بكفاءة التحصيل، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن المبالغ المحصلة فعليا لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي أموال الزكاة المستحقة في العديد من الدول.[3]

كما أن كفاءة التوزيع وضمان وصول المساعدات إلى المستحقين الفعليين دون تسرب أو محسـوبية، تمثل تحديا إداريا ولوجسـتيا، بالإضـافة إلى ذلك هناك حاجة ماسـة إلى تطوير نظم معلومات متقدمة وقواعد بيانات دقيقة للمزكين والمستحقين لضمان الشفافية والمساءلة وتحسين عمليات التخطيط والمتابعة، علاوة على ذلك يمثل تحديث فقه الزكاة ليشـــمل الأوعية الزكوية المســـتجدة، مثل الأصـــول الرقمية والعملات المشـــفرة والأدوات المالية المعقدة، ضـــرورة ملحة تتطلب جهودا بحثية وفقهية مكثفة.

---

[1] https://www.zakathouse.org.kw/pdfencyclopedia/eng_nyearly2021.pdf

[2] Sadeq, A. M. (2002). Waqf, perpetual charity and poverty alleviation. International journal of social Economics, 29(1/2), 135-151.

[3] Islamic Research and Training Institute. Islamic Social Finance Report. Kingdom of Saudi Arabia. 2020. p.35.

وفي مواجهة هذه التحديات، ظهرت ابتكارات مهمة تهدف إلى تعزيز فعالية مؤسسات الزكاة، يأتي في مقدمتها تبني "الزكاة الرقمية"، والتي تشمل استخدام المنصات الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول لتسهيل عملية حساب ودفع الزكاة، مما يوفر الوقت والجهد على المزكين ويزيد من شفافية العمليات. كما بدأ استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في بعض المؤسسات المتقدمة لتحليل بيانات المستحقين، وتحديد احتياجاتهم بدقة أكبر وتوجيه المساعدات بشكل أكثر فعالية، ويتم العمل أيضا على تطوير مؤشرات أداء رئيسية ومؤشرات لقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرامج الزكاة، مما يساعد على تقييم فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر.

رابعا: تقييم الأثر

إن تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات الزكاة بشكل دقيق ومنهجي يمثل تحديا بحثيا، نظرا لتعقيد قياس العوامل المتداخلة وصعوبة عزل أثر الزكاة عن غيرها من العوامل المؤثرة في الفقر، ولكنه على الرغم من صعوبته يعد ضروريا لتطوير السياسات وتوجيه الموارد بفعالية. وتشير العديد من الدراسات النوعية والكمية المتاحة إلى أن الزكاة، إذا تم جمعها وتوزيعها بكفاءة وشفافية ووفقا لأولويات تنموية واضحة، يمكن أن تساهم بشكل كبير في الحد من الفقر، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وتعزيز التماسك الاجتماعي[1].

فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة حالة أجريت في ولاية كيدا الماليزية أن برامج الزكاة الموجهة نحو التمكين الاقتصادي ساهمت في زيادة متوسط دخل الأسر المستفيدة بنسبة تصل إلى 30% خلال ثلاث سنوات، وتحسين ظروفهم السكنية والصحية بشكل ملحوظ[2]

[1] Muhamed Umer Chapra: The Islamic Vision of Development in the Light of Maqāsid Al-Sharī'ah; Islamic Development Bank, January 2008
Chapra, M. U. (2008). The Islamic vision of development in the light of Maqāsid al-sharī 'ah. Islamic Research and Training Institute Islamic Development Bank Jeddah, DOI, 10; p 115.

[2] Al, D., & Ali, M. A. H. (2021). An Economic Governance to Accommodate A Suitable Environment for Investment Polarization. الاقتصاد والتنمية, 9(2), 108-117.

وبالتالي فإن تعظيم الأثر الإيجابي للزكاة يتطلب جهودا مستمرة في تطوير الإدارة المؤسسية وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتبني استراتيجيات توزيع تركز على البرامج التنموية المستدامة التي تعالج الأسباب الجذرية للفقر بدلا من الاكتفاء بمعالجة أعراضه.

الفرع الثاني: الأوقاف ودورها التنموي المعاصر

يعد الوقف بمفهومه القائم على "حبس الأصل وتسبيل المنفعة"[1]، وهو أحد أهم الأدوات المالية الإسلامية ذات الأبعاد الاجتماعية والتنموية العميقة والممتدة تاريخيا. لم يقتصر دور الوقف على كونه تعبيرا عن التدين الفردي، بل شكل عبر العصور الإسلامية ركيزة أساسية في تمويل الخدمات العامة ودعم الفئات الضعيفة وتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.[2]

في العصر الحديث، ورغم التحديات التي واجهها قطاع الأوقاف في بعض المراحل يشهد الوقف تطورا ملحوظا في صيغه وآليات إدارته، متجاوزا الأشكال التقليدية المقتصرة على العقارات، ليواكب الاحتياجات المعاصرة ويتفاعل مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، إن هذا التجديد في فقه وإدارة الوقف يفتح آفاقا واسعة لإعادة تفعيل دوره في مكافحة الفقر.

أولا: نماذج تطبيقية معاصرة للأوقاف ودورها التنموي

1. الأوقاف النقدية وصناديق الاستثمار الوقفية

ظهرت الأوقاف النقدية كآلية مرنة ومبتكرة تتيح للأفراد من مختلف الشرائح الاجتماعية المساهمة بمبالغ نقدية، مهما كانت بسيطة، يتم تجميعها واستثمارها بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ثم يوجه ريع هذا الاستثمار للأغراض الوقفية المحددة، وقد أثبتت هذه الصناديق فعاليتها في تعبئة المدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو مشاريع ذات نفع عام، خاصة في ظل تفتت الملكيات العقارية وصعوبة وقفها من قبل صغار الملاك.

[1] KPMG & IAIB (International Association of Islamic Banks). (2020). Islamic Finance and Sustainable Development Goals: The Case of Waqf .

[2] MUIS (Majlis Ugama Islam Singapura). Annual Report 2020. Singapore.p39.

ففي ماليزيا على سبيل المثال، تعتبر "مؤسسة وقف جوهور" (Johor Corporation) من خلال ذراعها الوقفي (Waqf An-Nur Corporation Berhad) نموذجا رائدا في إدارة الأوقاف النقدية والأسهم الوقفية. بحلول عام 2019، أفادت تقارير بأن وقف الأنوار أدار أصولا وقفية متنوعة تجاوزت قيمتها 600 مليون رنجيت ماليزي (140 مليون دولار أمريكي)، وشملت استثماراتها قطاعات متنوعة مثل المستشفيات (سلسلة مستشفيات وقف الأنوار التخصصية)، والعيادات والتعليم[1]، وتوجه عوائد هذه الاستثمارات لدعم الخدمات الصحية للمحتاجين وتقديم المنح الدراسية وتمويل برامج تنمية المجتمع.

في إندونيسيا، تلعب "الهيئة الإندونيسية للأوقاف" BWI دورا محوريا في تشجيع وتطوير الأوقاف النقدية، تشير تقديرات إلى أن حجم الأصول الوقفية النقدية المجمعة عبر BWI والمؤسسات الأخرى المعتمدة قد شهد نموا ملحوظا، وإن كانت الإمكانات لا تزال أكبر بكثير، ففي تقرير للبنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب حول قطاع الأوقاف قدرت أصول الأوقاف في إندونيسيا بشكل عام (بما فيها العقارية) بحوالي 27 مليار دولار أمريكي، مع إمكانات لتحقيق إيرادات سنوية تصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي إذا ما أديرت بكفاءة، وتسعى إندونيسيا من خلال مبادرات مثل "الحركة الوطنية للوقف النقدي" إلى تعبئة تريليونات الروبيات لدعم التنمية.

أما في الكويت، فتمثل "الأمانة العامة للأوقاف" نموذجا مؤسسيا حكوميا متطورا لإدارة الأوقاف، بما فيها الأوقاف النقدية التي يتم استثمارها من خلال "محافظ استثمارية وقفية". وقد بلغت قيمة الأصول الوقفية التي تديرها الأمانة، وفقا لتقريرها السنوي لسنة 2022 بحوالي 930.8 مليون دينار كويتي (3.03 مليار دولار أمريكي) وبلغ إجمالي إيرادات الأوقاف لنفس العام 40.7 مليون دينار كويتي (132.6 مليون دولار أمريكي)، أنفق منها على المصارف

[1] KPMG & IAIB (International Association of Islamic Banks). Islamic Finance and Sustainable Development Goals: The Case of Waqf(2020)p 25.

الوقفية المتنوعة، بما فيها دعم الفقراء والمحتاجين مبلغ 34.9 مليون دينار كويتي (113.6 مليون دولار أمريكي).[1]

إن هذه النماذج، وغيرها في دول مثل سنغافورة وتركيا، تؤكد على قدرة الأوقاف النقدية على حشد الموارد المالية من قاعدة واسعة من الواقفين، وتحويلها إلى استثمارات منتجة تخدم أهداف مكافحة الفقر والتنمية المجتمعية.

2. الأوقاف الإنتاجية

تاريخيا، لم تقتصر الأوقاف على العقارات المدرة للريع (مثل الدكاكين والمنازل المؤجرة) بل شملت أيضا أصولا إنتاجية كالأراضي الزراعية، والبساتين، والمطاحن، والحمامات. وفي العصر الحديث هناك توجه متزايد نحو إعادة إحياء وتطوير مفهوم "الوقف الإنتاجي" من خلال إنشاء مشاريع وقفية ذات طبيعة إنتاجية مباشرة، مثل المصانع، والمزارع الحديثة والمشاريع التجارية الكبرى، التي تهدف إلى تحقيق عوائد مالية مستدامة يتم تخصيصها لدعم الفقراء وتمويل المشاريع التنموية الأخرى. حيث أن هذا التوجه نحو الأوقاف الإنتاجية يعزز من استدامة الوقف وقدرته على توليد دخل متجدد ومواجهة التضخم، فضلا عن مساهمته المباشرة في خلق فرص عمل. من الأمثلة على ذلك، بعض الأوقاف الزراعية في السعودية التي تطورت إلى مزارع نموذجية تنتج تمورا فاخرة أو منتجات زراعية أخرى، ويخصص جزء من ريعها للأعمال الخيرية. وفي تركيا، تدير "المديرية العامة للأوقاف" عددا كبيرا من الأصول الوقفية، منها ما هو إنتاجي بشكل مباشر أو غير مباشر، ووفقا لتقريرها لعام 2021 بلغت إيرادات المديرية من الأوقاف التي تديرها حوالي 1.87 مليار ليرة تركية[2]، ويتم توجيه هذه الإيرادات لدعم آلاف الطلاب الفقراء وتقديم المساعدات الغذائية للأسر المحتاجة وترميم الآثار الوقفية.

كما أن هناك نماذج لأوقاف صناعية صغيرة أو متوسطة في بعض الدول، حيث يتم وقف مصنع أو ورشة إنتاجية وتخصيص أرباحها لدعم أيتام أو تعليم فقراء، ورغم أن الإحصاءات

[1] الأمانة العامة للأوقاف بالكويت. التقرير السنوي 2022. الكويت، ص: 12.

[2] Vakıflar Genel Müdürlüğü. Yılı Faaliyet Raporu (2021 Annual Activity Report). Ankara: 2022 p56. https://bit.ly/3Hgc1ji.

الدقيقة حول حجم هذا النوع من الأوقاف قد تكون محدودة، إلا أن الإمكانات كبيرة، خاصة إذا تم ربطها ببرامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات البعد الوقفي.

3. أوقاف التعليم والصحة:

لعبت الأوقاف دورا محوريا لا ينكَر في تاريخ الحضارة الإسلامية في تمويل وتطوير قطاعي التعليم والصحة، فالمساجد والمدارس والجامعات والمستشفيات (البيمارستانات) كانت في معظمها مؤسسات وقفية تعتمد في إنفاقها وتشغيلها على ريع الأوقاف المخصصة لها.

وفي العصر الحديث، تتجدد هذه المساهمة من خلال مبادرات لإنشاء جامعات ومستشفيات ومراكز بحثية وقفية، أو دعم المؤسسات القائمة.

جامعة الأزهر في مصر، بتاريخها الممتد لأكثر من ألف عام، تعد أبرز مثال عالمي على مؤسسة تعليمية ضخمة اعتمدت وما زالت تعتمد بشكل كبير على الأوقاف، تقدر الأصول الوقفية التابعة للأزهر بمليارات الجنيهات المصرية، وتشمل أراضي زراعية وعقارات ومساهمات نقدية، وريعها يساهم في تمويل كلياته ومعاهده المنتشرة في ربوع مصر والتي يدرس بها مئات الآلاف من الطلاب، كثير منهم من أبناء الأسر الفقيرة ومن مختلف دول العالم الإسلامي.

في مجال الصحة، تعد مؤسسة "مستشفى سرطان الأطفال" في مصر نموذجا رائدا للوقف الصحي الحديث القائم على التبرعات والأوقاف المجتمعية، يقدم المستشفى خدمات علاجية متقدمة بالمجان لآلاف الأطفال المصابين بالسرطان سنويا. ففي عام 2020 على سبيل المثال استقبل المستشفى أكثر من 3200 حالة جديدة وقدم خدماته لآلاف المرضى الآخرين.

في باكستان، تعتبر "مؤسسة السند للوقف التعليمي" مثالا على شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لدعم التعليم من خلال آليات شبيهة بالوقف، حيث تدعم آلاف المدارس في المناطق الفقيرة، ويستفيد منها مئات الآلاف من الطلاب، وبحلول عام 2018، كانت المؤسسة تدعم أكثر من 2500 مدرسة يستفيد منها ما يزيد على 600.000 طالب.[1]

حيث أن هذه الأوقاف التعليمية والصحية تساهم بشكل مباشر في بناء رأس المال البشري، وهو أمر مهم في كسر حلقة الفقر وتمكين الأفراد والمجتمعات.

[1] SEF Annual Report, 2018, p. 10.

4. نماذج مؤسسية رائدة في إدارة الأوقاف

إلى جانب النماذج القطاعية برزت في العصر الحديث مؤسسات وقفية كبرى تتميز بحجم أصولها الضخم وتنوع أنشطتها وتبنيها لممارسات إدارية متطورة. من أبرز هذه النماذج "مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم العالمية للمبادرات" في دبي والتي تندرج تحتها العديد من المؤسسات الوقفية والخيرية التي تدير أوقافا ضخمة وتنفذ مشاريع تنموية واسعة النطاق في مجالات التعليم، والصحة، ومكافحة الفقر، ونشر المعرفة والابتكار وتمكين المجتمعات في عشرات الدول حول العالم. فعلى سبيل المثال أعلنت المؤسسة أنه على مدار 8 سنوات بين 2016 و2023 أنفقت «مبادرات» عبر 35 مؤسسة تندرج تحت مظلتها عن إنفاق 11.6 مليار درهم إماراتي على مبادراتها المتنوعة، استفاد منها 111 مليون شخص في 105 دولة.[1]

في سنغافورة، يلعب "مجلس أوغاما إسلام سنغافورة" (MUIS) دورا هاما في إدارة وتطوير الأوقاف من خلال ذراعه الاستثماري "شركة وريس للاستثمارات"، تدير وريس مجموعة متنوعة من الأصول الوقفية العقارية والتجارية، وتسعى لتعظيم عوائدها وتوجيهها لدعم المجتمع المسلم في سنغافورة، خاصة في مجالات التعليم الديني والخدمات الاجتماعية. تقدر قيمة الأصول الوقفية التي يشرف عليها MUIS بحوالي 770 مليون دولار سنغافوري (570 مليون دولار أمريكي) حتى عام 2020، وتدر عوائد سنوية تساهم في تمويل العديد من البرامج.[2]

ثانيا: التحديات والابتكارات في قطاع الأوقاف المعاصر

على الرغم من هذه النماذج المشرقة والإمكانات الهائلة، تواجه الأوقاف المعاصرة تحديات جمة تستدعي حلولا مبتكرة، من أبرز هذه التحديات:

1. **ضعف الإدارة وكفاءة الاستثمار**: لا تزال العديد من الأصول الوقفية خاصة التقليدية منها، تدار بأساليب تفتقر إلى الكفاءة والمهنية، مما يؤدي إلى تدني عوائدها أو حتى تآكل

[1] صحيفة الخليج: مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم.. 11.6 مليار درهم لـ639 مليون مستفيد، متاح على الموقع: https://bit.ly/4dA0W8B.

[2] MUIS (Majlis Ugama Islam Singapura). Annual Report. Singapore: (2020).p32,

قيمتها. تقدر بعض الدراسات أن نسبة كبيرة من الأراضي الوقفية في بعض الدول غير مستغلة أو مستغلة بشكل دون الأمثل.[1]

2. **غياب أو ضعف الأطر القانونية والتنظيمية الحديثة:** في بعض الدول لا تزال القوانين المنظمة للوقف قديمة ولا تتناسب مع التطورات الحديثة في صيغ الوقف وأساليب إدارته واستثماره، مما يعيق تطويره ويحد من جاذبيته.
3. **نقص الوعي المجتمعي:** هناك نقص في الوعي بأهمية الوقف وصيغه المبتكرة (كالوقف النقدي ووقف الأسهم) لدى الجمهور العام وحتى لدى بعض المتخصصين.
4. **تحديات الحوكمة والشفافية:** لضمان ثقة الواقفين والمجتمع، تحتاج مؤسسات الوقف إلى تبني أعلى معايير الحوكمة والشفافية والمساءلة في إدارة أصولها وتوزيع ريعها.

وفي مواجهة هذه التحديات ظهرت ابتكارات مهمة تهدف إلى تطوير قطاع الأوقاف منها:

- **تطوير صكوك الوقف:** وهي أداة مالية مبتكرة تتيح تعبئة الأموال من خلال إصدار صكوك يتم استثمار حصيلتها في تطوير مشاريع وقفية كبرى، ويوجه ريع هذه المشاريع للمستفيدين من الوقف أو لإعادة الاستثمار.
- **استخدام التكنولوجيا في إدارة الأوقاف:** يشمل ذلك تطوير منصات رقمية لجمع الأوقاف النقدية، وأنظمة معلومات جغرافية لحصر وتوثيق الأصول الوقفية واستخدام تطبيقات لإدارة العقارات الوقفية وتعزيز الشفافية في عرض البيانات المالية والتقارير.
- **توجيه الأوقاف نحو دعم أهداف التنمية المستدامة:** هناك وعي متزايد بأهمية ربط مشاريع الوقف بأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، مثل مكافحة الفقر، وتوفير التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والطاقة المتجددة.[2]
- **إنشاء "بنوك الوقف" أو "صناديق الوقف المركزية":** تهدف هذه الكيانات إلى تجميع وإدارة الأوقاف الصغيرة والمتناثرة بشكل احترافي، واستثمارها لتحقيق أفضل العوائد الممكنة.

[1] Islamic Research and Training Institute (IRTI) & Islamic Development Bank (IsDB). Islamic Social Finance Report 2019. Jeddah.p; 10,

[2] MUIS Annual Report, 2020, p. 35.

ثانيا: تقييم الأثر التنموي للأوقاف

يمكن للأوقاف إذا ما أحسنت إدارتها وتوجيهها أن تلعب دورا مهما في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الشاملة، يتجلى هذا الأثر في عدة جوانب:

1. **توفير الخدمات الأساسية**: تساهم الأوقاف بشكل مباشر في توفير خدمات التعليم والصحة والإسكان للفقراء والمحتاجين، مما يحسن من نوعية حياتهم ويزيد من فرصهم.
2. **خلق فرص العمل**: تساهم المشاريع الوقفية الإنتاجية والاستثمارية في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، مما يساعد على امتصاص البطالة وزيادة دخول الأسر الفقيرة.
3. **دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر**: يمكن توجيه جزء من ريع الأوقاف لتمويل مشاريع صغيرة للشباب والنساء والفئات المهمشة، مما يمكنهم اقتصاديا.
4. **تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي**: إن الأوقاف، بطبيعتها الدائمة واستمرار عطائها عبر الأجيال، تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل، وتخفيف العبء عن ميزانيات الدول في توفير الخدمات العامة.
5. **تعزيز رأس المال الاجتماعي**: تساهم الأوقاف في تعزيز قيم التكافل والتعاون والتراحم في المجتمع، وتقوية الروابط الاجتماعية بين أفراده.

إن الأرقام المتاحة رغم محدوديتها في بعض الجوانب، تشير إلى أن حجم الأصول الوقفية في العالم الإسلامي يقدر بمئات المليارات، بل وربما تريليونات الدولارات[1]، ولكن نسبة كبيرة منها لا تزال غير مستغلة أو تدار بكفاءة منخفضة، فلو تم استثمار هذه الأصول بشكل فعال، فإن العوائد المتولدة منها يمكن أن تحدث نقلة نوعية في جهود مكافحة الفقر والتنمية في العديد من الدول الإسلامية.

يتضح مما سبق أن قطاع الأوقاف يحمل إمكانات هائلة للمساهمة في التنمية ومكافحة الفقر في العصر الحديث، ولكن تحقيق هذه الإمكانات يتطلب جهودا متواصلة في مجالات التجديد الفقهي، والتطوير الإداري والمؤسسي، والابتكار في الأدوات والآليات، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية هذا القطاع الحيوي.

[1] IRTI & IsDB. Op.Cit. P; 07.

الفرع الثالث: إحياء وتفعيل أدوات التكافل الاجتماعي الأخرى:

إلى جانب الدور المحوري للزكاة والأوقاف، تزخر الشـــريعة الإســـلامية بأدوات تكافلية أخرى ذات إمكانات هائلة لمكافحة الفقر إذا ما تم إحياؤها وتفعيلها بآليات عصرية ومؤسسية. تكتسب هذه الأدوات أهميتها من كونها تعزز شبكة الأمان الاجتماعي وتلبي احتياجات متنوعة وتعمق ثقافة التراحم والعطاء في المجتمع.

أولا: القرض الحسن: الأبعاد التنموية والاجتماعية

يمثل القرض الحســن وهو القرض الخالي من الفوائد، أداة مالية إســلامية مميزة تعكس روح التكافل والإيثار، وتهدف إلى مســـاعدة الأفراد والمجتمعات على تجاوز الصـــعوبات المالية دون الوقوع في براثن الربا. لا يقتصـــر دور القرض الحســـن على تلبية الاحتياجات الاســـتهلاكية العاجلة، بل يمتد ليشمل تمكين الأفراد اقتصاديا عبر دعم مشاريعهم متناهية الصغر والصغيرة.

1. نماذج تطبيقية

- **مؤسسة أخوة – باكستان:** تعد "أخوة" واحدة من أنجح وأكبر منظمات القرض الحسن في العالم، تأسست عام 2001، وتقوم فلسفتها على تقديم قروض حسنة صغيرة، غالبا للمشاريع متناهية الصغر، معتمدة بشكل كبير على التبرعات وشبكة من المساجد كمراكز للتوزيع. حتى عام 2023 أفادت "أخوة" بأنها صرفت ما يزيد عن 5.5 مليون قرض حسن بقيمة إجمالية تتجاوز 190 مليار روبية باكستانية (حوالي 650 مليون دولار أمريكي)، مع معدل استرداد للقروض يتجاوز 99.8%،[1] هذه الإحصائية تدحض المقولة الشائعة حول صـــعوبة اســـترداد القروض الحســـنة، وتؤكد أن الثقة والمســـؤولية المجتمعية يمكن أن تكون ضـــمانات فعالة. وقد أظهرت دراســـات تقييمية لأثر برامج "أخوة" زيادة في دخل المستفيدين، وتحسن في مستوى معيشتهم، وزيادة في توظيف أفراد الأسرة.[2]

[1] Akhuwat Foundation, Annual Report 2023, p:15.

[2] Ayub, M., Khan, K., Rashid, D. A., Shahzad, M. A., & Rehman, H. (2019). Enhancing the competence and effectiveness of Sharī ‘ah advisory boards: Case of Islamic banking institutions in Pakistan. Journal of Islamic Business and Management, 9(1), 42-63.

- **صناديق القرض الحسن المجتمعية:** تنتشر في العديد من المجتمعات الإسلامية صناديق قرض حسن محلية صغيرة، غالبا ما تكون مرتبطة بالمساجد أو الجمعيات الخيرية الأهلية. ورغم صعوبة حصر إحصاءات دقيقة لهذه الصناديق نظرا لطبيعتها غير الرسمية أحيانا، إلا أن دورها في تلبية الاحتياجات الطارئة لأفراد المجتمع المحلي لا يمكن إغفاله. ففي دراسة ميدانية أجريت على عدد من هذه الصناديق في مصر، تبين أنها تساهم في تمويل نفقات الزواج والعلاج والتعليم وبدء أنشطة تجارية صغيرة، وأن معدلات السداد جيدة نظرا للروابط الاجتماعية القوية.[1]
- **نوافذ القرض الحسن في البنوك الإسلامية:** بدأت بعض البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تخصيص نوافذ أو برامج للقرض الحسن كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية. يقدم بنك دبي الإسلامي برنامج "صندوق الخير" الذي يوفر قروضا حسنة للحالات الإنسانية والتعليمية، وإن كانت المبالغ التي تقدمها البنوك لا تزال متواضعة مقارنة بحجم أصولها الإجمالي، إلا أنها تمثل خطوة إيجابية. تشير بيانات من بنك فيصل الإسلامي السوداني إلى أنه قدم خلال عام 2022 قروضا حسنة بقيمة تعادل حوالي 5 ملايين دولار أمريكي، استفاد منها أكثر من 2000 أسرة، معظمها لغايات إنتاجية صغيرة.[2]

2. التحديات والآفاق

يرى "Obaidullah" في دراسة أجراها سنة 2008، أن التحدي الرئيسي الذي يواجه توسيع نطاق القرض الحسن هو تغطية التكاليف الإدارية والتشغيلية للمؤسسات المقدمة له، وضمان استدامتها المالية دون المساس بطبيعة القرض غير الربحية[3]. من الحلول المقترحة لهذا التحدي:

[1] Ibrahim, M. F. (2017). The Role of Community-Based Qard Hasan Funds in Local Development: Evidence from Egypt,. Unpublished PhD Thesis, Al-Azhar University, p. 120.

[2] Bank Faisal Islamic Sudan, CSR Report 2022, p. 8.

[3] Obaidullah, M., & Latiff, H. S. H. A. (2008). Islamic finance for micro and medium enterprises. Islamic Research & Training Institute Islamic

- استخدام أموال الزكاة أو الأوقاف لتغطية التكاليف التشغيلية: يمكن أن تخصص نسبة من أموال الزكاة أو ريع الأوقاف لدعم إدارة برامج القرض الحسن، خاصة إذا كانت هذه القروض موجهة للفقراء والمساكين.
- نماذج التشغيل منخفضة التكلفة: مثل نموذج "أخوة" الذي يعتمد على المتطوعين والمساجد لتقليل التكاليف.
- الربط بالخدمات غير المالية: تقديم التدريب والاستشارات للمقترضين لضمان نجاح مشاريعهم وزيادة قدرتهم على السداد.
- التكنولوجيا الرقمية: استخدام المنصات الرقمية لخفض تكاليف معالجة القروض وإدارة الحسابات.

إن تفعيل القرض الحسن على نطاق واسع يتطلب إرادة سياسية ودعما مؤسسيا، ووعيا مجتمعيا بأهميته كأداة تنموية واجتماعية فعالة.

ثانيا: الكفارات والنذور والصدقات التطوعية "روافد إضافية للتكافل"

تعتبر الكفارات والنذور والصدقات التطوعية من العبادات المالية ذات الأبعاد الاجتماعية الهامة في الإسلام.

1. **الكفارات**

الكفارة هي ما يفعل تكفيرا لذنب أو تقصير في عبادة، مثل كفارة اليمين، أو كفارة الظهار، أو كفارة الفطر في رمضان لعذر مرضي مزمن (الفدية)، غالبا ما تتضمن الكفارات إطعام مساكين أو كسوتهم، مما يجعلها مصدرا مباشرا للدعم المادي للفقراء.

1.1 **التنظيم المعاصر**: تقوم العديد من الهيئات الخيرية الإسلامية في العصر الحديث بتنظيم جمع وتوزيع الكفارات نيابة عن الأفراد، فمثلا، خلال شهر رمضان، تعلن مؤسسات مثل "قطر الخيرية" أو "الهلال الأحمر الإماراتي" عن برامج لاستقبال فدية الصيام وكفارة اليمين وتوجيهها لإطعام الفقراء والمحتاجين داخل وخارج البلاد، وفقا لتقرير "قطر الخيرية" لعام

Development Bank, Centre for Islamic Banking, Finance and Management Universiti Brunei Darussalam.

2023، استفاد أكثر من 1.5 مليون شخص من مشاريع إفطار الصائم والفدية والكفارات التي نفذتها المؤسسة في رمضان.[1]

1.2 **الأثر المحتمل**: لو تم جمع وتوجيه كافة الكفارات الواجبة على المسلمين بشكل منظم لشكّلت رافدا ماليا كبيرا يمكن أن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي للفئات الأشد فقرا يقدر[2]، أنه إذا قام 10% فقط من المسلمين القادرين بدفع متوسط كفارة رمزية سنويا فإن المبالغ المجمعة يمكن أن توفر وجبات لملايين الأشخاص.

2. النذور

النذر هو إلزام المسلم نفسه بعبادة أو قربة لم تكن واجبة عليه في الأصل، كأن ينذر شخص التصدق بمبلغ معين أو ذبح أضحية إذا تحقق له أمر ما، وغالبا ما تكون مصارف النذور موجهة للفقراء والمساكين.

- **التنظيم والتأثير**: على الرغم من أن النذور غالبا ما تكون ذات طابع فردي، إلا أن المؤسسات الخيرية يمكن أن تلعب دورا في تسهيل وفاء الأفراد بنذورهم وتوجيهها للمستحقين. على سبيل المثال، برامج "الأضاحي والعقيقة والنذور" التي تنظمها مؤسسات مثل "الإغاثة الإسلامية عبر العالم"، في تقريرها السنوي لعام 2022، ذكرت أنها قامت بتوزيع لحوم الأضاحي على ما يزيد عن 4 ملايين شخص في 30 دولة،[3] وهذا يوضح كيف يمكن تحويل هذه الممارسات الفردية إلى عمل مؤسسي واسع النطاق.

3. الصدقات التطوعية

تشمل الصدقات التطوعية كل ما يبذله المسلم من مال أو جهد أو نفع للآخرين طواعية واختيارا، ابتغاء مرضاة الله، وهي أوسع نطاقا من الزكاة المفروضة، وتشمل التبرعات النقدية والعينية وكفالة الأيتام وبناء المساجد والمدارس والمستشفيات، وغيرها من أعمال البر.

---

[1] Qatar Charity, Ramadan Campaign Report 2023, p 11.

[2] Al-Jarhi, M. A. (2004). Remedy for banking crises: What Chicago and Islam have in common: A comment. Islamic Economic Studies, 11(2). P.26.

[3] Islamic Relief Worldwide, Annual Report AND FINANCIAL STATEMENTS 2022, p. 25.

- **الحجم والأثر**: يصعب تقدير الحجم الإجمالي للصدقات التطوعية في العالم الإسلامي بدقة، نظرا لأن جزءا كبيرا منها يتم بشكل مباشر وغير مسجل، ومع ذلك تشير بعض الدراسات إلى ضخامة هذا القطاع، ففي إندونيسيا قدرت دراسة أجراها المركز الإندونيسي لدراسات الزكاة والأوقاف عام 2020 أن إجمالي التبرعات الخيرية (بما فيها الزكاة والصدقات التطوعية) قد يصل إلى ما يعادل 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي.[1]
- **قنوات التوزيع الحديثة**: سهلت التكنولوجيا الحديثة والمنصات الرقمية عمليات التبرع وجمع الصدقات التطوعية، منصات مثل "LaunchGood" (التي تركز على المشاريع المجتمعية والإنسانية للمسلمين حول العالم) جمعت مئات الملايين من الدولارات منذ تأسيسها، مما يدل على استعداد الأفراد للمساهمة عند توفر الشفافية والآليات المناسبة. أفادت "LaunchGood" بأنها ساعدت في تمويل أكثر من 30.000 حملة في أكثر من 150 دولة، بمتوسط تبرع للفرد حوالي 75 دولارا.
- **دورها في سد الفجوات**: إن تنظيم جمع وتوزيع هذه الأموال عبر مؤسسات خيرية موثوقة يضمن وصولها إلى المستحقين الحقيقيين وتحقيق أكبر قدر من النفع، بدلا من أن تكون ممارسات فردية متناثرة قد لا تصل إلى الفئات الأكثر حاجة أو قد يساء استخدامها، يمكن للصدقات التطوعية أن تمول مشاريع لا تغطيها الزكاة بالضرورة أو أن تكمل جهود الزكاة في المناطق التي لا تكفي فيها حصيلة الزكاة.

كما التحدي الرئيسي أمام تعظيم الاستفادة من الكفارات والنذور والصدقات التطوعية يكمن في[2]:

- **الوعي الفقهي**: الحاجة إلى توعية الجمهور بالأحكام الفقهية الدقيقة المتعلقة بهذه العبادات وكيفية أدائها بشكل صحيح ومؤسسي.
- **الثقة والشفافية**: بناء الثقة في المؤسسات التي تقوم بجمع وتوزيع هذه الأموال من خلال تبني أعلى معايير الشفافية والحوكمة.

[1] PUSKAS BAZNAS, Indonesian Philanthropy Outlook 2020, p. 34.

[2] الأمانة العامة للأوقاف بالكويت. التقرير السنوي 2022. الكويت.

- **الكفاءة التشغيلية:** ضمان كفاءة عمليات الجمع والتوزيع لتقليل التكاليف وتعظيم الأثر.

إن الفرص كبيرة جدا، فثقافة العطاء متجذرة في المجتمعات الإسلامية، ومع زيادة الوعي وتوفير القنوات الموثوقة والمبتكرة، يمكن لهذه الأدوات أن تصبح رافدا ماليا ضخما يساهم بفعالية في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

إن تفعيل هذه الأدوات التكافلية "الأخرى" جنبا إلى جنب مع الزكاة والأوقاف والتمويل الإسلامي الأصغر، من شأنه أن يخلق منظومة متكاملة وقوية لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد في العالم الإسلامي، مستلهمة من روح الشريعة ومقاصدها في تحقيق العدل والرحمة والتكافل بين أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: دور التمويل الإسلامي الأصغر والوسائل المالية المبتكرة في مكافحة الفقر

مع النمو المتسارع للصناعة المالية الإسلامية برز التمويل الإسلامي الأصغر كأداة واعدة في مجال مكافحة الفقر، يستهدف هذا النوع من التمويل الشرائح التي عادة ما تكون مستبعدة من النظام المالي التقليدي، مقدما لها خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل صيغ المرابحة والمشاركة والمضاربة، بهدف تمكينها من بدء مشاريع صغيرة مدرة للدخل أو تطوير القائم منها، وبالتالي يسعى التمويل الإسلامي الأصغر إلى معالجة الفقر من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية للأفراد والأسر وتحويلهم من متلقين للمساعدة إلى فاعلين اقتصاديين.

الفرع الأول: مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر

أولا: نشأة التمويل الإسلامي

نشأ التمويل الإسلامي الأصغر كبديل للتمويل الأصغر التقليدي، متجنبا الفوائد الربوية ومعتمدا على صيغ التمويل الإسلامية التي تتوافق مع الشريعة.

ثانيا: نماذج تطبيقية

تنتشر مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية. ففي بنغلاديش، تعد تجربة "بنك جرامين الإسلامي" وتجارب أخرى مثل "الجمعية الإسلامية للإغاثة عبر العالم"، من النماذج التي حاولت تقديم خدمات مالية للفقراء وفقا للمبادئ الإسلامية، وفي إندونيسيا، تلعب "بنوك التمويل الشعبي الشرعية" دورا هاما في تقديم التمويل الأصغر للمشاريع المتناهية الصغر،[1] وفي السودان، كان "بنك الادخار والتنمية الاجتماعية" من أوائل البنوك التي قدمت منتجات تمويل أصغر إسلامية.

ثالثا: المنتجات المستخدمة

تعتمد مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر على مجموعة متنوعة من صيغ التمويل، ولكن يلاحظ هيمنة صيغ معينة:

[1] IRTI & IsDB. Op.Cit.

1. **المرابحة للآمر بالشراء:** تظل هي الصيغة الأكثر استخداما، حيث تشير تقديرات[1]، إلى أن المرابحة تشكل ما بين 70-80 % من محافظ التمويل الإسلامي الأصغر العالمية ويعود ذلك إلى سهولة تطبيقها وفهمها من قبل العملاء والموظفين وقدرتها على تحقيق عائد ثابت للمؤسسة، مما يساعد على استدامتها المالية.
2. **المضاربة والمشاركة:** تعتبر هذه الصيغ (تقاسم الربح والخسارة) هي الأقرب إلى روح التمويل الإسلامي التنموي. وبالرغم من مثاليتها النظرية، فإن استخدامها في التمويل الأصغر محدود (أقل من 5-10% من المحافظ غالبا)، وذلك بسبب التحديات العملية مثل صعوبة متابعة المشاريع الصغيرة جدا وارتفاع تكاليف المراقبة، ومخاطر عدم الإفصاح الكامل عن الأرباح من قبل العملاء. ففي بعض المؤسسات، خاصة تلك التي لديها برامج تدريب ومتابعة قوية، نجحت في تطبيقها على نطاق أضيق، مثل مؤسسة BMTs في إندونيسيا المساهمة في تمويل مشاريع تجارية صغيرة.
3. **الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك.**
4. **القرض الحسن.**
5. **السلم والاستصناع:** يستخدمان بشكل محدود ولكن لهما إمكانات كبيرة في تمويل القطاعات خاصة الزراعية والصناعات الحرفية الصغيرة.

رابعا: تقييم الأثر "الآثار الإيجابية"

1. **زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة:** أظهرت العديد من الدراسات، مثل دراسة "Sebstad & Chen" [2] على التمويل الأصغر بشكل عام، ودراسات خاصة بالتمويل الإسلامي مثل دراسة "Nawai & Shariff" [3] في ماليزيا، أظهرت أن الوصول إلى التمويل

[1] IRTI & IsDB. Op.Cit.
[2] Sebstad, J., & Chen, G. (1996). An overview of the studies on the impact of microenterprise credit.
[3] Nawai, N., & Shariff, M. N. M. (2012). Factors affecting repayment performance in microfinance programs in Malaysia. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 62, 806-811.

يمكّن الفقراء من زيادة دخلهم وتحسين قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية (الغذاء، السكن، الملابس).

2. **تمكين المرأة:** تشكل النساء نسبة كبيرة من عملاء التمويل الأصغر (أكثر من 70%في بعض البرامج)، حيث أن التمويل الأصغر يساهم في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا.
3. **تكوين الأصول وتقليل الهشاشة الاقتصادية:** يساعد التمويل الأصغر على تراكم الأصول (مثل الماشية، أدوات العمل)، مما يقلل من تعرض الأسر للصدمات الاقتصادية.
4. **تحسين المؤشرات الاجتماعية:** ربطت بعض الدراسات مثل دراسة"Pitt & Khandker" [1] بين التمويل الأصغر وتحسن المؤشرات الصحية والتعليمية للأسر المستفيدة.
5. **التحديات المنهجية في قياس الأثر:** من الصعب عزل أثر التمويل الأصغر عن العوامل الأخرى التي تؤثر على حياة الفقراء (مثل الظروف الاقتصادية، البرامج الحكومية الأخرى).

خامسا: نماذج تطبيقية

1. **إندونيسيا:** تعتبر إندونيسيا رائدة في مجال التمويل الإسلامي الأصغر، خاصة من خلال شبكة واسعة من التعاونيات المالية الإسلامية والتي تجمع بين وظائف بيت المال (جمع وتوزيع الزكاة والصدقات) وبيت التمويل (تقديم التمويل الأصغر).

أكدت دراسة أجراها "Beik & Arsyianti" حول دور BMTs في جاوة الغربية أظهرت أن العملاء الذين حصلوا على تمويل شهدوا زيادة في متوسط الدخل الشهري بنسبة تتراوح بين 15- 25%، كما تحسنت قدرتهم على الادخار وتغطية النفقات الأساسية مثل التعليم والصحة.[2]

2. **باكستان:** تعد مؤسسة "أخوت" نموذجا رائدا في تقديم القرض الحسن لتمويل المشاريع المتناهية الصغر، وتعتمد بشكل كبير على التبرعات (بما في ذلك الزكاة والصدقات) لتمويل

[1] Pitt, M. M., & Khandker, S. R. (1998). The impact of group-based credit programs on poor households in Bangladesh: Does the gender of participants matter?. Journal of political economy, 106(5), 958-996.

[2] Beik, I. S., & Arsyianti, L. D. (2015). Construction of CIBEST model as measurement of poverty and welfare indices from Islamic perspective. Al-Iqtishad: Jurnal Ilmu Ekonomi Syariah, 7(1), 87-104.

عملياتها الإقراضية. منذ تأسيسها سنة 2001 قامت "أخوت" بصرف أكثر من 5.5 مليون قرض بقيمة إجمالية تجاوزت 190مليار روبية باكستانية ما يعادل تقريبا 650 مليون دولار أمريكي، وذلك بمعدل استرداد للقروض يقارب 99.9% وتخدم المؤسسة أكثر من 3.5مليون أسرة نشطة عبر شبكة تضم أكثر من 800 فرع في جميع أنحاء باكستان.[1]

3. **بنغلاديش:** شهدت بنغلاديش أيضا نموا في مبادرات التمويل الإسلامي الأصغر. تقوم "الإغاثة الإسلامية بنغلاديش" بتنفيذ برامج تمويل إسلامي أصغر تستهدف الفئات الأشد فقرا، وخاصة النساء.

في دراسة "Riwajanti" حول التمويل الإسلامي الأصغر في بنغلاديش وجدت أنه يساهم في تنويع مصادر الدخل للفقراء وتقليل تعرضهم للمخاطر، وأن المستفيدين أبدوا تفضيلا للمنتجات المتوافقة مع الشريعة حتى لو كانت تكاليفها (هامش الربح) مماثلة لأسعار الفائدة في التمويل التقليدي.[2]

4. **السودان:** بنك الادخار والتنمية الاجتماعية ونماذج أخرى جعلت السودان من الدول الرائدة في تطبيق الصيرفة الإسلامية بشكل شامل، ولعب بنك الادخار والتنمية الاجتماعية دورا في تقديم التمويل الأصغر بصيغ إسلامية. كان البنك يقدم تمويلات لمشاريع صغيرة في قطاعات الزراعة والحرف اليدوية.

الفرع الثاني: الصكوك الاجتماعية والصكوك الخضراء

تعتبر الصكوك أدوات مالية إسلامية تمثل حصصا شائعة في ملكية أصول أو منافع أو خدمات، وفي الآونة الأخيرة، ظهرت مفاهيم "الصكوك الاجتماعية" و"الصكوك الخضراء" كأدوات مبتكرة لتمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي والبيئي الإيجابي.

الصكوك الاجتماعية هي تلك التي يتم إصدارها لتمويل مشاريع تعالج قضايا اجتماعية محددة، مثل مكافحة الفقر، أو توفير الإسكان الميسر، أو دعم التعليم والصحة للفئات المحرومة.

[1] Government of Sindh: Annual Report 2017-2018 Sindh Education Foundation. Karachi.p32.

[2] Riwajanti, N. I. (2013). Islamic microfinance as an alternative for poverty alleviation: A survey. Afro Eurasian Studies, 2(1-2), 254-271.

أما الصكوك الخضراء، فتهدف إلى تمويل مشاريع صديقة للبيئة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة أو كفاءة استخدام الموارد، والتي يمكن أن يكون لها أيضا أثر إيجابي على الفقراء الذين يعتمدون على البيئة في كسب عيشهم.

الفرع الثالث: التأمين التكافلي الأصغر

يهدف التأمين التكافلي الأصغر إلى توفير آليات حماية للفقراء ضد المخاطر المختلفة التي يتعرضون لها، مثل المخاطر الصحية، أو فقدان الممتلكات بسبب الكوارث الطبيعية، أو فشل المحاصيل الزراعية.

توجد بعض التجارب في تقديم منتجات تكافل أصغر في دول مثل إندونيسيا وباكستان والسودان، وغالبا ما تكون مرتبطة ببرامج التمويل الأصغر، ومن التحديات التي تواجه نشر هذه الخدمة، إلى ضعف الوعي بأهمية التأمين، وارتفاع تكاليف التشغيل، والحاجة إلى تطوير منتجات بسيطة ومناسبة لاحتياجات وقدرات الفقراء.

الفرع الرابع: منصات التمويل الجماعي الإسلامي

يمثل التمويل الجماعي آلية حديثة لجمع الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد عبر منصات إلكترونية لتمويل مشاريع متنوعة. وقد ظهرت منصات تمويل جماعي إسلامية تلتزم بالضوابط الشرعية. يمكن استخدام هذه المنصات لتمويل مشاريع خيرية تستهدف الفقراء، أو لدعم مشاريع تنموية صغيرة يديرها أفراد من الفئات المحتاجة، أو حتى لجمع تبرعات لبرامج الزكاة والصدقات، حيث أن التمويل الجماعي يوفر وسيلة ديمقراطية للوصول إلى التمويل، متجاوزا العقبات التقليدية.

1. **نماذج وتحديات:** ظهرت العديد من منصات التمويل الجماعي الإسلامي مثل "LaunchGood" و "EthisCrowd" التي حققت نجاحات في تمويل مشاريع متنوعة. ومن التحديات التي تواجه هذا القطاع، ضمان الشفافية والمصداقية، وحماية حقوق الممولين، وتطوير أطر تنظيمية مناسبة.[1]

[1] Mohd. Ridhuan, Abdullah, & Feisal, International Association of Islamic Banks 2017, p. 401.

المبحث الثاني: المبادرات المعاصـــرة لمكافحة الفقر: تحليل شـــامل للفعالية، التحديات، والآفاق المستقبلية

بعد أن اســتعرضــنا في المباحث الســابقة الأســس النظرية والتاريخية لمكافحة الفقر في الإسلام، وانتقلنا إلى تحليل النماذج المؤسسية التقليدية كالزكاة والأوقاف في سياقها المعاصر ثم تناولنا دور الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة كالتمويل الأصغر، يتضح أن جهود مكافحة الفقر من منظور إسلامي في العصر الحديث لا تقتصر على هذه الأطر المؤسسية أو المالية البحتة. بل يتســع ليشــمل عددا واســعا من المبادرات المجتمعية الحيوية وريادة الأعمال الاجتماعية ذات الطابع الإسلامي، والتي برزت كقوى فاعلة ومكملة للجهود الرسمية والتقليدية، وبالتالي فإن أي تقييم شــامل لفعالية المنظومة الإســلامية في مواجهة تحدي الفقر المعاصــر يســتلزم النظر بعين الاعتبار إلى هذه الديناميكيات المتنوعة.

المطلب الأول: المبادرات المجتمعية وريادة الأعمال الاجتماعية ذات الطابع الإسلامي

لا تقتصر جهود مكافحة الفقر في العصر الحديث على المؤسسات الرسمية أو المالية، بل تمتد لتشــمل مبادرات مجتمعية واســعة النطاق وبروز مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية التي تستلهم من القيم الإسلامية.

الفرع الأول: دور المنظمات غير الحكومية الإسلامية والجمعيات الخيرية

تشــكل المنظمات غير الحكومية الإســلامية والجمعيات الخيرية فاعلا محوريا في منظومة مكافحة الفقر وتحقيق التنمية في المجتمعات الإســلامية وخارجها، تســتمد هذه المنظمات شرعيتها وقوتها الدافعة من القيم الإسلامية الأساسية كالتكافل، والإحسان، والرحمة، وإغاثة الملهوف، والسعي في قضاء حوائج الناس، وقد شهد دور هذه المنظمات تطورا كبيرا في العقود الأخيرة، من حيث حجم عملياتها وتنوع برامجها واتســاع انتشــارها الجغرافي وتزايد احترافيتها الإدارية.

كنماذج تطبيقية وبرامج متنوعة تنفذ هذه المنظمات العديد من البرامج والمشـــاريع التي تهدف بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مكافحة الفقر بأبعاده المختلفة، يمكن تصنيف هذه البرامج إلى عدة محاور رئيسية:

أولا: الإغاثة العاجلة والاستجابة للكوارث والأزمات

يعتبر هذا المجال من أبرز مجالات عمل المنظمات الإســـلامية، خاصـــة في ظل تزايد الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة التي تخلف أعدادا هائلة من النازحين واللاجئين والمحتاجين. تســتجيب هذه المنظمات من خلال توفير المســاعدات الأســاســية الفورية مثل الغذاء، والماء النظيف، والمأوى، والملابس، والمستلزمات الطبية الطارئة. أشهرها "الإغاثة الإسلامية عبر العالم" التي تأســســت في بريطانيا عام 1984 و "الهيئة الخيرية الإســلامية العالمية" التي تأســســت في الكويت عام 1984، وتتميز هذه العمليات الإغاثية غالبا بالسرعة في الاستجابة والوصول إلى المناطق المتضررة، بالاعتماد على شبكات من المتطوعين والشركاء المحليين.

ثانيا: برامج التنمية المجتمعية المستدامة

إدراكا منها بأن الإغاثة وحدها لا تكفي لمعالجة جذور الفقر، تتجه العديد من المنظمات الإسـلامية بشـكل متزايد نحو تبني برامج تنموية طويلة الأجل تهدف إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية وتمكينها من الاعتماد على الذات. تشمل هذه البرامج:

1. دعم صـغار المزارعين من خلال توفير البذور المحسـنة والأسمدة والأدوات الزراعية، والتدريب على التقنيات الزراعية الحديثة، وتوفير أنظمة الري، وإنشـــاء بنوك للبذور المجتمعية. تهدف هذه المشاريع إلى زيادة الإنتاج الغذائي وتحسين سبل عيش الأسر الريفية الفقيرة.
2. تنفيذ مشـاريع حفر الآبار وإنشـاء خزانات المياه وتمديد شـبكات المياه النظيفة وبناء دورات المياه الصحية، وتنظيم حملات توعية بأهمية النظافة الشخصية والعامة. يساهم ذلك في الحد من الأمراض المنقولة عبر المياه وتحسين صحة المجتمعات الفقيرة، وهو ما تنشط فيه منظمات مثل "قطر الخيرية" و "مؤسسة عيد الخيرية" (قبل تجميد أنشطتها في بعض الدول).[1]

[1] Vakıflar Genel Müdürlüğü. Op.Cit. p67.

3. **برامج كفالة الأيتام والأســـر الفقيرة:** يعتبر من البرامج التقليدية والمميزة في العمل الخيري الإســلامي. توفر هذه البرامج دعما ماليا منتظما للأيتام لتغطية نفقاتهم التعليمية والصــحية والمعيشــية، مع الســعي إلى توفير بيئة داعمة لنموهم. كما تمتد الكفالات لتشــمل الأســر الفقيرة، وخاصــة تلك التي تعيلها نســاء. منظمات مثل "رابطة العالم الإســلامي" و "الندوة العالمية للشباب الإسلامي" لها برامج واسعة في هذا المجال.

ثالثا: توفير خدمات التعليم والصحة

إيمانا بأن التعليم والصـــحة هما من أهم مداخل مكافحة الفقر، تســـتثمر المنظمات الإسلامية بشكل كبير في هذين القطاعين.

1. **في مجال التعليم:** بناء المدارس وتجهيزها وتوفير المواد التعليمية والزي المدرسـي، ودفع الرسـوم الدراسـية للطلاب الفقراء، وتدريب المعلمين، ودعم برامج محو الأمية للكبار. تسـعى بعض المنظمات إلى إنشـاء مؤسـسـات تعليمية نموذجية تقدم تعليما نوعيا يجمع بين العلوم الحديثة والقيم الإســلامية. "ندوة العلماء" في الهند على ســبيل المثال، لديها شــبكة واســعة من المدارس والمعاهد الدينية والتعليمية التي تخدم ملايين الطلاب بالأخص الأقل دخلا.[1]
2. **في مجال الصـحة:** بناء المسـتشـفيات والمراكز الصـحية والعيادات المتنقلة في المناطق المحرومة وتوفير الأدوية والمسـتلزمات الطبية وتنظيم القوافل الطبية التي تقدم خدمات علاجية ووقائية مجانية ودعم برامج صـــحة الأم والطفل. "مؤســـســـة الشـــيخ ثاني بن عبدالله للخدمات الإنسانية" كانت تنفذ مشاريع صحية كبيرة في عدة دول أفريقية وآسيوية.

رابعا: دعم مشاريع التمكين الاقتصادي للفقراء

يهدف هذا المحور إلى مساعدة الفقراء على توليد دخل مستدام وتحسين مستوى معيشتهم من خلال تزويدهم بالمهارات والموارد اللازمة.

[1] Ibid.

1. **التدريب المهني والحرفي:** إنشـاء مراكز للتدريب المهني تقدم دورات في مجالات متنوعة مثل الخياطة والنجارة والحدادة وإصـلاح الأجهزة الإلكترونية، بما يتناسـب مع احتياجات سـوق العمل المحلية.
2. **دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر:** تقديم منح أو قروض حسنة (أو تمويلات بصيغ إسـلامية) للأفراد أو المجموعات لبدء مشـاريع صـغيرة مدرة للدخل. يتقاطع هذا المجال مع عمل مؤسـسـات التمويل الإسـلامي الأصـغر، ولكن المنظمات الخيرية غالبا ما تركز على الفئات الأكثر هشاشة والتي قد لا تكون مؤهلة للحصول على تمويل رسمي.[1]
3. **إنشـاء تعاونيات إنتاجية وتسـويقية:** مسـاعدة الفقراء على تنظيم أنفسـهم في تعاونيات لزيادة قدرتهم التفاوضية وتحسين وصولهم إلى الأسواق.

بالإضـافة إلى هذه النماذج الدولية والإقليمية الكبرى، هناك آلاف الجمعيات الخيرية المحلية التي تنشـط على مسـتوى الأحياء والقرى والمدن في مختلف أنحاء العالم الإسـلامي تلعب هذه الجمعيات دورا بالغ الأهمية في تلبية الاحتياجات المباشـرة للمجتمعات المحلية حيث تتميز بمعرفتها الدقيقة بالسـياق المحلي وقربها من الفئات المسـتهدفة، غالبا ما تعتمد هذه الجمعيات على جهود المتطوعين المحليين والتبرعات من أفراد المجتمع، ورغم أنها قد تواجه تحديات في الموارد والقدرات الإدارية مقارنة بالمنظمات الكبرى، إلا أن أثرها التراكمي كبير جدا في نسـج شـبكة الأمان الاجتماعي،[2] وتتنوع أنشـطتها لتشـمل توزيع المسـاعدات الغذائية الموسمية (مثل إفطار الصـائم في رمضـان ولحوم الأضـاحي)، وتقديم المسـاعدات الطارئة للأسـر المعسـرة ودعم طلاب العلم، ورعاية المسنين.

إن هذا التنوع في البرامج والمشـاريع يعكس فهما متزايدا بأن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تتطلب تدخلات شـاملة ومتكاملة. كما يلاحظ أن هناك توجها متناميا لدى العديد من هذه المنظمات نحو تبني نهج قائم على الحقوق بدلا من النهج الخيري التقليدي، والتركيز على بناء القدرة على الصمود لدى المجتمعات الفقيرة في مواجهة الصدمات والأزمات[3].

[1] Vakıflar Genel Müdürlüğü.Op.Cit.p67
[2] Ibid.
[3] SEF (Sindh Education Foundation). (2018). Annual Report 2017-2018. Karachi: p. 50.

علاوة على ذلك، تسعى بعض المنظمات إلى دمج قضايا النوع الاجتماعي وحماية البيئة في برامجها استجابة للتحديات العالمية المعاصرة. وبالتالي فإن مساهمة هذه المنظمات لا تقتصر على مجرد تقديم المساعدة، بل تمتد لتشمل الدعوة والمناصرة لقضايا الفقراء والمهمشين على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

الفرع الثاني: ريادة الأعمال الاجتماعية من منظور إسلامي: نحو تنمية مستدامة ذات قيم

يمثل مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية توجها عالميا متناميا يسعى إلى إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات المجتمعية الملحة من خلال تطبيق مبادئ وأدوات ريادة الأعمال. وفي السياق الإسلامي، تجد ريادة الأعمال الاجتماعية جذورا عميقة وترحيبا واسعا، كونها تتناغم بشكل جوهري مع القيم والمقاصد العليا للشريعة الإسلامية. فهي لا تقتصر على تحقيق الربح المادي، بل تمتد لتشمل السعي الحثيث نحو تحقيق "الفلاح" بمفهومه الشامل الذي يجمع بين صلاح الدنيا والآخرة، وذلك عبر تعظيم النفع العام (المصلحة) ودرء المفاسد.

أولا: الخصائص المميزة لريادة الأعمال الاجتماعية الإسلامية

تتميز المشاريع الريادية الاجتماعية ذات الطابع الإسلامي بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن ريادة الأعمال الوضعية، وإن كانت تشترك معها في الكثير من الأهداف[1]:

1. **الالتزام بالضوابط الشرعية:** يجب أن تكون جميع معاملات المشروع وأنشطته متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل تجنب الربا (الفائدة)، والغرر (الغموض المفرط)، والميسر (القمار)، والاستثمار في القطاعات المحرمة.
2. **التركيز على تمكين الفئات المهمشة والضعيفة:** توجه هذه المشاريع جهودها بشكل خاص نحو خدمة الفقراء والأيتام، والأرامل، وذوي الاحتياجات الخاصة، واللاجئين، وغيرهم من الفئات التي تحتاج إلى دعم وتمكين.

[1] الشاطبي، إبراهيم بن موسى .الموافقات في أصول الشريعة(تحقيق عبد الله دراز). بيروت: دار الكتب العلمية. 2003، ص: 46.

3. **إعادة اســـتثمار الأرباح في المهمة الاجتماعية:** جزء كبير من الأرباح (أو كلها في بعض النماذج) يتم إعادة استثماره في تطوير المشروع وتوسيع نطاق خدماته الاجتماعية، بدلا من توزيعه على المالكين كأرباح شخصية.
4. **العدالة والإنصاف في التعاملات:** تمتد هذه العدالة لتشمل الموظفين، والموردين، والعملاء، والمجتمع.
5. **الشـــفافية والمســـاءلة:** الالتزام بمعايير عالية من الشـــفافية في الإدارة والعمليات المالية، والمساءلة أمام أصحاب المصلحة (المستفيدين، الممولين، المجتمع).

ثانيا: نماذج ملهمة

على الرغم من أن قطاع ريادة الأعمال الاجتماعية الإسلامية لا يزال في طور النمو ولم يتم توثيقه إحصائيا بشكل شامل على مستوى عالمي، إلا أن هناك العديد من النماذج الملهمة التي بدأت تظهر وتثبت فعاليتها:

- **مؤسسة "Indus Hospital " في باكستان:** مستشفى يقدم خدمات صحية عالية الجودة ومجانية تماما لجميع المرضى دون تمييز، معتمدا على التبرعات والزكاة والأوقاف ونموذج "ادفع ما تستطيع" لمن يرغب. يمكن اعتباره مؤسسة اجتماعية ذات نموذج تشغيل ريادي. ووفقا لتقاريرهم السنوية عالجت الشبكة ملايين المرضى.[1] في عام 2022-2023، قدمت الشبكة خدمات لأكثر من 6.6 مليون مريض عبر شبكة مستشفياتها وعياداتها المنتشرة في باكستان هذا يوضح حجم الأثر الذي يمكن أن تحدثه مثل هذه المبادرات[2].
- **شـركة"Waste4Change" في إندونيسـيا:** هي مؤسـسـة اجتماعية إندونيسـية تأسست عام 2014، تقدم خدمات إدارة نفايات مسؤولة ومستدامة. تعمل على توعية المجتمع وتقديم استشارات للشركات وتوفير حلول لجمع وفرز وإعادة تدوير النفايات، مع التركيز على خلق فرص عمل للفئات المهمشة في قطاع إدارة النفايات. وبحلول عام 2021، أفادت الشـــركة بأنها قامت بإدارة أكثر من 6500 طن من النفايات، ووفرت فرص عمل

[1]IHHN Annual Report, 2022-2023.
https://indushospital.org.pk/publications/
[2] Ibid.

لأكثر من 160 شخصا، وقدمت خدمات لأكثر من 200 عميل من الشركات والمجمعات السكنية،[1] كما تساهم في تقليل التلوث البيئي ودعم الاقتصاد الدائري.

- **تطبيقات التكنولوجيا لخدمة المزارعين الصغار مثال " HARA Indonesia "**:

هارا منصة قائمة على البلوك تشين تهدف إلى جمع بيانات المزارعين الصغار في إندونيسيا لتسهيل وصولهم إلى التمويل والتأمين والأسواق، والمعلومات الزراعية الدقيقة. على الرغم من التحديات التي واجهتها، إلا أنها تمثل نموذجا لكيفية استخدام التكنولوجيا في ريادة الأعمال الاجتماعية لخدمة قطاع هام للفقراء.[2] كان الهدف هو تحسين إنتاجية ودخل آلاف المزارعين الصغار. تشير بعض التقديرات الأولية إلى أن المشاريع التي تستخدم TIC لتحسين وصول المزارعين إلى الأسواق والمعلومات يمكن أن تزيد دخلهم بنسبة تتراوح بين 10-30%.[3]

ثالثا: التحديات والفرص في قطاع ريادة الأعمال الاجتماعية الإسلامية

1. التحديات

- قد يجد رواد الأعمال الاجتماعيون المسلمون صعوبة في الحصول على تمويل يتوافق مع الشريعة ويناسب طبيعة مشاريعهم التي قد تكون ذات عوائد مالية أبطأ أو أقل من المشاريع التجارية البحتة. هناك حاجة لتطوير أدوات تمويل إسلامية مبتكرة (مثل "رأس المال المخاطر الاجتماعي الإسلامي" أو "صكوك التأثير الاجتماعي").
- الحاجة إلى المزيد من الحاضنات ومسرعات الأعمال المتخصصة في ريادة الأعمال الاجتماعية ذات الطابع الإسلامي، وبرامج تدريب وتوجيه لرواد الأعمال.
- **قياس الأثر الاجتماعي بفعالية:** تطوير أدوات ومؤشرات مناسبة لقياس الأثر الاجتماعي (يتجاوز المؤشرات المادية ليشمل الجوانب الروحية والأخلاقية والمجتمعية).

[1] Waste4Change Impact Report, 2021.

[2] HARA. https://www.hara.ag/?v=1748513610414 .

[3] , Bank "ICT in Agriculture".2019

2. الفرص:

- الإيمان والعقيدة الإسلامية يوفران دافعا قويا للأفراد للمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية.
- وجود سوق استهلاكي إسلامي كبير يبحث عن منتجات وخدمات أخلاقية ومستدامة.
- وجود جيل صاعد من الشباب المتعلم والمتحمس لإحداث تغيير إيجابي في مجتمعاتهم.
- **إمكانات الزكاة والوقف والصكوك:** يمكن توجيه جزء من أموال الزكاة والأوقاف والصكوك لدعم أو تأسيس مشاريع ريادة أعمال اجتماعية، خاصة تلك التي تخدم مصارف الزكاة أو أهداف الوقف.

ريادة الأعمال الاجتماعية من منظور إسلامي هي إطارا واعدا لمعالجة الفقر والتحديات التنموية الأخرى بطريقة مستدامة وقائمة على القيم، ومع تزايد الوعي والنماذج الناجحة، من المتوقع أن يلعب هذا القطاع دورا متزايد الأهمية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات الإسلامية، يتطلب ذلك تضافر جهود رواد الأعمال والمؤسسات المالية الإسلامية والجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني لدعم وتنمية هذا القطاع الحيوي.

الفرع الثالث: دور التكنولوجيا والابتكار الرقمي في تعزيز فعالية النماذج الإسلامية

توفر التكنولوجيا الحديثة والابتكارات الرقمية فرصا هائلة لتعزيز فعالية النماذج الإسلامية في مكافحة الفقر.

1. **تطبيقات الإسلامية:** يمكن للتكنولوجيا المالية، أن تساهم في تسهيل عمليات جمع وتوزيع الزكاة والصدقات بكفاءة وشفافية أكبر، وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات التمويل الإسلامي الأصغر بتكاليف أقل، وتطوير منصات آمنة للقرض الحسن والتمويل الجماعي الإسلامي.
2. **منصات التعليم والتدريب عن بعد:** يمكن استخدام هذه المنصات لتوفير التعليم والتدريب المهني للفقراء والفئات المهمشة في المناطق النائية، مما يساهم في بناء قدراتهم وزيادة فرصهم في الحصول على عمل لائق أو بدء مشاريعهم الخاصة.

3. **تطبيقات لتحسين الإنتاجية الزراعية والصحية:** يمكن تطوير تطبيقات تزود صغار المزارعين بمعلومات عن أحوال الطقس وأفضل الممارسات الزراعية وأسعار السوق وكذلك تطبيقات تقدم استشارات صحية أولية وربط المرضى بالخدمات الصحية، وكلها تساهم في تحسين ظروف الفقراء.

المطلب الثاني: تحليل وتقييم النماذج المعاصـــرة: التحديات، الفرص، والآفاق المستقبلية

بعد استعراض النماذج التطبيقية الإسلامية المعاصرة لمكافحة الفقر، يتطلب الأمر إجراء تحليل نقدي وتقييم شـــامل لهذه النماذج، وتحديد التحديات التي تواجهها، والفرص المتاحة لتطويرها، واستشراف آفاقها المستقبلية.

الفرع الأول: تحليل مقارن للنماذج المعاصرة

تتميز النماذج الإسلامية المعاصرة بتنوعها وثرائها، ولكل منها نقاط قوة وضعف.

1. **أوجه القوة والضعف:** تتميز مؤسسات الزكاة والأوقاف بقاعدتها الشرعية الصلبة وقدرتها على حشـــد موارد ضـــخمة إذا أحســـنت إدارتها، ولكنها قد تعاني أحيانا من البيروقراطية وضـعف الكفاءة الإدارية في بعض السـياقات. من ناحية أخرى، يتميز التمويل الإسـلامي الأصـغر بقدرته على الوصـول إلى شـرائح واسـعة من الفقراء النشـطين اقتصـاديا، ولكنه قد يواجه تحديات في تحقيق الاسـتدامة المالية والوصـول إلى الفئات الأشـد فقرا. أما المبادرات المجتمعية وريادة الأعمال الاجتماعية، فتتميز بالمرونة والابتكار والقرب من المجتمعات المحلية، ولكنها قد تفتقر إلى الموارد الكافية وقابلية التوسع.
2. **مدى تكامل هذه النماذج:** إن تحقيق أثر كبير ومسـتدام في مكافحة الفقر يتطلب تكاملا وتضافرا بين هذه النماذج المختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن لمؤسسات الزكاة أن تمول برامج تدريب وتأهيل ينفذها التمويل الأصـغر، ويمكن للأوقاف أن توفر البنية التحتية للمشـاريع الاجتماعية.
3. **مدى اســـتجابتها لأبعاد الفقر المختلفة:** يجب تقييم هـذه النمـاذج بنـاء على مـدى اســـتجابتها لأبعاد الفقر المتعددة (المادي، الصـــحي، التعليمي، الاجتماعي، التمكيني). فبينما تركز بعض النماذج على الجانب المادي المباشـــر، تســـعى نماذج أخرى إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر من خلال التعليم والتمكين وبناء القدرات.

الفرع الثاني: التحديات الرئيسة التي تواجه تطبيق النماذج الإسلامية لمكافحة الفقر في العصر الحديث

على الرغم من الإمكانات الكبيرة تواجه النماذج الإسلامية تحديات جسيمة في تطبيقها الفعال.

1. **تحديات تشريعية وتنظيمية:** في كثير من الدول لا تزال الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة لمؤسسات الاقتصاد الإسلامي (مثل الأوقاف ومؤسسات الزكاة والتمويل الأصغر الإسلامي) إما غائبة أو غير مكتملة أو غير متوائمة مع أفضل الممارسات العالمية.[1]
2. **تحديات مؤسسية وإدارية:** تعاني العديد من المؤسسات الإسلامية من ضعف في الحوكمة، ونقص في الكفاءات الإدارية والمهنية المتخصصة، وانتشار البيروقراطية، وعدم كفاءة أنظمة الرقابة والمساءلة. وهذا يؤثر سلبا على ثقة الجمهور والمتبرعين والمستفيدين.[2]
3. **تحديات تتعلق بالوعي المجتمعي:** لا يزال الوعي المجتمعي بأهمية ودور هذه المؤسسات وآلياتها الحديثة ضعيفا في بعض الأحيان. فهناك حاجة إلى حملات توعية مكثفة حول فقه الزكاة المعاصر، وصيغ الوقف المبتكرة، ومنتجات التمويل الإسلامي، وأهمية ريادة الأعمال الاجتماعية.
4. **تحديات التمويل والاستدامة المالية:** تعتمد العديد من المبادرات على التبرعات والمنح مما يجعلها عرضة لتقلبات التمويل، إن تحقيق الاستدامة المالية، خاصة للمؤسسات التي تقدم خدمات بشكل مستمر، يمثل تحديا كبيرا يتطلب ابتكار نماذج تمويل متنوعة ومستدامة.[3]
5. **تحديات قياس الأثر والتقييم:** هناك نقص واضح في الدراسات المنهجية التي تقيس بدقة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرامج ومؤسسات مكافحة الفقر الإسلامية، إن غياب آليات تقييم فعالة يجعل من الصعب تحديد مدى نجاح هذه البرامج وتطويرها بناء على الأدلة.

[1] IRTI & IsDB. Op.Cit.
[2] Askari, Iqbal, & Mirakhor, 2015, p. 210
[3] El-Gari & Llewellyn, 2014, p. 75.

6. **تحديات العولمة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية:** تفرض العولمة وما يصاحبها من تغيرات اقتصادية واجتماعية سريعة (مثل الأزمات المالية، وتغير المناخ والهجرات) تحديات جديدة تتطلب من النماذج الإسلامية مرونة وقدرة على التكيف والابتكار.

الفرع الثالث: الفرص المتاحة لتطوير وتفعيل هذه النماذج

على الرغم من التحديات، هناك فرص واعدة يمكن استثمارها لتطوير وتفعيل النماذج الإسلامية لمكافحة الفقر.[1]

1. **الصحوة الإسلامية والاهتمام المتزايد بتطبيق مبادئ الإسلام:** هناك اهتمام متزايد في العديد من المجتمعات الإسلامية بالعودة إلى المبادئ الإسلامية وتطبيقها في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الجانب الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يوفر بيئة مشجعة لتطوير وتوسيع نطاق المؤسسات الإسلامية.
2. **نمو قطاع التمويل الإسلامي العالمي:** يشهد قطاع التمويل الإسلامي نموا مطردا على مستوى العالم، مما يوفر مصادر تمويل محتملة للمشاريع والمبادرات التي تهدف إلى مكافحة الفقر، خاصة مع تزايد الاهتمام بالاستثمار الاجتماعي المسؤول.
3. **التقدم التكنولوجي وإمكانيات التحول الرقمي:** توفر التكنولوجيا الحديثة أدوات قوية لتعزيز كفاءة وشفافية ووصول المؤسسات الإسلامية إلى الفئات المستهدفة.
4. **الاهتمام العالمي المتزايد بالتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية**[2]: يتزايد الاهتمام العالمي بقضايا التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وهذا يتقاطع بشكل كبير مع القيم والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، مما يفتح آفاقا للتعاون والشراكات.
5. **استشراف المستقبل وتقديم توصيات عملية:** بناء على التحليل السابق يمكن تقديم بعض الرؤى المستقبلية والتوصيات العملية:

[1] يوسف القرضاوي: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، 1997، ص: 54.

[2] World Bank; ICT in Agriculture: Connecting Smallholders to Knowledge, Networks, and Institutions (Updated Edition). Washington, DC: World Bank.2017. p112.

- **على مستوى السياسات**

– دعوة الحكومات إلى وضع أطر تشريعية وتنظيمية داعمة ومحفزة للمؤسسات الإسلامية المعنية بمكافحة الفقر، مع ضمان استقلاليتها وحسن إدارتها.

– تشجيع التكامل بين السياسات المالية العامة وبرامج مكافحة الفقر الإسلامية.

- **على مستوى المؤسسات:**

– ضرورة تبني معايير الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة في جميع المؤسسات الإسلامية.

– الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتأهيل الكوادر المتخصصة في إدارة هذه المؤسسات.

– تطوير آليات مبتكرة لجمع الموارد وتعبئتها، وتنويع مصادر التمويل.

– التركيز على البرامج التنموية المستدامة التي تهدف إلى تمكين الفقراء ونقلهم من دائرة الحاجة إلى الإنتاج، بدلا من الاعتماد على المساعدات الإغاثية فقط.

– تبني أدوات قياس الأثر لتقييم فعالية البرامج وتطويرها باستمرار.

- **على مستوى البحث العلمي والأكاديمي:**

– تشجيع البحوث والدراسات التي تتناول النماذج الإسلامية لمكافحة الفقر وتقييم أثرها واقتراح سبل تطويرها.

– تطوير مناهج دراسية في الجامعات والمعاهد تركز على الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة في مجال التنمية ومكافحة الفقر.

– على مستوى المجتمع المدني:

– رفع الوعي المجتمعي بأهمية ودور المؤسسات الإسلامية في مكافحة الفقر، وتشجيع المشاركة المجتمعية في دعمها.

– تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة (الحكومات، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الأكاديمية) لتحقيق رؤية مشتركة وأثر أكبر.

– التأكيد على أهمية التكامل بين الجهود الرسمية والشعبية، فمكافحة الفقر مسؤولية تضامنية تتطلب تضافر جهود الجميع.

الخـــاتـمـة

الخاتمة

تهدف هذه المذكرة لتتبع آليات مكافحة الفقر في التاريخ الإسلامي من العهد النبوي حتى وقتنا المعاصر. لتحقيق هذا الهدف قما بدراسة تحليلية لتاريخ وآليات مكافحة الفقر في الحضارة الإسلامية، من خلال النماذج التأسيسية في العهد النبوي والراشدي، والتطبيقات المتنوعة في الدول الإسلامية المتعاقبة، وصولا إلى المبادرات الحديثة المستندة إلى روح الشريعة وأدواتها، تبيّن أن المنظومة الإسلامية قدّمت رؤية شاملة، تتجاوز البعد المالي لتشمل الجوانب الاجتماعية والروحية والتنموية، في معالجة الفقر كظاهرة مركّبة.

توصلت هذه المذكرة إلى مجموعة من النتائج، وخرجت بتوصيات عملية ومقترحات بحثية مستقبلية كما يلي:

أولا: أبرز النتائج المتحصل عليها

1. ينظر الإسلام للفقر بمنظور متعدد الأبعاد يتجاوز البعد المادي، ليشمل الفقر الروحي والاجتماعي، وهو ما يجعل المكافحة في الإسلام أكثر عمقا واستدامة.
2. أثبتت التجربة الإسلامية تفوقها تاريخيا في الجمع بين الوقاية والعلاج والتمكين، من خلال أدوات شرعية كالزكاة، الوقف، الكفارات، والفيء، وهو ما ظهر جليا في عهود النبوة والخلافة الراشدة.
3. أظهرت الدول الإسلامية اللاحقة (الأموية، العباسية والعثمانية) قدرة على التكيّف مع التغيرات، من خلال تطوير أدوات كبيت المال، صناديق القرض الحسن، وأوقاف التعليم والصحة.
4. رغم نجاح بعض آليات التمويل الأصغر والمبادرات الاجتماعية، فإن اعتمادها على نماذج رأسمالية غالبا ما يضعف فاعليتها، خاصة مع غياب الإطار القيمي الإسلامي.
5. شهد العصر الحديث محاولات ناجحة لإحياء مؤسسات الزكاة والوقف ضمن أنظمة معاصرة، إلى جانب اعتماد أدوات مالية مبتكرة كالصكوك، ما يفتح آفاقا جديدة للمكافحة المستدامة للفقر.

ثانيا: التوصيات

1. إعادة هيكلة مؤسسات الزكاة والوقف على أسس حوكمة حديثة تعتمد الرقمنة والشفافية والتكامل مع السياسات الاجتماعية.
2. تعزيز التمويل الإسلامي الأصغر وربطه بسلاسل إنتاج وتسويق تراعي العدالة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية.
3. دمج برامج التكافل الاجتماعي بالمؤسسات الرسمية، للحد من التكرار وضمان شمولية التغطية للفئات الهشة.
4. توسيع الشراكات بين القطاع العام والمجتمع المدني، لدعم ريادة الأعمال الاجتماعية الإسلامية ذات الأثر التنموي.
5. إدراج مفاهيم العدالة والتكافل في المناهج التعليمية لبناء وعي مجتمعي مقاوم للفقر ومتفاعل مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

ثالثا: مقترحات بحثية مستقبلية

1. تأثير التحول الرقمي على أداء مؤسسات الزكاة والوقف.
2. دراسة مقارنة بين التمويل الإسلامي الأصغر ونظيراتها التقليدية في تمكين الفئات الفقيرة.
3. فعالية ريادة الأعمال الإسلامية في الحد من الفقر متعدد الأبعاد، خاصة في المناطق الريفية.
4. قياس الأثر الكمي للزكاة والوقف على مؤشرات الفقر في الدول الإسلامية المعاصرة.

ختاما: تؤكد هذه الدراسة أن الإسلام لا يقدّم حلولا سطحية لمشكلة الفقر، بل يضع منظومة متكاملة تستند إلى مقاصد الشريعة ومبادئ العدالة والتكافل، مع مراعاة الفعالية والاستدامة، والفرصة اليوم متاحة لتجديد هذا الإرث، واستثماره ضمن إطار مؤسسي عصري، يجمع بين الأصالة والابتكار، ويسهم في بناء منظومات تنموية عادلة وإنسانية تواجه الفقر لا فقط كمشكلة اقتصادية، بل كقضية حضارية شاملة.

فهرس الآيات والأحاديث

1. فهرس الآيات القرآنية

الآية	الرقم	الصفحة
سورة البقرة		
﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾	261	34
النساء		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾	29	21
الأنفال		
﴿۞ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	41	36
التوبة		
﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	34	26
﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنُ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٍ حَكِيمٍ﴾	60	31– 15
النحل		

﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي اَلرِّزْقِ فَمَا اَلَّذِينَ فَضَّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنَعْمَةِ اَللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾	71	8
﴿إِنَّ اَللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي اَلْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنْ اَلْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾	90	21
﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾	112	10
الإسراء		
﴿وَلَا تَقْتُلُوا اَلنَّفْسَ اَلَّتِي حَرَمَ اَللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفْ فِي اَلْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾	33	21
﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾	26	16
﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾	70	21
الحشر		
﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾	7	37
﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	9	28
﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾	7	22
الذاريات		
﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾	19	31
الانسان		
﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾	8	25

المعارج		
﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾)	24	23

2. فهرس الأحاديث النبوية

الحديث أو طرفه	الراوي	الصفحة
"ليس المسكين الذي يطوف على الناس فترده اللقمة واللقمتان"	أبو هريرة	5
"الأكلة والأكلتان والتمرة والتمرتان ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له فيتصدق عليه ويستحي، أو لا يقوم فيسأل الناس إلحافا" وفي لفظ إنما المسكين الذي يتعفف"	أبو هريرة	5
"لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي"	الترمذي	17
عن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما علمه ونشره، وولدا صالحا تركه، ومصحفا ورثه، أو مسجدا بناه أو بيتا لابن السبيل بناه، أو نهرا أجراه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته يلحقه من بعد موته	ابن ماجه	34
عن زياد بن الحارث الصدائي قال:"أتيت رسول الله صلى الله وسلم فبايعته، فذكر حديثا طويلا، فاتاه رجل فقال: أعطني من الصدقة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله لم يرض بحكم نبي ..... تلك الأجزاء أعطيتك حقك".	أبو داوود وحسنه الألباني	32
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من سال الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته.....	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	5

فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس المؤمن الذي يبيت شبعان وجاره جائع إلى جنبه"	البخاري	25
قال النبي صلى الله عليه وسلم: "اتقوا النار ولو بشق تمرة"	متفق عليه	34
قال النبي صلى الله عليه وسلم: "كاد الفقر أن يكون كفرًا"	البيهقي	22
وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما نقص مال من صدقة، وما زاد الله عبدًا بعفو إلا عزًّا، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله"	مسلم	34
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم" كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه"	مسلم	21
يقول النبي صلى الله عليه وسلم "من احتكر فهو خاطئ"	مسلم	25

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: السنة النبوية

ثالثا: الكتب

1. إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين، المبدع في شرح المقنع، ط1، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
2. ابراهيم عبد الرحمن، موسوعة الحضارة الإسلامية، القاهرة، دار المعرفة، 2003.
3. ابراهيم عبد الرحمن، موسوعة الحضارة الإسلامية، القاهرة، دار المعرفة، 2003.
4. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج2016،11.
5. ابن الجوزي، صفة الصفوة، ج2، دار الحديث، مصر،2000.
6. ابن الجوزي، سيرة عمر بن عبد العزيز، تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار الكتب العلمية، ط2، 2001.
7. ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون سنة نشر.
8. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت،1990.
9. ابن سعد، الطبقات الكبرى، بيروت، 1957، ج2، بدون سنة نشر.
10. ابن عابدين، رد المحتار، دار الفكر، ج4، بدون سنة نشر.
11. ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، دار الفكر، بدون سنة نشر.
12. ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، دار الفكر، بدون سنة نشر.
13. ابن عبد ربه، العقد الفريد، ط1، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
14. ابن قدامة، المغني، ط1، ج6، دار الفكر، بيروت، 1992.
15. ابن كثير، البداية والنهاية، دار إحياء التراث العربي، ج3، 1988.
16. ابن هشام، السيرة النبوية، دار ابن كثير، بيروت، ط1، ج1، بدون سنة نشر.

17. أبو العباس شـــهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشـــهير بالقرافي، الذخيرة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994.
18. ابو جعفر محمـد بن جرير الطبري، تاريخ الرســـل والملوك، ج2، دار المعـارف، مصر،1967.
19. أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، ج6، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي، القاهرة، ١٣٤٤ - ١٣٤٧هـ.
20. أبو زهرة محمد، الزكاة، دار الفكر العربي، 1970.
21. أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، بدون سنة نشر.
22. أبو عبيد، الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، ط1، دار الفكر، بيروت، 1981.
23. أبو يوسف، الخراج، باب الصدقات، دار المعرفة، بيروت، 1979، بدون سنة نشر.
24. أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، دار الكتب العلمية، 2004.
25. احمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط 2، دار الكلمة، 2001.
26. احمد خليل جمعة، بيت المال في الدولة الاسلامية، دار الفكر،1991.
27. احمد سالم، النمو الاقتصادي ومشكلة الفقر، دار النهضة العربية، 2010.
28. احمد عبد الحافظ سعد، الفقر: المفهوم والقياس والسياسات، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.
29. الإمام الغزالي. أحياء علم الدين. دار إحياء التراث العربي. الجزء 3، بدون سنة نشر.
30. آية الله السيد مرتضى الحسيني الشيرازي، إستراتيجية مكافحة الفقر في منهج الإمام علي بن أبي طالب، هيئة محمد الأمين، ط1، 2012، شـــوقي أبو خليل، بيت المال في الدولة الإسلامية، دار الفكر، دمشق، 2002.
31. آية الله السيد مرتضى الحسيني الشيرازي، إستراتيجية مكافحة الفقر في منهج الإمام علي بن أبي طالب، هيئة محمد الأمين، ط1، 2012،
32. البخاري، كتاب الزكاة، حديث 1417، ج2، بدون سنة نشر.
33. البر عبد الرحمن، الاقتصاد الإسلامي مبادئه وأهدافه، دار السلام للنشر، 2005.

34. بن هشام، السيرة النبوية، ج1، ط2، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1955.
35. تقي الدين احمد بن علي المقريزي، الخطط المقريزية، ج2، 2014..
36. جمال الدين عطية، نحو تفعيل مقاصد الشريعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2001.
37. الجميلي محمد سهيل، تاريخ الوقف في الحضارة الإسلامية، بيروت، دار ابن كثير، 2001.
38. حسين شحاته، الفقر والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام، القاهرة، 2012.
39. حسين شوقي ضيف، النظم الإسلامية، دار الفكر العربي، بدون سنة نشر.
40. حسين شوقي ضيف، بيت المال في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1978.
41. حمد عبد الرحيم أحمد، المؤسسات الاجتماعية في الدولة العباسية، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2005.
42. حمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1991.
43. حمدي عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، باكستان، 1995.
44. خليل عبد الكريم، مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الحضارة الإسلامية، القاهرة، مكتبة وهبة، 2005.
45. خليل عبد الكريم، مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الحضارة الإسلامية، القاهرة، مكتبة وهبة، 2005.
46. د.حسن نؤنس، الدولة العباسية: النشأة والتطور، دار المعارف، الطبعة الخامسة، 1989.
47. د.شوقي ضيف، تاريخ الدولة العباسية، دار المعارف، الطبعة الثالثة، 1990.
48. رضوان السيد، المجتمع المدني الإسلامي، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2000.
49. الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ج3، بدون سنة نشر.

50. زياد عبد الرحمن جودة، الفقر والتنمية في الوطن العربي، عمان، دار المسيرة، 2013.
51. الزين عبد الكريم، الوقف الإسلامي، بيروت، مؤسسة الرسالة، بدون سنة نشر.
52. سامي الصقير، دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار ابن الجوزي،2009.
53. السعيد عادل حسن، سياسات مكافحة الفقر في الدول النامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008.
54. الشاطبي أبو إسحاق، موافقات في أصول الشريعة، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005.
55. الشافعي محمد بن إدريس، الأم، ج4، دار المعرفة، بيروت، 1990.
56. الشافعي، الأم، ط1، ج2، دار المعرفة، بيروت، 2001..
57. شوقي أبو خليل،بيت المال في الدولة الإسلامية، دار الفكر، دمشق، 2002.
58. شوقي الفنجري، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.
59. صحيح مسلم، كتاب المساقات، حديث رقم 1605.
60. الصديق الضرير، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار القلم، 1990.
61. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج2، بدون سنة نشر.
62. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، بدون سنة نشر.
63. عبد الحميد أبو سليمان، رؤية إسلامية في قضايا معاصرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1993.
64. عبد الحميد الغزالي، السياسة الاقتصادية في الإسلام، دار السلام ،2000..
65. عبد الحميد علي، الفقر والبطالة في الاقتصاد الاسلامي، دار الميمان، الرياض،2015.
66. عبد الحي زلوم، اقتصاديات الفقر والتنمية الاقتصادية، دار وائل، عمان، 2014.
67. عبد الرحمان سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015
68. عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الفكر، بيروت، ج1، 2003.

69. عبد الستار أبو غدة، الزكاة المعاصرة بين النظرية والتطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2007.

70. عبد القادر عبد العزيز، المالية العامة في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.

71. عبد الكريم العلوي المدغري، الوقف والتنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي، مؤسسة محمد السادس للعلماء، 2016.

72. عبد الكريم بكار، الأوقاف ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الحضارة الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2008.

73. عبد الكريم ضو، التكافل الاجتماعي في الاسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3،2003.

74. عبد الله بن بيه، المقاصد في الملكية والعمران، دار الكلمة، 2008.

75. عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد (دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة)، عالم المعرفة، الكويت، 199.

76. علي الصلابي، السيرة النبوية، ج2، 2010.

77. علي محمد الصلابي، أبو بكر الصديق، شخصيته وعصره، دار المعرفة، بيروت، 2002.

78. فؤاد عبد الله العمر: مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، 2004.

79. الفيومي، احمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، 1998.

80. يوسف القرضاوي، دور الزكاة في معالجة المشكلات الاجتماعية، مكتبة وهبة، 1997.

81. القرطبي، الجامع لأحكام القران، ج4، دار الحديث، القاهرة، 2002.

82. قطب إبراهيم محمد، السياسة المالية لعثمان بن عفان، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1986.

83. قطب إبراهيم محمد، السياسة المالية لعثمان بن عفان، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1986.

84. الماوردي أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق احمد جاد، بيروت، دار الكتب العلمية، 2007.
85. المبارك فوري، الرحيق المختوم، دار الهلال، 2002.
86. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ج2، دار الدعوة، القاهرة، 2010.
87. محمد الطاهربن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2006.
88. محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989، ط1.
89. محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989، ط1.
90. محمد ابو زهرة، الموارد المالية في الدولة الاسلامية، دار الفكر العربي،1980.
91. محمد الأشقر، الاقتصاد في الإسلام، دار النفائس، عمان، 2003.
92. محمد الأطرش، الحماية الاجتماعية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث، 2010.
93. محمد أمين الشهير بابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ط2، ج2، دارا لفكر، بيروت، 1966.
94. محمد بن عبد الله: الحسبة في الإسلام دارسة تاريخية، دار السلام، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، 2003.
95. محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي، لسان العرب، ط3، ج3، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت، 1414.
96. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
97. محمد شوقي الفنجري، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، وزارة الأوقاف المصرية، مصر، 1431هـ.
98. محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
99. محمد عبد القادر ناصر، اقتصاديات الفقر والبطالة، دار الصفاء، عمان، 2009.

100. محمد عبد القادر ناصر، اقتصاديات الفقر والبطالة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
101. محمد عبد الله: دور الوقف في خدمة التنمية البشرية عبر العصور، الرياض، 2012.
102. محمد يونس، عالم بلا فقر، ترجمة نزار صبري، الدار العربية للعلوم، 2009.
103. محمود محمد سلامة، الفقر متعدد الأبعاد: مدخل تكاملي لقياس الفقر في الدول النامية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2017.
104. محي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.
105. مناهج جامعة المدينة العالمية، السياسات الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة المدينة العالمية.
106. الندوي أبو الحسن علي، الإسلام ومعالجة الفقر، دار القلم، 1990.
107. نوارج مصطفى احمد علي، الفقر وموقف الشريعة الإسلامية منه، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.
108. النووي، المجموع شرح المهذب، ط1، ج6، دار الفكر، بيروت، 1997.
109. النووي، شرح صحيح مسلم، ط2، ج7، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996.
110. وليد منصور، الصكوك الإسلامية: آلية التمويل التنموي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد36، 2020.
111. يحي بن ادم القرشي، الخراج، دار المعرفة، 2010.
112. يوسف القرضاوي، العدالة الاجتماعية في الإسلام، ط8، دار الشروق، القاهرة، 2000.
113. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج1، ببدون سنة.
114. يوسف القرضاوي، الاقتصاد الاسلامي: قضايا وحلول، مؤسسة الرسالة، ط5، 1995.
115. يوسف القرضاوي، السياسة المالية في الإسلام، مكتبة وهبة، 1998.

116. يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، ط5، مكتبة وهبة، القاهرة، 2001.
117. يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، بدون سنة نشر.
118. يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، 1985.
119. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مكتبة وهبة ،1991، ج1.

رابعا: المقالات العلمية

1. ارشيد محمد عبد الكريم، مكافحة الفقر في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد 30، 2013.
2. تريبي تشارلز، الوقف في الدولة العثمانية، ترجمة: عبد الحليم صلاح، عمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018.
3. التمويل المصغر في الجزائر كآلية لاحتواء الفقر والبطالة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM، أميرة بلقاسمي، جامعة الجزائر 3، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 9، العدد 2، 2022.
4.زبيري رمضان، مكافحة الفقر في الاقتصاد الإسلامي، مجلة البشائر الاقتصادية، عدد2، 2019.
5. عبد الحميد عبد الله: الوقف ودوره الحضاري في المجتمع الإسلامي، مجلة ديالي للبحوث الإسلامية، العراق، 2019.
6. عبد القادر، تجارب تنظيم الزكاة في الدول الإسلامية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد100، 2022.
7. عبير محمود مجاهد السيد، دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة مصر، مجلد 27، عدد1. 2022.

8.محمود عبد الكريم أرشـــيد، مكافحة الفقر في الاقتصـــاد الإســـلامي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 2008.

9.مصطفى بوشامة امولود حواس، معالجة مشكلة الفقر من منظور الاقتصاد الإسلامي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد1، 2010.

10. ناجية صـــالحي، نوال بن عمارة، دور التمويل متناهي الصـــغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف إســتراتيجية التنمية المســتدامة في الجزائر_ تقييم دور الوكالة الوطنية لتســيير القرض المصـغر في مكافحة الفقر_، مجلة الدراسـات المالية والمحاسـبية، جامعة الشـهيد حمه لخضـر، الوادي، العدد السادس، 2015.

11. يوســـف محمد شـــيخ العرب، أثر الوقف على التمويل: دراســـة مقارنة، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، العدد 10 ،2022.

خامسا: المذكرات، الرسائل والاطروحات

1. سهى الهداء: مدينة بغداد ودورها السياسي والحضاري خلال العصر العباسي الأول132-232هـ، رسالة ماجستير، جامعة قالمة، الجزائر، 2022.

2. علي محمد الزهراني: نظام الوقف في الإسلام حتى نهاية العصر العباسي الأول، رسالة ماجستير في الحضارة والنظم الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1987.

3. ماجد بن صالح مشعان الموقد، وسائل معالجة الفقر في العهد النبوي_أهل الصفة نموذجا _، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الشريعة، قسم الاقتصاد الإسلامي، 1435_1436.

4. محمد محد الأمين أباه، الفقر وعلاجه من منظور إسلامي، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دكتوراه في المالية الإسلامية، موريتانيا، 2024.

5. مرابط فاطمة، علاج الفقر بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة بين التمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصغر)، دكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019/2018.

6. ولد أبوه ولد عبد الهادي، تقييم تجربة مكافحة الفقر في موريتانيا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006-2007.

7. يماني ليلى، دور السياسة الجبائية في الحد من الفقر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2006-2007.

سادسا: ملتقيات علمية

1. بن زاير مبارك وبلقايد ثورية، ظاهرة الفقر في الدول العربية –المظاهر، الأسباب، سبل العلاج، مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08-09- ديسمبر 2014.

المراجع الأجنبية

2. Al، D.، & Ali، M. A. H. (2021). An Economic Governance to Accommodate A Suitable Environment for Investment Polarization. *الاقتصاد والتنمية 9*(2)، 108-117.
3. Al-Jarhi، M. A. (2004). Remedy for banking crises: What Chicago and Islam have in common: A comment. *Islamic Economic Studies*، *11*(2)، 23-42.
4. Ahmad Azrin Adnan، Rosalina Bokida، Poverty and Religiosity: The "Missing Link" from an Islamic Perspective، Al-Seerah Al-Ilmiyyah Journal، Vol. 18، 2020.
5. Annual Report-BAZNAS Jabar Final Print-Dikompresi2022.
6. Ayub، M.، Khan، K.، Rashid، D. A.، Shahzad، M. A.، & Rehman، H. (2019). Enhancing the competence and effectiveness of Sharī 'ah advisory boards: Case of Islamic banking institutions in Pakistan. *Journal of Islamic Business and Management*، *9*(1)، 42-63.
7. Beik، I. S.، & Arsyianti، L. D. (2015). Construction of CIBEST model as measurement of poverty and welfare indices from Islamic perspective. *Al-Iqtishad: Jurnal Ilmu Ekonomi Syariah*، *7*(1)، 87-104.

8. Bonner، M. D. (2005). Poverty and Economics in the Qur'an. Journal of Interdisciplinary History، 35(3).
9. Chapra، M. U. (2008). The Islamic vision of development in the light of Maqāsid al-sharī ʻah. *Islamic Research and Training Institute Islamic Development Bank Jeddah، DOI، 10*.
10. Dimas Ken Siherira، Ikhsantowahyudi Zahran Yunmi Yunan Rahmawati، Leveraging Islamic Economics to Alleviate Poverty in Indonesia: A Promising Path، State Islamic University Syarif Hidayatullah، International Journal of Entrepreneurship and Business Administration، Indonesia، Vol. 2، No. 2، 2023.
11. Ibrahim، M. F. (2017). The Role of Community-Based Qard Hasan Funds in Local Development: Evidence from Egypt،. Unpublished PhD Thesis، Al-Azhar University، p. 120.
12. Islamic Relief Worldwide، Annual Report AND FINANCIAL STATEMENTS 2022.
13. Islamic Research and Training Institute. Islamic Social Finance Report. Kingdom of Saudi Arabia. 2020.
14. Islamic Research and Training Institute (IRTI) & Islamic Development Bank (IsDB). Islamic Social Finance Report 2019. Jeddah.
15. Government of Sindh: Annual Report 2017-2018. Karachi.
16. KPMG & IAIB (International Association of Islamic Banks). (2020). Islamic Finance and Sustainable Development Goals: The Case of Waqf.
17. Muhammad Salman Shabbir، Poverty Reduction through Islamic Finance Methods، Social Science Research، Issue 4، 2018.
18. Muhammad Hafez Hassan، A Comparative Analysis of the Economic Success of Islam: A Historical Study of the Economic Reforms of Abd al-Malik ibn Marwan and Umar ibn Abd al-Aziz، Vol. 17، No. 2، 2024.
19. Muhammad Hafez Hassan، A Comparative Analysis of the Economic Success of Islam: A Historical Study of the Economic Reforms of Abd al-Malik ibn Marwan and Umar ibn Abd al-Aziz، Vol. 17، No. 2، 2024.
20. MUIS (Majlis Ugama Islam Singapura). Annual Report 2020. Singapore
21. Nawai، N.، & Shariff، M. N. M. (2012). Factors affecting repayment performance in microfinance programs in Malaysia. *Procedia-Social and Behavioral Sciences، 62*، 806-811.
22. Obaidullah، M.، & Latiff، H. S. H. A. (2008). Islamic finance for micro and medium enterprises. *Islamic Research & Training Institute Islamic*

Development Bank، Centre for Islamic Banking، Finance and Management Universiti Brunei Darussalam.

23. Pitt، M. M.، & Khandker، S. R. (1998). The impact of group-based credit programs on poor households in Bangladesh: Does the gender of participants matter?. *Journal of political economy*، *106*(5)، 958-996.
24. Riwajanti، N. I. (2013). Islamic microfinance as an alternative for poverty alleviation: A survey. *Afro Eurasian Studies*، *2*(1-2)، 254-271.
25. Sadeq، A. M. (2002). Waqf، perpetual charity and poverty alleviation. *International journal of social Economics*، *29*(1/2)، 135-151.
26. Sebstad، J.، & Chen، G. (1996). An overview of the studies on the impact of microenterprise credit.
27. Vakıflar Genel Müdürlüğü. Yılı Faaliyet Raporu (2021 Annual Activity Report). Ankara: 2022 p67. https://bit.ly/3Hgc1ji

تم بحمد الله